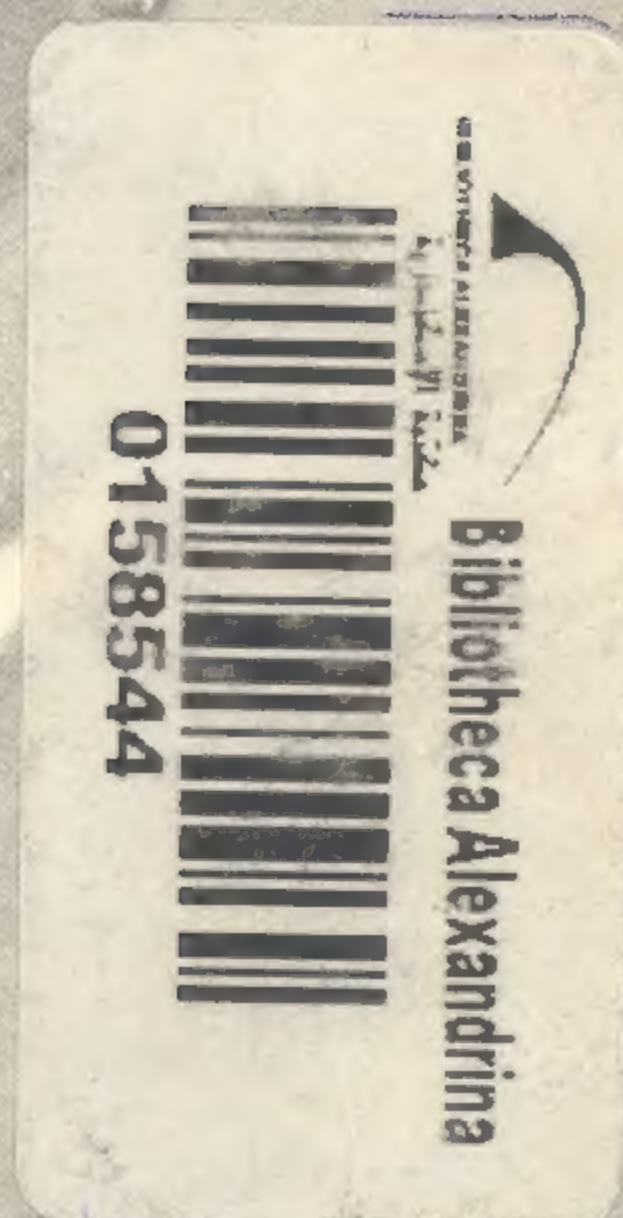


أيام خالد

في حياة عبد الناصر

أفكار



بقلم: الدكتور جمال العطيفي



مجلة تصدر في أول كل شهر
رئيس التحرير: عادل الغضبان



دار المعارف بمصر

بأسلوب اليوم وتفكير الغد

اقراء ٣٣٥ م - نوفمبر سنة ١٩٧٠

الناشر : دارالمعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

أيام خالدة في حياة عبد الناصر

بقلم: الدكتور جمال العطيفي

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	إلى أبناء الأمة العربية
٧	الشعب هو السيد
٨	تمهيد للمؤلف
٩	٢٣ يوليو ١٩٥٢ الثورة
١٩	٩ سبتمبر ١٩٥٢ الإصلاح الزراعى
٣٥	١٨ أبريل ١٩٥٥ باندونج
٤٧	١٨ يونيو ١٩٥٦ يوم الجلاء
٥٥	٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس
٦٧	١٠ فبراير ١٩٥٨ الوحدة
٨١	٩ يناير ١٩٦٠ السد العالى
٩١	١٩ يوليو ١٩٦١ بداية التحول إلى الاشتراكية
١١١	٣٠ يونيو ١٩٦٢ إعلان الميثاق
١٢٣	٢٥ مايو ١٩٦٣ مولد الوحدة الإفريقية
١٣٣	١٠ يونيو ١٩٦٧ الرفض والإصرار
١٤٥	٣٠ مارس ١٩٦٨ برنامج للنضال الوطنى
١٥٧	٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ إعلان طرابلس
١٦٩	٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ الوداع الأخير
١٧٧	٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ صور الأيام الخالدة

إلى أبناء الأمة العربية
تمجيذاً وذكراً

دار المعارف

الشعب هو السيد

إني لأرفع صوتي هنا أمامكم
محذراً من الاعتماد على الفرد .

إن الشعب يجب دائماً أن يبقى
سيد كل فرد وقائده .

إن الشعب أبقى وأخلد من كل
قائد ، مهما بلغ إسهامه في نضال
أمته .

جمال عبد الناصر

تمهيد

ليست هذه الفصول تاريخاً لنضال جمال عبد الناصر الذى قاد فيه الشعب العربى نحو أهدافه فى الحرية والاشتراكية والوحدة ...
وهى ليست تحليلاً لفكره الثورى ...
وليست تقييماً للإنجازات التى حققها قيادته الملهمة ...
ولكنها تعرض شيئاً من ذلك كله ، من خلال الأيام الخالدة فى حياته السياسية التى غيرت مجرى التاريخ ، وامتد تأثيرها إلى خارج المنطقة العربية لتهمز العالم كله .

جمال العطينى

٢٣ يوليو ١٩٥٢

الثورة

إن تاريخ مصر العظيمة لم يبدأ
بثورة ٢٣ يوليو ، وإنما قيمة ٢٣ يوليو
الحقيقية في أنها استطرد طبيعي لنضال
الشعب المستمر وطاقاته المتجددة وآماله
البعيدة .

جمال عبد الناصر

٢٣ يوليو ١٩٥٢

الثورة

يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . أول أيام عبد الناصر الخالدة في حياته السياسية ، وفي حياة مصر المعاصرة . . .

هو اليوم الذى كان بداية بعد ذلك لأيام أخرى خالدة قاد فيها عبد الناصر الشعب العربى خلال معارك مجيدة في سبيل تحرير الإنسان العربى .

وكان يمكن لهذا اليوم أن يكون كغيره من الأيام البائسة التى كنا نعيشها خلال سنوات طويلة عانينا فيها من الاستعمار والظلم والفساد . ولكن في صبيحة هذا اليوم في الساعة السابعة والنصف كان أنور السادات ، زميل عبد الناصر في النضال ، يذيع باسم الثورة أول بيان لها يعلن : « تطهير الجيش وأنه أصبح يعمل لصالح الوطن » ، ويشير في الوقت نفسه إلى « الفترة العصيبة التى اجتازتها مصر في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم » وأثر ذلك على الجيش .

وتوالت البيانات بعد ذلك . . . وأحسست الجماهير أنها الثورة التى كانت تتطلع إليها . .

فهل كان الأمر مقتصرأ على مجرد تطهير للجيش وإصلاح لنظامه؟ في اليوم التالى مباشرة أذاعت الثورة بياناً ذكرت فيه أنها « تنشد الإصلاح والتطهير في جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور » .

فهل كان الأمر مقتصرأ على مجرد الإصلاح والتطهير في نظام الحكم وتنحية وزارة وتولية وزارة أخرى بدلها وإبعاد بعض العناصر الفاسدة من الحاشية ؟

في يوم ٢٦ يوليو، أي بعد ثلاثة أيام فقط .. كانت الثورة تطلب من فاروق النزول عن العرش « لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة، عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتھانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادھ ، لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكھم . . . »

ولكن هل كان الأمر مقتصرأ على مجرد إقالة الملك والاحتفاظ بالنظام الملكي ؟

مضت أشهر طلبت فيها الثورة من الأحزاب أن تظهر نفسها ، ولكنها لم تستجب إلى هذه الدعوة بجدية . وحاولت مؤامراتها أن تحبط الثورة ، وطالبت الثورة بتحديد الملكية وإصدار قانون للإصلاح الزراعي . . . وألغت الرتب والألقاب المدنية وأصدرت تشريعات اجتماعية عاجلة ، وأقامت محاكم للغدر والتطهير ثم أعلنت إسقاط دستور ١٩٢٣ ، وانتهت إلى حل الأحزاب السياسية وإعلان دستور لفترة الانتقال .

وفي ١٨ يونيو ١٩٥٣ أعلنت الثورة الجمهورية وإلغاء النظام الملكي وسقوط حكم أسرة محمد على التي تولت حكم مصر قرابة مائة وخمسين عاماً ، « لأن تاريخ أسرة محمد على في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حقوق الشعب » .

ولكن ، هل كان الأمر مقتضياً على إعلان النظام الجمهورى ؟
لقد أدركت الجماهير خلال أقل من عام منذ هذا اليوم التاريخى
الذى قاد فيه عبد الناصر الجيش ، كطليعة للجماهير . . أنه إزاء
ثورتين :

« فيوم سرنا فى طريق الثورة السياسية فخلعنا فاروق
عن عرشه ، سرنا خطوة مماثلة فى طريق الثورة الاجتماعية
فقررنا تحديد الملكية »
هكذا شرح لنا عبد الناصر أهداف الثورة فى كتابه فلسفة الثورة ،
الذى نشره فى سنواتها الأولى ، كان يقول :
« إن ثورة ٢٣ يوليو تحقيق لأمل كبير راود شعب مصر
منذ بدأ فى العصر الحديث يفكر فى أن يكون حكم
مصر فى أيدي أبنائه ، وفى أن تكون له نفس الكلمة العليا »
* * *

ويمضى الزعيم فيحلل أسباب الثورة وجذورها :
« ليس صحيحاً أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب
النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين . . وليس صحيحاً
كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح
ضحياتها جنود وضباط ، وأبعد من ذلك عن الصحة
ما يقال إن السبب كان أزمة انتخابات نادى الضباط ،
إنما الأمر فى رأيى كان أبعد من هذا وأعق غوراً .
كان اليوم الذى اكتشف فيه عبد الناصر بذور الثورة فى نفسه أبعد
من هذه الأحداث جميعاً . . بل أبعد من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ..
بل أبعد من فوران ١٩٣٥ .
ويتساءل عبد الناصر :

« إذن متى كان ذلك اليوم الذى اكتشفت فيه
 بذور الثورة فى أعماق ؟ . . إنه بعيد . .
 فإذا أضيف إلى هذا كله ، أن تلك البذور
 لم تكن كامنة فى أعماق وحدى ، وإنما وجدتتها كذلك
 فى أعماق كثيرين غيرى ، هم الآخرون بدورهم
 لا يستطيع الواحد منهم أن يتعقب بداية وجودها داخل
 كيانه ، اتضح أن هذه البذور ولدت فى أعماقنا حين
 ولدنا . . وأنها كانت أملاً مكبوتاً خلقه فى وجداننا
 جيل شعبنا ! » .

ولكن ، ما هو الطريق ؟
 يتساءل عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة :
 هل كان يجب أن نقوم نحن الجيش بالذى قمنا
 به فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . ؟ ويجب : كنا نقول : إذا
 لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به ؟

وفى الوقت نفسه ، كان عبد الناصر يؤمن بأن طريق الثورة يجب أن
 يكون عملاً إيجابياً ، أعمق جذوراً وأبعد أغواراً من تدير حركات فردية ..
 كان يريد ثورة منبعثة من قلب الشعب حاملة لأمانيه . . مكملة لنفس
 الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبله .

وكانت نواة هذه الثورة هو التنظيم الذى دعا إليه عبد الناصر ، والذى
 عرف بتنظيم الضباط الأحرار . . والذى ترجع جذوره إلى عام ١٩٣٨ ،
 حينما كان جمال عبد الناصر ضابطاً فى منقباد . . ثم بدأ تكوينه الفعلى
 فى عام ١٩٤٤ واتسع نشاطه داخل صفوف الجيش فى عام ١٩٥٠ ،
 وأصبح لهذا التنظيم هيئة تأسيسية انتخب جمال عبد الناصر رئيساً
 لها بالإجماع . وتجدد انتخابه بعد ذلك رئيساً لها . . حتى قامت الثورة ،

وبعدها تجدد انتخابه رئيساً لها أيضاً . . . وهى الهيئة التى تحولت بعد ذلك إلى مجلس قيادة الثورة (١).

وكان من المقرر أن ينتهى الإعداد للثورة فى عام ١٩٥٥ . ولكن الظروف التى مرت بها البلاد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ عجلت بقيامها .

* * *

ولم يكن ما حدث يوم ٢٣ يوليو حركة انقلاب عسكرى . ولكنه كان بداية ثورة شاملة . وقد أوضح الرئيس هذا المعنى بقوله (٢) :

« كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذى جرى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى مجرد تغيير للوزارة أو تغيير لنظام الحكم . وكان يمكن أن يتحول إلى دكتاتورية عسكرية تضيف إلى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة . لكن أصالة الوعى الثورى وقوته قررت أن يكون الحدث الكبير يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ خطوة على طريق تغيير جديد كامل يعيد الأمان الوطنى إلى مجراها الثورى السليم . فسرنا فى طريق الثورة الشاملة » .

ولم يكن ما حدث يوم ٢٣ يوليو هو كل ما يريد عبد الناصر

(١) قصة الثورة ، من حديث الرئيس عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٣ ، وخطابه فى العيد العاشر للثورة - وقصة الثورة كاملة ، بقلم السيد أنور السادات ، يوليو ١٩٥٦ ، وكتابه أسرار الثورة المصرية ، يوليو ١٩٥٧ .

وكتاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

(٢) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى العيد الثالث عشر للثورة فى ٢٢

يوليو ١٩٦٥ .

أن يصنعه لأمته وللأمة العربية . كان هذا هو الخطوة الأولى على الطريق .
وعلى حد تعبير الرئيس في كتابه فلسفة الثورة .

« والحق أن فرحة النجاح في ٢٣ يوليو لم تخذلني ،
ولم تصور لي أن الآمال قد تحققت ، وأن الربيع قد
جاء . . بل لعل العكس هو الصحيح . . لقد كانت
كل دقيقة تحمل إلى انتصاراً جديداً للثورة ،
تحمل إلى في نفس الوقت عبثاً ضخماً ثقيلاً تلقيه
بلا مبالاة فوق كتفي » .

ومنذ الأيام الأولى للثورة وضح أن لهذه الثورة هدفين : أحدهما سياسي
والآخر اجتماعي . وكانت المشكلة التي واجهها عبد الناصر ، أن تحقيق
الهدف الأول يتطلب وحدة جميع عناصر الأمة ، وأن تحقيق الهدف
الثاني تتصارع فيه مصالح الطبقات . فهو يقول (١) :

« لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة
سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه من يد طاغية فرض
عليه ، أو من معتد أقام في أرضه دون رضاه . وثورة
اجتماعية ، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على
ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد » .

و « بين شقي الرحى هذين قدر لنا أن نعيش
اليوم في ثورتين : ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتحاب
ونتفاني في الهدف . وثورة تفرض علينا — برغم إرادتنا —
أن نتفرق وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا إلا في نفسه » .
وكان الخووج من بين شقي الرحى يقتضي في نظره :

« أن تحتفظ الثورة بسرعة الحركة والمبادأة ، وبالقدرة على
أن تسير في طريقين في وقت واحد » .

* * *

كان دليل العمل أمام عبد الناصر هو المبادئ الستة المشهورة التي
أعلنتها الثورة :

١ - في مواجهة جيوش الاحتلال البريطاني الرابضة في منطقة قناة
السويس ، كان المبدأ الأول هو :

القضاء على الاستعمار وأعدائه من الخونة المصريين .

٢ - في مواجهة تبحكم الإقطاع الذي يستبد بالأرض ومن عليها ،
كان المبدأ الثاني هو :

القضاء على الإقطاع .

٣ - في مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من
الرأسماليين ، كان المبدأ الثالث هو :

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - في مواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة محتمة لهذا
كله ، كان المبدأ الرابع هو :

إقامة عدالة اجتماعية .

٥ - في مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من

قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس

هو : إقامة جيش وطني قوى .

٦ - في مواجهة التزييف السياسي الذي حاول أن يطمس معالم

الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو :

إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولم تكن هذه المبادئ الستة أكثر من مجرد دليل للعمل ، ولم تكن نظرية عمل ثورى كاملة .

وبعد عشر سنوات من التجربة والمعاناة ، والتفاعل مع الجماهير ، ومع التاريخ القومى ، استطاع عبد الناصر أن يقدم هذه النظرية لشعبه فى الميثاق .

ومع ذلك ، فمن الواضح أنه منذ الأيام الأولى للثورة ، بدأ عبد الناصر يقدم مؤشرات لفكره السياسى الذى اكتمل وضوحه بعد ذلك فى الميثاق . استطاع عبد الناصر أن يكشف بحسه الثورى قوانين الصراع الطبقي فى حركة المجتمع . واستطاع أن يتبين العلاقة الوثيقة بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، والترابط بين الصهيونية والاستعمار العالمى ، وبدأ إيمانه يزداد رسوخاً بقيمة كفاح عربى واحد مشترك فى سبيل وحدة شاملة . ويقول :

« ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحداً .. والعدو واحداً — مهما يحاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة — فلماذا تتشتت جهودنا (١) ؟ »

ولم تقتصر أصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر بقيادة عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو على آفاق المنطقة العربية . . بل كانت تجربة رائدة لشعوب العالم الثالث كلها (٢) .

(١) من كتاب الرئيس : فلسفة الثورة .

(٢) الصحفى الهندى كارنجيا فى كتابه : كيف نجح عبد الناصر ؟

٩ سبتمبر ١٩٥٢
الإصلاح الزراعى

كان الإصلاح الزراعى تعبيراً
عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل
من أجل التحرر من ربطة الإقطاع .
جمال عبد الناصر

٩ سبتمبر ١٩٥٢

الإصلاح الزراعى

فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر أول قانون للإصلاح الزراعى ، وهو أول ما قدمه عبد الناصر لشعبه على طريق الثورة الاجتماعية ، وكان أول تطبيق عملى لأحد المبادئ الستة التى أعلنها غداة الثورة . هذه المبادئ التى استطاعت بشكلها العام وببساطتها وبرغم كل التحديات التى كانت تواجهها ، أن تكون سلاحاً للإنسان المصرى يكفل له النصر فى صراعه مع وحوش الأعماق ، وفوق ذلك استطاعت أن تحقق له النصر قبل أن يضيق صدره ويفرغ ما اختزنه فى رثيه من أنفاس الثورة ، ويصعد إلى السطح ليملاً رثيه بالهواء النقى ، عائداً إلى الحياة متصراً وسيداً (١) .

* * *

كان المبدأ الثانى من بين هذه المبادئ الستة : القضاء على الإقطاع : وقد شغل تطبيق هذا المبدأ عبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة . وما إن بدأ الإعلان عن خطوطه العريضة ، حتى سارع الملاك الإقطاعيون مسجلين اعتراضاتهم عليه ، مقترحين أنه إذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية الزراعية ، فليكن هذا الحد الأعلى للملكية ١٢٠٠ فدان (٢) ، ثم قدمت اقتراحات أخرى بأن يكون هذا الحد خمسمائة فدان ، وذهب

(١) من خطاب الرئيس يوم افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

(٢) سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ،

رأى آخر إلى زيادة الضرائب على ما يزيد على مائتى فدان ! ولكن عبد الناصر رفض كل هذه الاقتراحات . كان يقول :

« إن كل فرد يجب أن يشعر بأن لديه الفرصة التي تتوافر لدى أى مواطن آخر ، وإنه إنما يعمل لبلد هو ملك له . ولقد كانت سيطرة الإقطاع هي السيطرة المتحكمة في هذا الوطن وكان صاحب الأرض يسيطر على الفلاح ، فكان العامل الأساسى في التحرير والحرية هو القضاء على هذا الإقطاع . وقد وجدنا صعوبة كبرى في وضع هذا الكلام موضع التنفيذ ، حينما كنا نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة ، حاولنا أن نتفاهم على مسألة القضاء على الإقطاع ؛ وكانت هناك عدة اقتراحات منها زيادة الضرائب على ما يزيد على ٢٠٠ فدان ، ولكي المعنى الذى كنا نقصده كان تحرير الفرد . وعلى هذا الأساس سارت الثورة فطبقتنا قانون الإصلاح الزراعى وكانت أمنية كل مواطن أن توزع الأراضى على الفلاحين » (١) .

فعنى الإصلاح الزراعى الذى أراده عبد الناصر كان أعمق من مجرد تحديد حد أقصى للملكية الزراعية .

لقد كشف عبد الناصر منذ أول أيام الثورة حقيقة الملكية الزراعية في مصر حينما كان محمد على يوزع الأراضى لغرض سياسى ، وبين أن الأرض التي يملكها الإقطاعى والتي يعمل فيها الفلاح كانت العامل الأول دائماً في تحكم الإقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة (٢) . وهذا هو

(١) من محاضرة الرئيس بالكلية الحربية يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ .

(٢) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ١٩ أبريل ١٩٥٤ .

المعنى الذى عناه المبدأ الثالث من المبادئ الستة التى أعلنها عبد الناصر وهو القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، كما أنه مرتبط بالمبدأ الرابع وهو إقامة عدالة اجتماعية ، لها دعامتان من الكفاية والعدل . بل إن المبدأ السادس وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن من الممكن تحقيقه بغير تحرير الفلاح من سيطرة الإقطاع . وهو ما عناه عبد الناصر حينما قال بعد ذلك فى الميثاق (١) :

« إن ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها » .

« وإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيراً ليقرب من حد الجوع » .

« وإن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش » .

* * *

كان الإصلاح الزراعى هو أول معركة خاضها عبد الناصر بعد الثورة . وقد روى الزعيم المناضل تفاصيل هذه المعركة كاملة فى الاجتماع الافتتاحى الذى عقد فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، فقال :

« كنا نطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأرض على الفلاحين على أساس أن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ، ملازماً للأرض ، والذى اعتبر سلعة فى الأرض ، عبداً للأرض ، ملكاً

(١) الباب الخامس من الميثاق : عن الديمقراطية السليمة .

للمالك ، ملكاً للإقطاعى . وهم كانوا ينظرون للأمر نظرة أخرى . كانوا يقولون إذا كنتم تريدون أن تحددوا الملكية ، يمكنكم أن تفكروا فى أسلوب آخر . فكروا فى الضرائب التصاعدية ، والضرائب التصاعدية قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة ، وتساعد فى رفع ميزانية البلاد .

كان مفهومنا يختلف عن مفهومهم . كنا نقول إننا لا نريد نقوداً للخزانة ، ولكننا نريد أن نحرر الإنسان ، ولكنهم لم يكونوا ليفهموا معنى تحرير الإنسان ، وكانوا يعتبرون الكلام الذى نقوله كلام شعارات ، كلاماً لا يأتى عنه ناتج ولا عائد ، ولكن الناتج والعائد يمكن أن يأتى من الضرائب التصاعدية .

وعلى هذا الأساس لم نستطع أن نتفق . لم نتفق قط ، لأنهم كانوا يفكرون بعقلية ونحن كنا نفكر بعقلية . نحن كنا نقول : نريد للفلاح أن يملك حتى يكون حراً ويستطيع أن يقول : نعم أو لا . فطالما هو يملك الأرض يشعر بالحرية ، والحرية ليس معناها بائى حال من الأحوال برلماناً وقبة برلمان وشعارات ديموقراطية ، ولكن الحرية هى فى حرية الفرد . إذا استطاع الفرد أن يقول نعم ، وإذا استطاع الفرد أن يقول لا ، يكون حراً . ولكن الفرد الملازم للأرض ، والملازم للإقطاعى ، والذى يشتغل فى الأرض عند الإقطاعى ، مثله مثل البهايم الموجودة عنده ، لا يمكن بحال من الأحوال أن يشعر بالحرية ، ولا يمكن إلا أن يكون تابعاً للإقطاعى ، وتابعاً لصاحب الأرض ، يسير

وفق هوى صاحب الأرض ، وليس لإرادته أى قيمة .
 رفضوا هم تحديد الملكية الذى طلبناه ، رفضوا
 أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية . طبعاً
 نحن كنا مصممين على تحديد الملكية .

كان الأمر بالنسبة لى فى هذه الأيام غريباً كل
 الغرابة ، ولكن بعد ذلك طبعاً تبينت أن العملية لا
 تحتاج إلى غرابة ، ليس فيها ألغاز وليس فيها عقد
 بأى حال من الأحوال . كيف يستطيع أحد أن
 يتفاوض مع الإقطاعى 'وصاحب الأرض لأجل تحديد
 الملكية ، ويطلب منه صكاً على أخذ أرضه وتوزيع
 أملاكه ١٢

كان حزب الوفد فى هذا الوقت حزباً يمثل طبقة
 من ملاك الأرض من طبقة الإقطاعيين . الطبيعى
 أنهم يرفضون ، والوضع غير الطبيعى أنهم يقبلون .
 الوضع الطبيعى أن يرفضوا هذا الكلام . وقد فطنا فى
 آخر الأمر إلى أننا كنا بسطاء جداً حينما طلبنا من
 الإقطاعى - وكانت عندنا ثقة كبيرة فيهم - أن يقبل
 بنفسه أن يوقع صك القضاء على الإقطاع وتحرير
 الأرض وتحرير الفلاح ، لأن معنى هذا حتى من
 الناحية السياسية القضاء على الحزب نفسه ، لأن
 الحزب كان يعتمد على الإقطاعيين ، وكان يعتمد
 على النفوذ الإقطاعى ، والإقطاعيون فى كل دائرة وفى
 كل مديرية فى هذا الوقت كانوا يعتمدون على الفلاحين
 الذين يعملون عندهم ليعطوهم أصواتهم .

بعد ذلك كان لا بد لنا أن نتخذ خطوة حاسمة في الموضوع . وأصبحت معركة قانون الإصلاح الزراعي في أول الثورة ، كما تعرفون ، أصبحت معركة عنيفة ، لأنه في الوقت الذي كنا نتكلم فيه والوقت الذي كنا نتفاوض فيه ، كان أصحاب الأراضي يكونون رابطة . كان رئيس الحكومة في ذلك الوقت يعطف على أصحاب الأراضي . كان مجلس الوصاية أيضاً في جانب أصحاب الأراضي . وعقدت هنا في مجلس الوزراء اجتماعاً مع مجلس الوصاية من أجل إقناعه بقانون الإصلاح الزراعي ، ولكن مجلس الوصاية أيضاً كان يريد أن يقنعنا بشيء ضد قانون الإصلاح الزراعي . ولم يكن الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت كان دليلاً على الحاجة إلى الثورة الاجتماعية وعلى الإصلاح في طلبها .

اجتمع مجلس الثورة بعد ذلك وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التي كان يرأسها على ماهر ، وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعي ، وأقيمت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعي .

بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي مررنا في معركة تدل على صعوبة الثورة الاجتماعية . والثورة السياسية أسهل بكثير من الثورة الاجتماعية . وكما قلت الآن لم تكن الثورة الاجتماعية بحال من الأحوال هي قانون الإصلاح الزراعي . ولكن قانون الإصلاح الزراعي كان تعبيراً عن الحاجة إلى هذه الثورة الاجتماعية ، وكان

تعبيراً عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر
من ربة الإقطاع .

* * *

وكانت أهداف الإصلاح الزراعي كما رسمها عبد الناصر متعددة :
كان هناك هدف اقتصادي يرسم زيادة الدخل القومي في الزراعة
عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة وزيادة غلتها . كما يرسم توجيه
المدخرات للاستثمار في المشروعات الصناعية . وهو الهدف الذي أعلنته
المذكرة الإيضاحية لأول قانون للإصلاح الزراعي صدر في يوم خالد
من أيام عبد الناصر وهو يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، إذ أشارت بالنص
إلى أن :

« من أهم أهداف الإصلاح الزراعي توجيه كل استثمار جديد نحو
استصلاح الأراضي ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة ؛
وذلك لأن من تبقى في أيديهم مدخرات لا بد أن يبحثوا عن مجال جديد
لاستثمارها ، وزيادة الاستثمار ترفع من أجور العمال عامة وتزيد من
قدرتهم على الإنفاق وتخلق طلباً جديداً على المنتجات المصرية مما يشجع
من جديد على زيادة الاستثمار . وهكذا حتى تستكمل البلاد نماءها
الاقتصادي ويصل المواطنون إلى مستوى من المعيشة يليق ببلاد اعترفت
أن تستغل كل مكانتها الاقتصادية . »
وكان هناك هدف اجتماعي للقضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية
في الريف .

كان ٦١ مالكا فقط يملك كل منهم أكثر من ألفي فدان ، ومجموع
ملكياتهم ٢٧٧,٢٠٨ فدان وكان هناك ٢٨ مالكا يملك كل واحد منهم
أكثر من ألف وخمسة فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧,٤٠٤ فدان وكان
هناك ٩٩ مالكا يملك كل واحد منهم أكثر من ألف فدان ومجموع ملكياتهم

١٢٢,٢١٦ فدان ، وكان هناك ٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦,٤٧٣ فدان . أى أن ٢٨٠ مالكا فقط كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان .

بل إن الملكيات التى تزيد على مائتى فدان كانت فى يد ٢١١٥ مالكا وكانوا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فدانا .

كل هذا بينا يوجد ٢,٣٠٨,٩٥١ مالكا لا يملك كل منهم أكثر من فدانين ومجموع ملكياتهم ١,٢٣٠,٠٦٢ فدان . أى أن ٨٤٪ من الملاك لا يملكون إلا ٢١٪ من الأرض . بل إن من يملكون أقل من فدان كان يصل مجموعهم إلى أكثر من مليونى مالك .

ولما كان من المعروف أن مساحة ثلاثة أفدنة هى التى تكفل الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة متوسطة الأفراد فى مصر ، فإن معنى هذا أنه كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك الزراعيين يعيشون على الكفاف ، ويضطرون إلى العمل فى إقطاعيات كبار الملاك .

وأخطر من هذا كله كان هناك عمال التراحيل المعدمون ، وكان يقدر عددهم عند قيام الثورة بأكثر من مليونى عامل . وقد استحوذت مأساة عمال التراحيل على فكر وقلب جمال عبد الناصر .

فى أولى جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى انعقد لمناقشة الميثاق ، قال عبد الناصر :

« لقد رأيت الآخرين . . . رأيت الشعب . . . رأيت العمال الزراعيين . . . رأيت عمال التراحيل . . . رأيت الفلاحين . . . »

ولم يكن تصور عبد الناصر للإصلاح الزراعى مقصوراً على أنه مجرد

إعادة توزيع الملكية الزراعية توزيعاً عادلاً . إن التصور كان أعمق من ذلك .

كان التصور هو تغيير العلاقات الاجتماعية في الريف وتحرير الفلاح .

« إن تحرير الأرض يحور الفرد من كل أنواع الدل والاستعباد والإقطاع . لكن كيف يتحرر هذا الفلاح الذي يعمل عند الإقطاعي ويشعر أنه تحت رحمته يستطيع أن يخرج منه متى يشاء هو وأولاده . . من أجل هذا صممنا على تنفيذ الإصلاح الزراعي . » (١)

* * *

وفي اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ نبه الرئيس عبد الناصر إلى أن تحديد الملكية الزراعية للفرد بمائتي فدان ثم بمائة فدان بعدها لم يقض نهائياً على نفوذ كبار الملاك . قال الرئيس في الاجتماع :

« أريد أن أقول لكم إنه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . أنا كنت بالأمس أطلع على أسماء العائلات وما يملكون من أرض . العائلات التي عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصاً ، كل واحد يملك مائة فدان . وهذا يعني أن الإقطاع موجود طبعاً في القرية . وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فرداً يملك كل منهم مائة فدان . لا نظن أننا قضينا على الإقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان » .

(١) من كلمة للرئيس عبد الناصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ في الحفل الذي أقيم لتوزيع أراضي نجع حمادى على المزارعين .

وصدر الميثاق بعدها معلناً أن روح القانون تفرض أن يكون الحد الأقصى للملكية وهو مائة فدان شاملاً للأسرة كلها حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع .

* * *

ولم يكن عدوان ٥ يونيو سبباً يدعو عبد الناصر إلى تجميد خطوات التحول الاشتراكي في الزراعة ، ففي خطابه الذي ألقاه يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ اقترح بالنسبة للملكية الأرض أن يوضع حد أقصى لها بعد سنة ١٩٧٠ لا يزيد على خمسين فداناً على أن تظل ملكية الأسرة بنص الميثاق في حدود المائة فدان للأب والزوجة والأبناء القصر . قال عبد الناصر في هذا الخطاب :

« لقد جاء الوقت الذي يجب أن نبت فيه نهائياً في بعض المسائل المتعلقة بالأرض وملكيتها واستغلالها وأن يكون ذلك البت بطريقة نهائية وفق أحكام الميثاق وضرورات التطور . الميثاق نص على أن ملكية الأرض تحدد بمائة فدان ، وقال الميثاق بعد سنة ١٩٧٠ يجب إعادة النظر في الموضوع ويجب ألا تزيد الملكية عن مائة فدان للأسرة المكونة من رب الأسرة والزوجة والأبناء القصر . . . وأن الآوان لأن نحدد هذه الأمور ونبت فيها نهائياً ، ونحن نقترح الآن ولكي يحسم الأمر وتستقر

صورة الملكية الزراعية على نحو سليم أن تتحدد ملكية الأرض الزراعية بخمسين فداناً للفرد على أن يبقى حد الملكية بالنسبة للأسرة بالرجل وزوجته وأولاده القصر في حدود المائة فدان .

ووافق المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى على اقتراح عبد الناصر وصدر قانون جديد للإصلاح الزراعى .

وليس هذا الفصل معداً لبحث الجوانب المختلفة لقوانين الإصلاح الزراعى . ولكنه يعرض فكر عبد الناصر وتصوره بشأن التطبيق الاشتراكى فى الزراعة .

إن الإصلاح الزراعى عند عبد الناصر لم يكن يهدف إلى تأمين الملكية الزراعية ، فإن التطبيق العربى للاشتراكى فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأمين الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما هو يؤمن استناداً إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

وفى الوقت نفسه فإنه كان يرى دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها . إنه شوط طويل ذلك الذى قطعه عبد الناصر ومن ورائه الشعب منذ أعلن أول قانون للإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى احتفلت مصر بعيد الفلاح فى ٩ سبتمبر الماضى . . وهذه هى نتائجه :

● تم الاستيلاء على نحو مليون فدان طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعى استفادت بها ٤١٨ ألف أسرة قوامها ٣ ملايين فرد تحولوا من أجراء إلى ملاك .

● تم تقسيم وتوزيع ١٣٢٥ فداناً لإنشاء ٣٣٨٣٦ مسكناً .

- زاد دخل المتفعين بالتملك بمقدار ٣٠ مليون جنيه سنوياً ، كما زاد دخل المستأجرين بحوالى ٦٠ مليون جنيه سنوياً .
- تحسن مستوى الإنتاج نتيجة تنظيم الحيازات والدورات الزراعية . وقد أظهرت إحصاءات الإصلاح الزراعى زيادة ١٠٠٪ فى بعض محصول الأرز، و ٤٠٪ فى القصب، و ٢٠٪ فى الذرة وفى القمح وفى القطن . بل إنه فى ظروف المعركة زادت قيمة الإنتاج الزراعى فى مجموعه بحوالى ١٥٪ وزادت الصادرات الزراعية بنسبة ٤٠٪ .
- أصبح عدد الجمعيات التعاونية ٦٦٣ جمعية مجلية و ٥٧ جمعية مشتركة ، تنضوى كلها تحت لواء جمعية تعاونية عامة . وبلغت قيمة معاملات الأعضاء فى هذه الجمعيات ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٩ حققت ربحاً للأعضاء يزيد على المليون جنيه .

* * *

وكان من أهم ما يشغل عبدالناصر ، تطوير الزراعة لمواجهة الانفجار السكاني ، وأن يسير الإنتاج بخطى سريعة لتلاحق النمو السريع فى عدد السكان . فطالما نهنا إلى ذلك وإلى أنه فى كل عام يزيد عددنا مليوناً (١) . فالجناح الآخر للإصلاح الزراعى فى نظره كان استصلاح الأراضى الجديدة داخل الوادى وفى الصحارى المحيطة به .

إن مساحات الأراضى الجديدة التى خلفها لنا حكم عبد الناصر بلغت نحو ٨٢٥ ألف فدان . وكان يتطلع إلى أن تصبح بعد خمس سنوات مليوناً ومائتين وتسعة عشر فداناً . أى أن يصل بها إلى حوالى خمس مجموع الأراضى الزراعية القديمة . بمعدل بلغ متوسطه ٤٨٥٢٩ فداناً فى السنة ، فى حين لم يزد معدل استصلاح الأراضى قبل ثورة عبد الناصر على ٢٥٠٠٠ فدان فى السنة .

(١) من خطاب الرئيس فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ .

لقد أبدى الرئيس تيتو خلال زيارته لبلادنا في يوليو ١٩٦٨ إعجابه بعمليات استصلاح الأراضي التي شاهدها في الصحراء وكان من بين ما قاله : « لقد رأيت منطقة واحدة فيها عشرات الألوف من الأفدنة ، انبثقت عليها الحضرة وسط الرمال الجرداء كأنها ينبوع متدفق بالحياة وسط الجفاف الخفيف » .

وقد ظل مستقبل الأراضي الجديدة سواء تلك التي تم استصلاحها أو التي ستعتمد على مياه السد العالي ، موضع مناقشات طويلة . ومن المعروف أن هذه الأراضي يمكن أن تمثل بعد أن تم بناء السد العالي حوالى ثلث الأراضي المزروعة حالياً .

وكانت ثمة مقترحات عديدة في هذا الشأن : اقتراح بأن يجرى توزيع هذه الأراضي وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي على العديد من الفلاحين . واقتراح ببيع هذه الأراضي أو تأجيرها في حدود مساحات من عشرين إلى خمسين فداناً ، أو اقتراح تأجيرها لمدة طويلة إلى شركات خاصة ، واقتراح يجعل هذه الأراضي مسئولية القطاع العام . وقد أدلى عبد الناصر برأيه في ذلك في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الثالثة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ فقال :

« بالنسبة للأراضي الجديدة فإن لدينا الآن سبعمائة ألف فدان . ويجب أن نقرر رأياً في استغلالها الدائم . واقتراحى في هذا الصدد هو أن تنشأ شركات أو مؤسسات عامة تنقل إليها ملكية هذه الأراضي . ويكون لهذه الشركات أو المؤسسات العامة مهام ثلاثية تتمثل في الاستغلال المباشر للتصدير أو التأجير وفق شروط معينة لآجال طويلة للزراع أو البيع لصغار الملاك

الجلدد مع إعطاء أولوية في الملكية للمقاتلين في ميدان
المعركة ولأسرهم .

ويعنى هذا أن عبد الناصر كان يرى أساساً أن يتم استغلال معظم
الأراضي الجديدة على أساس الملكية العامة لها. وهو ما أيده المؤتمر القوي
العام للاتحاد الاشتراكي .

لقد كانت معركة الأرض عند عبد الناصر جزءاً من معركتنا ضد
التخلف وضد الاستعمار والصهيونية .

وإذا كان يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ يوماً خالداً في حياة عبد الناصر ،
فلأنه بدأ به أول خطوة نحو التطبيق الاشتراكي في الزراعة . كانت هذه
بداية الثورة الاجتماعية التي تفجرت بعد ذلك بقوانين يوليو ١٩٦١
الاشتراكية ، والتي انتهت في عام ١٩٦٤ إلى أبولة ملكية الأطيان التي
استولى عليها الإصلاح الزراعي إلى الدولة بغير مقابل . ثم بعدها في
عام ١٩٦٩ بتحديد الحد الأقصى للملكية الفرد بخمسين فداناً . .

كانت مشكلة الزراعة وضرورة تطويرها في كل أحاديث عبد الناصر .
وكان يدعو إلى دعم الملكية بالتعاون على امتداد مراحل عملية الإنتاج ،
وذلك للقضاء على كل بقايا الاستغلال في الريف .

وكان مما يقلقه « مشكلة ثلاثة ملايين من العمال
الزراعيين في الريف ليس هناك ضمان للأجر المنظم
المستقر يحمي يومهم ، وليس هناك قدر من التأمين
الاجتماعي يحمي مستقبلهم ولا تصل إليهم حتى الآن
إلا أقل الخدمات . وفي بعض الأحيان فإن احتياجات
المدينة تلفت الأنظار والأسماع وتطغى بمشاكلها على
مشاكل أخرى أكثر تعقيداً منها لكنها تفتقد الصوت
العالي والتنبيه المستمر إلى وجودها » (١) .

(١) من خطاب الرئيس في ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

١٨ أبريل ١٩٥٥

باندونج

ان التعاون بين الشعوب الآسيوية
والإفريقية ليس عاملا على تخفيف
حدة التوتر الدولي القائم فحسب
بل هو مغوان لها على التقدم وامتداد
طبيعي للحرب ضد الاستعمار .

جمال عبد الناصر

١٨ أبريل ١٩٥٩

باندونج

يعد يوم ١٨ أبريل ١٩٥٥ يوماً مشهوداً في حياة عبد الناصر السياسية ، بل يوماً مشهوداً في حياة العالم . لقد كان نقطة البدء التي تبلورت بعد ذلك في سياسة عدم الانحياز التي أصبح لها وزنها في المجتمع الدولي ، وجعلت من عبد الناصر بطل عدم الانحياز ، بل جعلته من أبرز زعماء العالم الثالث .

كانت الفكرة غامضة في بادئ الأمر ، مجرد تجمع لرؤساء وزعماء تسع وعشرين دولة من الدول الآسيوية والإفريقية ، انعقد في باندونج في أندونيسيا في المدة من ١٨ أبريل إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ .

كانت تجمع بين هذه الدول صفة واحدة أنها دول آسيوية وإفريقية عانت من الاستعمار الغربي ، وتريد أن تطارده حتى لا يعود إليها في شكل استعماري جديد ... كما تريد أن تستكمل تحرير البلاد التي ما زالت تخضع للاستعمار في آسيا وإفريقيا . . وكانت هذه الدول تريد أن تبقى بعيدة عن دائرة الصراع الذي كان يجري بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وأن تعمل على تخفيف حدة التوتر الدولي حتى لا تبلى بآثاره داعية إلى السلام القائم على العدل . كانت جميعاً من الدول النامية التي تريد أن تقضي على التخلف وتزيد من دخلها القومي وأن تتجنب في الوقت نفسه الحصول على معونات خارجية على حساب استقلالها وسيادتها .

في هذا المؤتمر ارتفع صوت عبد الناصر ، كأول صوت لزعيم عربي في المجتمع الدولي ، باسم شعب فلسطين : « الذي طرد من وطنه ليحتل مكانه شعب دخيل فرض عليه فرضاً . . وكل هذا حدث على مرأى

من هيئة الأمم المتحدة بل بمساعدتها وموافقتها .
وفي هذا المؤتمر ندد عبد الناصر بأساليب الضغط السياسي التي
تلجأ إليها بعض الدول الكبرى مستخدمة فيها الدول الصغيرة كأداة
لتحقيق أغراضها .

وفي هذا المؤتمر طالب عبد الناصر بتصفية الاستعمار « فقد استيقظ
في الشعوب وعي جديد لا يمكن معه وقف تيار القومية والنهوض » .
وفي هذا المؤتمر ، طالب عبد الناصر من الدول الآسيوية الإفريقية
أن تعلن تأييدها لحق الشعب العربي في الجزائر ومراكش وتونس في تقرير
المصير والاستقلال .

وبعد عودته من باندونج ، خاطب الجمع التي احتشدت للقاءه ،
فقال لهم :

« سافرت إلى المؤتمر الآسيوي الإفريقي لأعلن
باسمكم أن مصر اليوم قد استقلت ، وأنها حينما تتكلم
فهي تتكلم عن إرادتها وبوحى من ضميرها . ولأعلن
باسمكم أن مصر بعد أن ذقت طعم الحرية ستعلن رأيها
مستقلاً في سبيل الحق وفي سبيل الحرية وفي سبيل تحرير
الشعوب والإنسان . . من أجل هذا غادرت أرض مصر
ومن أجل هذا ذهبت إلى الشرق الأقصى » .

وبعد أشهر قليلة اجتمع عبد الناصر بالرئيسين تيتو ونهرو في بيريوني
في يوليو ١٩٥٦ ، حيث أعادوا تأكيد مبادئ باندونج .

لقد عرض عبد الناصر بعد ذلك تصوره لأعمال مؤتمر باندونج عرضاً
رائعاً في خطابه التاريخي الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ ، طالباً منها أن تقر مبادئ باندونج :

« في القواعد الأساسية العامة التي ينبغي أن تحكم تطور مجتمعاتنا السلمى أعلن هذا المؤتمر ، مؤتمر باندونج ، دعمتين : أولاهما التأييد الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان وأولها حق تقرير المصير .

وثانيتهما : المساواة الكاملة بين الأجناس والأديان باعتبار أن التمييز العنصرى إنكار للقيم الأساسية للحضارة والكرامة الإنسانية بالنسبة لمشاكل الاستعمار ، أعلن مؤتمر باندونج أربع خطوات لا بد من اتخاذها ، أعلن أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له ، أعلن أن خضوع الشعب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ومعرقل لتنمية السلم الدولى والتعاون العالمى ، أعلن ضرورة التأييد الكامل لقضايا الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب . أعلن ضرورة دعوة الدول المعنية إلى وجوب منح الحرية والاستقلال لهذه الشعوب .

وبالنسبة للسلم العالمى ودعمه ، أعلن مؤتمر باندونج أساسين بارزين للوصول إلى السلم ، فتح باب الأمم المتحدة أمام جميع الدول ، ثم ضرورة نزع السلاح وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها .

وبالنسبة لتوطيد السلم ودعم التعاون العالمى ، وضع المؤتمر هذه الأسس الثلاثة :
إن موضوع السلم هو موضوع الأمن الدولى وأفضل

الطرق لمواجهة أن يتم ذلك خلال الأمم المتحدة .
 إن الحاجة ماسة ، وخصوصاً في آسيا وإفريقيا ،
 إلى التقدم الاجتماعي وإلى مستويات أعلى للحياة .
 وإن الطاقة الذرية وتوجيهها إلى الأغراض السلمية
 يمكن أن يواجه مشاكل التنمية في الدول المتطلعة إليها .
 إن استقرار السلام أو التحرر من الشك والخوف
 يفرض على الأمم المتحدة أن تمارس التسامح وأن تعيش
 معاً في سلام . ولرسم حدود هذا التعايش السلمي وضع
 المؤتمر صورة للقواعد الأخلاقية التي يمكن أن تربط
 العلاقات بين الدول .

هذه المبادئ والقواعد التي أشرت إليها تحمل
 بالفعل موافقة تسع وعشرين دولة من الأمم المتحدة ،
 شاركت في أعمال مؤتمر باندونج ..

وإننا نؤمن أن وراءها تأييداً أوسع وأبعد . وإننا
 نقدمها هنا طريقاً للسلام وطريقاً للحرية وطريقاً للرخاء ،
 للبشر كلهم على اختلاف أوطانهم وألوانهم وأديانهم ،
 بلا تفرقة أو تمييز .

ولعل خير ما فيها أن الذين وضعوها لم يفعلوا
 ذلك من مراكز القوة العسكرية ولا من أحلام التحكم
 الاستعماري ، ولا استناداً إلى الأسلحة الذرية التي
 تملأ مخازنهم ، وإنما من تجاربهم وحدها ومن آمالهم لأنفسهم
 وآمالهم لغيرهم . من هذا كله كان الإلهام .

ولو أن الجمعية العامة هنا أقرت هذه المبادئ
 والقواعد فجعلت منها الإجماع الشامل لإرادة شعوب
 العالم كلها ، فليس يخجلنا شك في أننا لن نتظر

خمس سنوات أخرى ، كما انتظرنا من باندونج إلى الآن ..

لقد حان الآن الوقت الذى يجب أن تنتقل فيه أمانى الشعوب وحقوقها من عالم النظريات إلى عالم الواقع .

إن الشعوب المناضلة كلها الآن مستعدة للحرية مستعدة لتحمل مسئوليتها ، مستعدة للتعاون على أوسع مدى فى سبيل دعم هذه الحرية وتمكينها .

وإنه مما يضاعف من مسئوليتنا هنا ، أن الظرف الذى نواجهه خطير والمشاكل التى تحكمه معقدة ، والبحر المحيط بنا جميعاً هو جو الشك والخوف والتربص .

وإن خطأ واحداً فى الحساب من جانب أى من الأطراف قادر فى بضع دقائق على الإطاحة بأجمل وأعظم ما حصل عليه جنسنا البشرى خلال كفاح رائع طويل .

* * *

وكان عبد الناصر قبل حضوره اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ ، قد اجتمع بالرئيس تيتو وأصدرا بياناً برز فيه لأول مرة تعبير الدول غير المنحازة . فى هذا الميثاق التاريخى أنه لا يمكن الاستغناء عن المشاورات بين الدول غير المنحازة التى تهدف إلى تدعيم السلام العالمى ، وأن هذه المشاورات تهدف إلى تدعيم التعاون الاقتصادى والثقافى والفنى ، كما تعود بالنفع على شعوب هذه الدول وعلى المجتمع الدولى .

وعقد أول اجتماع تحضيرى لدول عدم الانحياز فى القاهرة فى الفترة [ماين ٥ و ١٣ يونيو ١٩٦١ ، حيث تقرر دعوة أول مؤتمر لعدم

الانحياز في بلجراد في سبتمبر ١٩٦١ ، وكان عبد الناصر أحد زعماء
ثلاثة وقعوا على هذه الدعوة مع تيتو وسوكارنوا.

* * *

ولم تكن دعوة عدم الانحياز حتى ذلك الحين دعوة واضحة القسما .
كان هناك من يفهمها على أنها مجرد اتخاذ موقف سلبي بين القوتين
العظيمتين ، فهي دعوة « كانت تقابل بالشك من جانب الذين آثروا
السلبية إما عجزاً وإما يأساً » .

وكان هناك من يتصور فيها كتلة ثالثة بين الكتلتين المتصارعتين .
ولم يستقر المفهوم الحقيقي لعدم الانحياز في ضمير المجتمع الدولي إلا بعد
جهود كبيرة كان فكر عبد الناصر فيها عاملاً هاماً . فلا ينبغي وق
فكره :

« أن يكون هناك ما يوحى من قريب أو من بعيد
بأن الدول الملتزمة بسياسة عدم الانحياز إنما تصنع بنشاطها
كتلة دولية ثالثة . إننا نعيش في عالم يعاني من الصراع
بين كتلتين ولا نتصور أن تدخل العملية كتلة ثالثة
تزيد من حدة هذا الصراع بدلا من أن تخفف وطأته ؛
إن أبرز ما يجمعنا هو التحرر من أي قيد ، سوى ما تفرضه
المبادئ ، ورغبة كل منا بقدر طاقته أن نخدم هذه المبادئ ،
والحافز الذي جمعنا اليوم هنا بالذات ، هو الحافز الذي
لا يمكن بغير توافره أن تتاح الحياة لأي مبدأ من المبادئ ،
وأعني به حافز السلام » .

ومضى عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر بلجراد في أول
سبتمبر ١٩٦١ فقال إنه :

« لا توجد قوة قادرة على خدمة السلام مثل مجموعة الدول التي تتبع سياسة عدم الانحياز ، فإن هذه الدول التي تعيش مشاكل عالمها ، لا تنعزل عنها أو تنفصل ، والتي لا تخضع في مواقفها من هذه المشاكل لضغط كتلة من الكتل تحدد لها مواقفها وترسم لها اتجاه خطاها، والتي تصدر في كل ما تراه بشأن هذه المشاكل عن دافع السلام القائم على العدل بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، هذه المجموعة من الدول أقدر على أن تضع في خدمة السلام ، بنزاهة وتجرد ، كل طاقتها المادية والمعنوية، وهي لذلك أقدر على الحركة الطليقة النزيهة المتجردة » .

ولإنه « في جو السلام وحده نستطيع أن نطور الحياة في بلادنا وأن نزيد من خصوبتها الخلاقة ، وفي جو السلام نستطيع أن نساعد شعوباً غيرنا كثيرة مازالت ترسف في الأغلال » .

ففهوم عدم الانحياز عند عبد الناصر صيغة جديدة في العلاقات الدولية تمثل على حد تعبيره « قوة الضمير في عالمنا الذي نعيش فيه » . هو حركة واسعة نحو الاستقلال والسلام والتنمية ومشاركة جميع الدول في مصير الإنسانية . وهي لا تعني الوقوف على الحياد بين الكتلتين العظيمنتين ، ولكنها تعني أساساً رفض أي موقف يتخذ سلفاً وأن يكون للدول غير المنحازة حرية لحركة والتصرف وفق مصالحها . ومن هنا فإن دول عدم الانحياز قد تلتقي مع دول منحازة في المعسكر الاشتراكي، إذا اتفقت مصالحها ومبادئها . فدول عدم الانحياز لا تجد تناقضاً بينها وبين الدول الاشتراكية في معاداة الاستعمار والإمبريالية. بل إنه في بعض الظروف قد تتوحد الأهداف بين دول تنتمي إلى معسكري القوتين

العظيمتين وبين دول غير منحازة ، مثلما توحدت الأهداف أخيراً بين الجمهورية العربية المتحدة وسياسة فرنسا وسياسة الاتحاد السوفيتي وباقي معسكر الدول الاشتراكية تجاه إسرائيل .

هذا هو الفهم الذي يمكن استخلاصه من نظرة عبد الناصر إلى سياسة عدم الانحياز .

إنه يقول في الميثاق :

« إن العمل من أجل السلام هو الذي سلح شعبنا بشعار "عدم الانحياز" وإن الذين يحاولون اليوم استغلال شعار "عدم الانحياز" ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم إلى معسكرات الحرب والاستعمار ، إنما يقدمون إطراء غير مباشر لشعبنا الذي كان رائداً في رفع هذا الشعار عن إيمان ، وفي النضال من أجله - عن حاجة حقيقية إليه نابعة من صميم كفاحه لإحراز التقدم ، وإن التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال » .

* * *

برز اسم عبد الناصر كقطب من أقطاب عدم الانحياز ، ومع أنه ليس هناك تطابق تام بين مفهوم الدول غير المنحازة وبين الدول النامية ، إلا أن الواقع أن معظم الدول غير المنحازة كانت من الدول النامية التي تسعى إلى التغلب على الفروق الشاسعة بينها وبين الدول المتقدمة ، ومن هذا المنطلق دعا الرئيس عبد الناصر مع الرئيس تيتو إلى عقد أول مؤتمر للدول النامية وهو المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٢ وحضرته ٣٦ دولة من الدول النامية ، وانتهى إلى الإعلان المعروف باسم إعلان القاهرة . وكان من أهم ما تضمنه أن التوسع التجاري بين الدول النامية وخاصة على الأساس الإقليمي يمكن أن يسهم إسهاماً مفيداً في

التنمية الاقتصادية ، كما دعا إلى توثيق العلاقات المتبادلة بين الدول النامية في مجالات التجارة والمدفوعات والتمويل والتعاون العلمي والفنى والصناعى ، وكان أول تطبيق عملى لإعلان القاهرة هو اتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى التى وقعت فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٧ فى نيودلهى بين الجمهورية العربية المتحدة ويوجوسلافيا والهند .

كما أنه لا يمكن إغفال أهمية إعلان القاهرة ، بعد أن تبنته الأمم المتحدة ودعت إلى أول مؤتمر للتجارة والتنمية فى جينيف عام ١٩٦٤ حيث تكتلت فيه الدول النامية السبع والسبعون التى شهدت دفاعاً عن مصالحها .

* * *

وتوجت جهود عبد الناصر فى عالم عدم الانحياز ، حينما انعقد مؤتمر القمة الثانى لعدم الانحياز فى القاهرة فى الفترة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ . وقد اشتركت فى هذا المؤتمر ٤٩ دولة غيرالدول التى شهدت كمرقبة ، فى حين لم يشترك فى مؤتمر بلجراد سوى ٣٢ دولة .

انعقد هذا المؤتمر بعد أن كان العالم قد فقد أحد الأقطاب الثلاثة الذين تزعموا سياسة عدم الانحياز ، وهو الزعيم الهندى نهرو ، وكانت هناك تغيرات هامة قد لحقت بالمجتمع الدولى منذ باندونج ، فبينما « كان مؤتمر باندونج العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد شرور الاستعمار وكان مؤتمر بلجراد العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد أخطار الحرب ، فإن هذا المؤتمر فى القاهرة هو متابعة للنضال الممتد والذى يزداد كل يوم عمقاً وعرضاً يستحق أن يكون مؤتمر تدعيم السلام عن طريق التعاون الدولى » (١) . فإن تخفيف حدة الحرب الباردة التى كانت تخيم

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى افتتاح مؤتمر القمة الثانى لدول

عدم الانحياز ، القاهرة ٥ أكتوبر ١٩٦٤ .

على مؤتمر بلجراد ، لا يعنى أن دور عدم الانحياز قد انتهى .. ففهمه الحقيقى هو العمل من أجل سلام دائم يقوم على العدل وعلى شركة الرخاء بين الشعوب .

أدان عبد الناصر فى خطابه ، أمام مؤتمر القاهرة ، الاستعمار بجميع أشكاله وأنواعه القديم والحديث ، وأدان سياسات القمع المسلح كما تجرى فى المستعمرات البرتغالية وفى الجنوب العربى المحتل وفى عدن وفى عمان ، وأدان سياسات الأحلاف والقواعد العسكرية ، وأدان سياسات الاستيلاء على أراضي الشعوب وطردها بالقوة بتأييد من الاستعمار ، كما يجرى فى فلسطين ، وأدان سياسات التحيز والتفرقة العنصرية كما يحدث فى جنوب أفريقيا .

وزبه عبد الناصر إلى أن الفوارق المئوية فى مستويات معيشة الشعوب لن يكون من شأنها إلا وضع العالم على فوهة بركان لا يهدأ ولا يستقر ولا ينام ، قائلا :

« إن هناك فوارق مروعة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ويضاعف من الإحساس بهذه الفوارق أن شعوب الدول المتخلفة ترى ، وهى على حق فيما تراه ، أن رخاء غيرها قد أخذ منها بوسائل النهب الاستعماري المروعة .. »

وطالب عبد الناصر المجتمع الدولى بالعدل :

« فلا نريد أن ينتهى تقسيم العالم إلى كتلة غربية وكتلة شرقية لتقوم تقسيمات أخرى أكبر وأخطر ، كتلة من الفقراء وكتلة من الأغنياء ، كتلة من المتقدمين وكتلة من المتخلفين . كتلة فى الشمال من الكرة الأرضية من حقها الرخاء ، وكتلة فى الجنوب ليس لها غير الحرمان . . . كتلة من البيض وكتلة من الملونين . »

١٨ يونيو ١٩٥٦

يوم الجلاء

إن هذا الجليل من شعب مصر على
موعد مع القدر .
فمنذ أكثر من ألفي سنة ووطننا
يحكمه الغزاة . . والحلم الضائع
لأبنائه أن يعود وطنهم يوما إليهم .
وقد قدر لهذا الجليل أن يعيش ليرى
عودة الحلم الضائع .
جمال عبد الناصر

١٨ يونيو ١٩٥٦

يوم الجلاء

في يوم ١٨ يونيو ١٩٦٥ ، وفي مدينة بورسعيد التي وقفت بعدها بأشهر ببسالة ضد محاولة الغزو البريطاني الفرنسي التي ردت على أعقابها ، كان عبد الناصر يرفع علم مصر على مبنى البحرية ببورسعيد بعد جلاء آخر جندي بريطاني من قوات الاحتلال التي ظلت جائئة على بلادنا منذ عام ١٨٨٢ .

كانت بحق « لحظة العمر » بل كانت العمر كله ، ومضى عبد الناصر مخاطباً الجماهير :

« إن هذا الجليل من شعب مصر على موعد مع القدر ، فمنذ أكثر من ألفي سنة ، ووطننا يحكمه الغزاة ، والحلم الضائع لأبنائه أن يعود وطنهم يوماً إليهم . وقد قدر لهذا الجليل أن يعيش ليرى عودة الحلم الضائع ، ومنذ أكثر من خمسمائة سنة ووطننا يئن تحت سنابك خيل المماليك وأجناد وأحفاد المماليك ، يفرضون عليه ألا يتقدم ولا يتطور وأن يقعد أسير ظلام القرون الوسطى وخرافاتهما ، وقد ر لهذا الجليل أن يتمكن من الانطلاق إلى نور الحضارة ، وأن يختص أفكاره من بقايا الأغلال . ومنذ أكثر من مائة وخمسين سنة ووطننا لأسرة واحدة تملكه وتحكمه . تبعر ثروته ، وتبدد تراثه لحسابها أو لحساب الأجنبي الذي اعتمدت عليه دائماً ليسند وجودها . . وقد ر لهذا الجليل أن يشعر بانتفاضة الحرية

التي أسقطت الأسرة المالكة الحاكمة . ومنذ أكثر من
سبعين سنة ووطننا يتكبر ويتجبر فيه محتل غريب ،
الكلمة كلمته .. والأمر أمره .. وقدر لهذا الجيل
أن يشهد بعينه فلول المحتل الغريب تتسلل خارجة عائدة
من حيث أتت » ،

• • •

رفع شعبنا منذ أول أيام الاحتلال شارة الجلاء .. وسقط شهداء منا
دفاعاً عن هذا الشعار . كانت مأساة منشوى في ١٣ يونيو ١٩٠٦ ..
أي منذ خمسين سنة قبل أن يتحقق لنا الجلاء ! وكانت بعدها ثورة
١٩١٩ وانتكاستها ، وكانت معاهدة ١٩٣٦ التي سميت « معاهدة
الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا » والتي أضفت شرعية على بقاء
جنود الاحتلال .. وكانت مظاهرات الشعب الصاخبة بعد انتهاء الحرب
العالمية الثانية التي سفكت فيها دماء شبابنا .

« فخلال قرون طويلة كانت أجيال شعبنا
تكافح وتناضل .. كان الشهداء يسقطون على الأرض
ويجوارهم أعلامهم مضرجة بالدماء . ولكن لا يستسلمون
أبداً .. كانت المعارك لا تنقطع بين مد وجزر ...
وتقدم وتأخر ، ولكن قوى المقاومة فينا ظلت تحقق
وتنبض » (١) .

هكذا ربط عبد الناصر بين كفاح الشعب عبر القرون .. وبين
ما تحقق له على يديه في « أن يسمع بأذنيه دقات أجراس النصر تتجاوب
في الآفاق » .

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ .

وبعد سنوات ، وفي ميثاق العمل الوطنى عرض عبد الناصر جذور النضال المصرى الذى قاده أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وانتكاسة هذا النضال فى معاهدة ١٩٣٦ التى كانت بمثابة « صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ » (١).

كان الفارق بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٦ من ناحية وبين سنة ١٩٥٦ من ناحية أخرى، أن النضال المصرى تحت قيادة عبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يغفل الجوانب الاجتماعية ، واستفاد من دروس النكسة ، فد اندفاعه إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال، ووصل إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية . ونجح عبد الناصر فى تحقيق الجلاء ، لأنه قدم حكماً وطنياً نظيفاً ، وقضى على الترابط الذى كان قائماً بين استبداد القصر والرأسمالية المحلية وبين المستعمر . فلم يعد فى وسع المستعمر أن يستهين بنضال الشعب مثلما كان يفعل من قبل .

كانت المقاومة المصرية قد بدأت فى منطقة القناة عام ١٩٥١ ، ولكنها كانت مقاومة طابعها الارتجالى، أما فى عام ١٩٥٣ فقد بدأ كفاح منظم مدته الثورة بالمعونة والتنظيم بعد أن تعثرت المفاوضات مع الجانب البريطانى . وفى بورسعيد فى أول أغسطس ١٩٥٣ أعلن عبد الناصر أنه :

« لا بد من تحرير مصر ، ولا بد من جلاء قوات الاحتلال .. إننا سنوزع السلاح .. لا على أهل القناة فقط وإنما نوزعه على جميع أبناء الجمهورية ، لأنها

(١) كان الرئيس عبد الناصر قد دعا فى الميثاق إلى مزيد من الدراسة لثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ - انظر الدراسة القيمة لمركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام التى صدرت بمناسبة مرور خمسين عاماً على ثورة ١٩١٩ .

معركة تخص المصريين جميعاً .

وقال كلمته الشهيرة :

«على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل أو
يقاتل حتى الموت دفاعاً عن بقائه ..»

ومضى عبد الناصر يتنقل بين معسكرات تدريب الفدائيين حاثاً على
التدريب لأن السلاح وحده لا يكفي . ومنها دائماً إلى أن

«الاستعمار سيترنح إذا انتصرنا على الرجعية وعلى أعوان
الاستعمار» (١)، وإلى أن «ثورة الإنشاء والتعمير يجب أن
تمشى جنباً إلى جنب مع ثورة الاستقلال والتحرير» (٢) .

وكانت الثورة قد نجحت في توقيع اتفاق مع بريطانيا في ٢٤ فبراير
١٩٥٣ بشأن مستقبل السودان ، يكفل للسودانيين حق تقرير المصير .

واستؤنفت المباحثات بشأن مستقبل القاعدة البريطانية في القناة
في يوليو ١٩٥٤ . وكان للموقف الصلب الذي وقفه عبد الناصر ، في أن
يكون أساس المباحثات تنظيم الجلاء الكامل عن منطقة قناة السويس ،
دون مناقشة المبدأ نفسه أو الارتباط بأي تحالف عسكري ، أثره في
النتيجة التي انتهت إليها هذه المباحثات .

كان الإنجليز يدركون من اشتداد حركة المقاومة في القناة ، أن المصريين
تحت قيادة عبد الناصر قد صمموا على الحصول على الاستقلال مهما
يكن الثمن . واضطر أنتوني إيدن - وكان وزيراً للخارجية وقتئذ - إلى أن يعترف
بأن الجلاء عن قاعدة السويس «أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين
ألف جندي محاصرين من شعب معاد لهم» .

(١) من خطاب الرئيس ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ .

(٢) من خطاب الرئيس في ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ .

« وبالأيدى المتحدة القوية والدم الزكى الذى سال
فى منطقة القناة وقعنا اتفاقية الجلاء وانتصرنا فى حرب
الاستقلال » (١) .

وقع عبد الناصر اتفاقية أولية للجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ . ثم تم
توقيع الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ . وتقرر فيه جلاء القوات
البريطانية جلاء تاماً عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهراً ، كما
تقرر انقضاء معاهدة التحالف المعروفة بمعاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتصل
بها من إعفاءات ومزايا للقوات البريطانية . وتسلمت مصر القاعدة
البريطانية فى قناة السويس بما تحويه من منشآت تقدر بنحو ستين مليون
جنيه .

وبهذا حقق عبد الناصر الهدف الأكبر من أهداف الثورة . وفى
هذا اليوم الذى وقع فيه الاتفاق النهائى للجلاء ، أعلن عبد الناصر أن
مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ .
وبينما كان عبد الناصر يحتفل مساء ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ مع جماهير
الشعب فى الإسكندرية بتوقيع اتفاقية الجلاء ، امتدت يد آمة محاولة
الاعتداء عليه . وبينما انطلق رصاص الغدر انطلق صوت عبد الناصر فى
شجاعة وقوة :

« أيها الرجال .. فليبق كل فى مكانه .

دى فداء لكم .

دى فداء مصر ..

هذا جمال عبد الناصر يتحدث إليكم ..

لا تروعوا فإنه يتحدث إليكم بعون الله بعد أن حاول

المغرضون أن يعتدوا على حياته .. إن جمال عبد الناصر

منكم ولكم وحياته دائماً فداء للوطن .

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ .

أيها الناس .. ها هو ذا جمال عبد الناصر مازال
بينكم .. لا تروعوا ولا تخافوا .. فأنا لست جباناً ..
لقد ثرت من أجلكم ، ومن أجل عزتكم ومن أجل
كرامتكم ..

إن دى من دمكم وهو لكم .. وسأعيش حتى
الموت مكافحاً في سبيلكم ..

من أجل حریتکم .. من أجل کرامتکم وعزتکم .
ليقتلوني .. فقد أودعت فيكم العزة .

ليقتلوني .. فقد أنبت في هذا الوطن الحرية
والكرامة .

ليقتلوني من أجل مصر .. من أجلكم .. من
أجل أبنائكم وأحفادكم .

كافحوا .. واحملوا الرسالة والأمانة .

يا أبناء مصر ، لقد ثرت من أجلكم ، وسأموت
في سبيلكم .

إذا مات جمال عبد الناصر .. فإنه يموت مطمئناً
لأنكم كلكم جمال عبد الناصر .
لا تخافوا الموت . فالدنيا فانية .

لن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر
بل هي معلقة بكفاحكم .

* * *

ومضى عبد الناصر في طريق الشعب والقلوب من حوله حتى تحقق لمصر

في ١٣ يونيو ١٩٥٦ جلاء آخر فوج من القوات البريطانية تنفيذاً لاتفاقية الجلاء .

وفي يوم ١٨ يونية ١٩٥٦ احتفل عبد الناصر مع شعبه بيوم الجلاء .. اليوم الخالد في تاريخ مصر .

وكان هذا اليوم هدياً لنضال الشعب العربي في المغرب وتونس والجزائر حتى حصل على استقلاله .

وكان هذا اليوم هدياً لقادة ثورة ليبيا ، حينما أصرروا على تصفية القواعد الأجنبية، بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . وتم لهم ذلك بعد مباحثات لم تستغرق أياماً . لأن أساسها كان هو نفس الأساس الذي وضعه عبد الناصر ؛ قبل التباحث حول تنظيم تصفية القاعدة .. أما المبدأ نفسه فلا يقبل تباحثاً أو مساومة ..

٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس

كانت استعادة قناة السويس ذروة مواجهتنا
لمعركة الحرية السياسية ، وكانت موقعتنا
الفاصلة في هذه المعركة ، وكان النصر فيها
معناه اندحار القوى الأجنبية التي اتخذت
المنطقة العربية كلها ملكاً خاصاً لها .
جمال عبد الناصر

٢٦ يوليو ١٩٥٦

تأميم قناة السويس

في مدينة الإسكندرية وفي نهاية احتفالات مصر بالعيد الخامس للثورة ، وقف جمال عبد الناصر أمام جموع الشعب وأعلن أنه :
« في نفس هذا اليوم تقرر تأميم قناة السويس
ونشر هذا القرار فعلا في الجريدة الرسمية وأصبح هذا
القرار أمراً واقعاً » .

ومعركة تأميم قناة السويس هي واحدة من المعارك التي خاضها عبد الناصر
ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي ، والتي كان لها أثر بعيد المدى في
العلاقات الدولية وفي بحث القومية العربية وفي تبيين خطانا على طريق
الثورة الاجتماعية .

كان قد تم جلاء الجنود البريطانية عن القناة في ١٣ يونيو ١٩٥٦ .
وكان الشعب قد انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية في ٢٣
يونيو من العام نفسه ، وأبدى موافقته على دستور ١٩٥٦ ، وأعلن
عبد الناصر سياسة مصر الوطنية المستقلة فقال :

« إننا لا نقبل مطلقاً أن نأخذ أوامر من الخارج .
كل سياستنا تنبعث من مصلحتنا ، من ضميرنا ،
من نفوسنا ، من أرضنا ، من مصر وليس من أية دولة
أجنبية . ونحن في سبيل المحافظة على استقلالنا ، وفي
سبيل تأمين حدودنا ، وفي سبيل بناء وطننا .. في سبيل
هذه الأسس الثلاثة والمبادئ الثلاثة نبني علاقتنا
الخارجية بكل وضوح وصراحة . . . نحن نسالم

من يسألنا ونعادي من يعادينا . هذا مبدؤنا . فنحن نريد السلام ونريد أن نعيش في سلام بعيداً عن المؤامرات الدولية» (١) .

وتنفيذاً لهذه السياسة المستقلة رفض عبد الناصر الأحلاف العسكرية . كان يرى أن الخطر الحقيقي ضد مصر والأمة العربية هو خطر الصهيونية ، وبدأ بحثه عن السلاح بلحيش مصر الفتى .. ولكن الدول الاستعمارية منعت عنا السلاح في الوقت الذي أخذت فيه تسليح ربيبها إسرائيل . وكسر عبد الناصر احتكار السلاح . وعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية في سبتمبر ١٩٥٥ ، وقامت تآثرة الدول الاستعمارية ، ومضى عبد الناصر يؤكد سياسة مصر المستقلة حينما أدان حلف بغداد وشارك في مؤتمر باندونج ثم اعترف بالصين الشعبية في أبريل ١٩٥٦ .

ثم بدأت بعدها قصة السد العالي ، الحلم الذي كان يراود عبد الناصر ، وسحب البنك الدولي عرضه للاشتراك في تمويل المشروع بناء على ضغط أمريكا وإنجلترا بعد أن عرض شروطاً مجحفة بسيادة مصر رفضها عبد الناصر ، على نحو ما سنعرضه فيما بعد عند كلامنا عن يوم آخر خالد في حياة عبد الناصر ، حينما أطلق إشارة البدء في بناء السد العالي في ٩ يناير ١٩٦٠ . وبين يوم إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وبين يوم إطلاق إشارة البدء في بناء السد العالي سنوات من النضال الشاق .

كان رد عبد الناصر على سحب تمويل السد العالي هو تأميم قناة السويس .

كان دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ مبلغ ٣٥ مليون جنيه أي حوالي مائة مليون دولار .. هي التي قرر عبد الناصر أن تصبح من حق مصر ، في حين كانت المساعدة المشروطة التي عرضتها أمريكا وإنجلترا لبناء السد العالي لا تتجاوز ٧٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات .

(١) من خطاب الرئيس يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦ .

وقارن. عبد الناصر بين محاولات فرديناند دلسبس مع محمد سعيد والى مصر فى عام ١٨٥٤ التى انتهت بضياع استقلال بلادنا ، وبين المحاولات التى أرادت بها الدول الاستعمارية ، أن تخضعنا لنفوذها من خلال تمويل البنك الدولى لمشروع السد العالى . وقد شرح للجماهير موقفه فى خطابه التاريخى الذى أعلن فى نهايته تأميم القناة ، فقال :

« عاد بى تفكيرى إلى الكلام الذى كنا نقرؤه :

فى عام ١٨٥٤ . . وصل إلى مصر فرديناند دلسبس وذهب إلى محمد سعيد باشا الخديو وجلس بجانبه وقال له نريد أن نحفر قناة السويس وهذا المشروع سيفيدك فائدة لا حد لها .. فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير .

وعندما كان بلاك يترسل فى كلامه معى ، كنت أحس بالعقد الموجودة فى الكلام الذى يقوله ويعود بى التفكير إلى فرديناند دلسبس .

ثم قلت له نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد أن نرى كرومر فى مصر مرة ثانية ليحكمنا . عمل فى الماضى قرض وفوائد على القروض ، وكانت النتيجة أن احتل بلدنا .. فأرجوك أن تضع هذا الاعتبار فى نفسك وفى كلامك معى ، فنحن عندنا عقدة من دلسبس .. ومن كرومر .. عندنا عقدة من الاحتلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى ، هذه هى الصورة التى صورت لى .. صورة دلسبس حينما وصل إلى مصر .. وصل دلسبس إلى الإسكندرية وبدأ يعمل فى حذر وخديعة .. وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ وبعد أن اتصل دلسبس بالخديو

محمد سعيد ، حصل على امتياز القنال ، وفي صدر هذا الامتياز الذي منحه سعيد لدلسبس قال الآتي :

”حيث إن صديقنا مسيو فرديناند دللسبس قد لفت نظرنا إلى الفوائد التي قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، بواسطة طريق ملاحى للبواخر ، أخبرنا بالفوائد التي تعود على مصر وأخبرنا عن إمكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال ، فقد قبلت الفكرة التي عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضاً خاصاً بإنشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين“ .

وكان هذا الكلام عام ١٨٥٤ ، وفي عام ١٨٥٦ أى منذ مائة عام صدر فرمان بتكوين الشركة ، وأخذت مصر من الشركة ٤٤٪ من الأسهم والتزمت بالتزامات لدلسبس .. شركة دللسبس بشركة خاصة ليس لها علاقة ولا احتلال ولا استعمار !! دللسبس قال للخديو أنا صديقك وقد جئت لأفيلك وأعمل قناة بين البحرين تستفيد منها .

تكونت شركة قناة السويس واشتركت مصر بـ ٤٤٪ من الأسهم - وتعهدت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بأرواحهم وجماجمهم ودمائهم . دفعنا ٨ ملايين جنيه .. وبعد ذلك ولأجل أن يتنازل دللسبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له أيضاً .

وكان المفروض أن نأخذ أيضاً ١٥٪ من أرباح الشركة زيادة على أرباح أسهمنا . وتنازلنا عن ١٥٪

من الأرباح .: وبعد أن كانت القناة محفورة لمصر
كما قال دلسبس خديو - أصبحت مصر ملكاً
للقناة .

وفي الاتفاق الذي عقد في ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ،
جاء في المادة ١٦ : أنه بما أن الشركة العالمية لقناة
السويس البحرية شركة مصرية فإنها تخضع لقوانين
البلاد وعرفها ، وإلى الآن لم تخضع الشركة لقوانين
البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل الدولة .
ونتيجة الكلام الذي قاله دلسبس للخديو عام
١٨٥٦ .. ونتيجة الصداقة والديون .. هي احتلال
مصر عام ١٨٨٢ .

واستدانت مصر بسبب هذا الموضوع .. فإذا
فعلت ؟ اضطرت مصر في عهد إسماعيل إلى بيع نصيبها
من الأسهم وقدره ٤٤٪ من أسهم الشركة .. وفوراً
أرسلت إنجلترا تشتري نصيب مصر من الأسهم في
الشركة .. اشترتها بأربعة ملايين جنيه . وبعد ذلك
تنازل إسماعيل للشركة عن الأرباح التي كان يأخذها
وقدرها ٥٪ نظير تنازلها عن بعض الامتيازات التي
أعطيت لها . فاضطر بعد أن اشترت إنجلترا الـ ٤٤٪
من الأسهم بأربعة ملايين جنيه .. أن يدفع لإنجلترا
سنوياً ٥٪ نظير الأرباح التي كان قد تنازل عنها ،
فدفع لها أربعة ملايين جنيه ، أي أن بريطانيا
أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٤٪ بدون
مقابل .

هذا هو ما حدث في القرن الماضي . فهل يعيد

التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود إلى الخداع والتضليل ؟
 وهل يكون التحكيم الاقتصادي سبباً في القضاء على
 حريتنا السياسية ؟ .. كلا .. لا يمكن أن يعود التاريخ
 مرة أخرى ونحن اليوم نقضى على آثار الماضي البغيض
 التي تسبب فيها المستعمرون بالخداع والتضليل .»

• • •

ولم يكن تأميم عبد الناصر لقناة السويس مجرد رد تلقائي على موقف
 أمريكا وإنجلترا ، بل كان أمراً حسب له عبد الناصر حسابه وقدره من
 قبل . كانت الدراسات بشأن وضع قناة السويس ومستقبلها معدة في
 مكتبه . ومع أن سياسة عبد الناصر الوطنية كانت قد حققت لأول مرة
 في تاريخ مصر ضغطاً على شركة قناة السويس ، لتقبل استثمار مبلغ
 عشرين مليون جنيه على مدى سنوات في مشروعات للتنمية في مصر ،
 فإن ذلك لم يكن كافياً في نظره . كان يطلب لمصر نصيباً أكبر من دخل
 القناة ، يصل إلى خمسين في المائة مثلما تدفع الشركات المستغلة للبترو
 خمسين في المائة من دخله . ثم استقر به التفكير ، بعد تلاحق الحوادث
 التي انتهت برفض تمويل السد العالي إلى أن « ماسوف نتعرض له في
 المطالبة بنصف الدخل هو سوف ما نتعرض له في الحصول على كل
 الدخل » (١) .

وأعتقد أن السياسة الوطنية المستقلة التي رسمها جمال عبد الناصر ،
 كانت ستنتهي حتماً إلى استرداد مصر لامتياز قناة السويس ، وأن سحب

(١) محمد حسنين هيكل في خبايا السويس ، تعليقاً على الدراسة التي
 قام بها المؤرخ البريطاني هيو توماس ، بمناسبة مرور عشر سنوات على حرب
 السويس .

تمويل السد العالى يمكن اعتباره « المناسبة » أو « السبب المباشر » الذى أدى إلى اتخاذ عبد الناصر لقرار التأميم .

وعلى جد التعبير الذى أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون التأميم الذى وقع عليه عبد الناصر فى هذا اليوم المشهود « أن الأمر لم يكن يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطرات الحاسمة نحو التحرير الاقتصادى » .

هذه القناة شقت بالدماء المصرية .. فى خمس سنوات من عام ١٨٥٩ حتى ١٨٦٤ ، سخرستون ألفاً من المصريين شهرياً لهذا العمل الشاق ، مات منهم تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على مائة ألف دون تعويض أو جزاء (١) .

وشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، وهى تقوم على استغلال مرفق عام وثيق الصلة بالكيان الاقتصادى والسياسى لمصر . والمفروض أنها تقوم بهذا الاستغلال نيابة عن الحكومة المصرية صاحبة الحق الأصيل . ولكن الشركة كانت بدلا من ذلك مفتاحاً للاحتلال ، وراحت - محتمية بالاستعمار - تخرق التزاماتها التى فرضها عليها الامتياز الممنوح لها ، برغم ضآلتها وعدم إمكانها مسايرة التطورات الحديثة واحتياجات التجارة العابرة .

• • •

واستقبل شعبنا قرار التأميم الذى أعلنه عبد الناصر بموجة عارمة من التأييد والحماس والشعور بالعزة الوطنية ، إنها أول ممارسة فعلية لسيادة مصر بعد أن حققت جلاء آخر جندي بريطاني من القناة . كذلك كان لهذا القرار صدهاء العميق فى الأمة العربية ، فقد قدم عبد الناصر لها مثلاً حياً فى مناهضة الاستعمار ، وتحريك روح القومية العربية .

(١) انظر تفصيلات أوفى فى كتاب « من الحروب الصليبية إلى حرب السويس » الجزء الأول فى عدوان الغرب ، للدكتور محمد على الفتيت .

أما رد الفعل لدى أمريكا وإنجلترا وفرنسا ، فقد تمثل بآدى الأمر فى تجميد الأموال المصرية المودعة فى بنوكها ، متصورة أن الضغط الاقتصادى يمكن أن يغير موقف عبد الناصر .. ثم تمثل رد الفعل فى مظاهرات عسكرية ، اتخذت صورة إعلان بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطى وتحرك قواتهما وأساطيلهما .

وأصدرت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً حول التأميم حاولت به أن تخلق أسباباً للتدخل فى شئون من صميم سيادتنا ، وطالبت بإنشاء نوع من الإدارة الدولية بحجة تأمين العمل فى القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

ورفض عبد الناصر الاقتراح ، ووصفه بيان الحكومة المصرية الذى أعلنته رداً عليه فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ بأنه « تعبير مهذب عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى .. وأن هذا الاقتراح الذى يتركز على بيانات مضللة لإعطاء شركة مصرية الصفة الدولية إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترى إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها . وبرغم أن الإدارة المصرية نجحت فى ضمان استمرار الملاحة فى قناة السويس بعد انسحاب المرشدين الأجانب .. وأن مصر قد أثبتت كفاءتها لحرية الملاحة وفقاً لاتفاقية القسطنطينية المعقودة عام ١٨٨٨ ، فقد توالى الأحداث بعد ذلك .. بدأت المؤامرة بعدوان إسرائيل على سيناء فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .. ثم بتوجيه الإنذار الفرنسى الإنجليزى وفقاً للخطة المدبرة ، ورفض عبد الناصر الإنذار وأعلن أن مصر ستدافع عن أراضيها واستقلالها ، ثم بدأت محاولة الغزو البريطانى الفرنسى وسط اشتزاز العالم واستنكاره .

قاد عبد الناصر شعبنا خلال أيام المعارك بروح مناضلة ترفض الاستسلام . وتأكدت وحدة قوى الشعب الوطنية من حوله . وقاوم

الشعب المصري في بورسعيد ببسالة واستماتة . . وظلت بورسعيد تقاتل برغم دخول القوات الغازية .. وتحركت روح التضامن العربى . . فقامت الجماهير العربية في سوريا بنسف أنابيب البترول . . وتحركت دول العالم الثالث التى كانت قبلها بأشهر مجتمعة في باندونج . . وأدانت الأمم المتحدة هذا العدوان الثلاثى . . وألذر الاتحاد السوفيتى بأنه سيستخدم القوة ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم يقوما بسحب قواتهما .

وفي هذه الأثناء كان عبد الناصر يحث الشعب على الصمود . في أول نوفمبر ١٩٥٦ وجه بياناً أعلن فيه أن كل فرد منا جندى في جيش التحرير الوطنى وأنه قد أصدر أوامره بتوزيع السلاح على الشعب . . وأنا سنقاتل في كل معركة من قرية إلى قرية . .

وكان الاستعمار يتوهم أن في وسعه أن يؤلب الشعب ضد قائده وزعيمه . طفق إيدن يردد: « لسنا في نزاع مع مصر وإنما نحن في نزاع مع عبد الناصر » .

ورد عبد الناصر

« أنا هنا أمثل شعب مصر ، لا أمثل إرادة

إيدن أو تجار الحروب ولا المستعمرين »^(١)

وردت جماهير مصر: « كلنا جمال عبد الناصر » .

واستمرت معركة بورسعيد حتى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، عاشت بورسعيد خلالها ستة وأربعين يوماً ، « صبغت جدرانها بدماء الشهداء وامتلات شوارعها بشظايا القنابل المتطايرة .. وارتفعت صور عبد الناصر على هذه الجدران المصبوغة بالدم بعد أن تم قذف المعتدين إلى البحر »^(٢).

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر في ٩ نوفمبر ١٩٥٦ .

(٢) من كتاب الصحفي الهندي كارنجيا : كيف نجح عبد الناصر ،

ترجمة خيرى حماد .

لقد وصف عبد الناصر في الميثاق قيمة انتصار الشعب في معركة السويس ، بقوله إنها :

«مكتته من أن يكشف قدراته وإمكاناته وبالتالي أن يوجه هذه القدرات والإمكانات ثورياً لتحقيق الحرية» .
فلم يكن النصر ضد الاستعمار نهاية المطاف وإنما كان بداية العمل الحقيقي :

« فالشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ . وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقات الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها » .

فلم يكد عبد الناصر يحتفل مع الشعب بالانتصار على العدوان في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، حتى أصدر في أول يناير ١٩٥٧ قراره التاريخي باعتبار اتفاقية الجلاء التي عقدها مصر مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم تكن ، وذلك اعتباراً منذ يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وهو اليوم الذي بدأ فيه العدوان الإنجليزي الفرنسي على قناة السويس .
كانت اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تنص على أنه في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، فإن مصر تساعد بريطانيا على تهيئة القاعدة الحربية وإدارتها إدارة فعالة .
وبإبراعة السياسى الوطنى ، رأى عبد الناصر أن يستغل هذه المناسبة للتخلص من آخر خيط كان يربطنا ببريطانيا .

فقال إن بريطانيا بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلاً على الأراضى المصرية وبمحاولتها غزو منطقة قناة السويس ، تكون قد تصرفت على أساس أن الاتفاق الذى عقده مع حكومة مصر في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن ، « وأنه لما كانت قواعد القانون الدولى قد استقرت على أن

المعاهدات السياسية يبطل العمل بها كأثر من آثار قيام الحرب بين الدولتين المتعاقبتين ، إذ أن الحرب تقطع جميع العلاقات السياسية والودية بين الدول المتحاربة ، فإن ذلك يترتب عليه انقضاء هذا الاتفاق في الوقت الذي وقع فيه الاعتداء على الأراضي المصرية » (١) .

ومضى عبد الناصر يوجه قدرات الشعب وإمكانياته التي كشفت عنها معركة السويس المجيدة لتحقيق حريته الحقيقية وتحقيق أهدافه . كان قد أصدر أمره غداة العدوان بفرض الحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين ، وكان هذا هو الحيط الذي مده بعد ذلك لينسج منه قوانين التصدير .. والتي انتهت بعد ذلك إلى خلق نواة القطاع العام ، حينما أنشأ المؤسسة الاقتصادية فقامت بشراء الحصص المملوكة للأعداء في الشركات والتي بلغت قيمتها في آخر ديسمبر ١٩٥٧ وفقاً لقرارات لجان التقويم ٢٤ مليون جنيه موزعة على قطاعات البنوك والتأمين والتجارة والنقل والغزل والنسيج والصناعات المختلفة ، كما قامت بشراء موجودات شركات أخرى من الشركات الخاضعة للحراسة لحساب شركات أنشأتها أو ساهمت فيها .. وبذلك تكون قطاع عام بدأ يلعب دوراً هاماً في التوجيه الاقتصادي وفي تحقيق خطة التنمية .

واليوم .. ونحن نلقى نظرة إلى الوراء بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على قرار عبد الناصر التاريخي بتأميم قناة السويس ، يمكن أن نقول : إنه كان تأكيداً للإرادة المصرية المستقلة ، وبعثاً للقومية العربية ، واختياراً لسياسة عدم الانحياز .. وأنه كان الحجر الأساسي في بناء السد العالي الذي بدأت منه معركتنا ضد التخلف وأنه فتح الطريق أمام خطوات التحول الاجتماعي إلى الاشتراكية ..

(١) من المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

أول فبراير ١٩٥٨ الوحدة

إنى لأثق فى حتمية الوحدة بين شعوب
الأمة العربية ثقى بالحياة وثقنى بطلوع
الفجر بعد الليل مهما طال .
جمال عبد الناصر

أول فبراير ١٩٥٨

الوحدة

في جلسة تاريخية عقدت بالقاهرة يوم السبت أول فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي ، توحيد سورية ومصر في دولة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة .

كان هذا اليوم يوماً خالداً في تاريخ الأمة العربية . فهو أول خطوة عملية نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وثمرة للقومية العربية ، التي هي طريق العربي إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام . وفي هذا اليوم ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً على الجمهور المحتشدة المفعم بالحماس والأمل ، فقال :

« لقد كنا نتكلم عن القومية . وكانت القومية العربية شعارات وهتافات ، وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية . . كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكنا نشعر بقوتها ، وكنا نشعر بقيمتها .

كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يفرقوا بيننا .. وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يقسموا الأمة العربية إلى أمم صغيرة يتحكمون فيها ويسيطرون عليها .. وكنا نشعر أن كل دولة منا تؤثر في مصير الدولة الأخرى ، وكنا نشعر

أنه لا بد أن نتضامن ، ولا بد أن نتحد ، ولا بد أن نتآزر ولا بد أن نتآخى حتى ندفع عنا أطماع الطامعين ، حتى ندفع عنا غائلة الزمن ، وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين ، وحتى نستطيع أن نحافظ على الوطن العربى وكلنا متحدون، متكاتفون . واليوم أيها الإخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات أصبحت حقيقة واقعة .

اليوم اتحد الشعب العربى فى سورية مع الشعب العربى فى مصر، وكونت الجمهورية العربية المتحدة ، هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب وقوة للعرب جميعاً ، ستعاضد من يعادىها ، وتسالم من يسالمها ، وتتبع سياسة تتبع من نفسها ، سياسة تتبع من ضميرها .

* * *

كان قد سبق إعلان الوحدة : أحداث هامة . كانت قوى الاستعمار تتآمر ضد استقلال سوريا . وكان الأسطول الأمريكى السادس يتحرك قريباً من شواطئها .. وفى حفل افتتاح مجلس الأمة المصرى فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ أعلن الرئيس عبد الناصر « أن الهجوم على سوريا الشقيقة هو هجوم متجه إلى القومية العربية كلها يحاول أن يقضى أيضاً على ماترع إليه هذه القومية » .

كانت أمريكا تثير ضجة مفتعلة ضد سوريا ، وتثير نغمة الخطر الشيوعى . وفضح عبد الناصر هذه السياسة التى كان هدفها الحقيقى «التخفيف عن إسرائيل وتحويل الأنظار عنها » وأن هذه السياسة الأمريكية والإيهام بخطر شيوعى ، كانت نتيجة رفض العرب مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ومعارضتهم حلف بغداد ومشروع أيزنهاور ... لأنها

نفس الحرب النفسية التي شنتها أمريكا ضد مصر حينما اتخذت لنفسها سياسة وطنية مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري . وأعلن عبد الناصر أن :

« جميع إمكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها تسند سوريا في معركتها .. بل معركتنا نحن .. معركة القومية العربية كلها » (١) .

والواقع أنه منذ أكتوبر ١٩٥٥ كانت مصر قد عقدت ميثاقاً عسكرياً مع سوريا . .

ومنذ يوليو ١٩٥٦ كانت سورية قد أبدت رغبتها في الاتحاد مع مصر ، فقرر مجلس وزرائها ومجلس نوابها إقامة اتحاد فيدرالى معها . وما إن انتهت مصر من تصفية آثار العدوان الثلاثي عليها ، حتى تجدد حديث الوحدة .

كان دستور ١٩٥٦ المصرى ينص لأول مرة على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وكان دستور سوريا الصادر عام ١٩٥٠ يعلن أيضاً أن الشعب السورى الذى هو من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع إلى اليوم الذى تجتمع فيه أمتنا العربية فى دولة واحدة ، وكان عبد الناصر قد حرك فى الشعب العربى روح القومية العربية وبعث آماله نحو الوحدة العربية .

وفى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٧ شهد وفد من أعضاء مجلس الأمة برئاسة السيد أنور السادات جلسة مجلس النواب السورى فى دمشق وصدور قرار مشترك بالإجماع نصه :

« إن نواب المجلسين المجتمعين فى جلسة مشتركة إذ يعلنون رغبة الشعب العربى فى مصر وسورية فى إقامة

(١) من حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ، جريدة الأهرام ، ٨ سبتمبر ١٩٥٧ .

اتحاد فيدرالى بين القطرين ، يباركون الخطوات العملية
التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية فى سبيل تحقيق
هذا الاتحاد ، ويدعون حكومتى مصر وسورية للدخول
فوراً فى مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب
تنفيذ هذا الاتحاد .

* * *

وبرغم أن الاتجاه فى بادئ الأمر كان إلى إقامة اتحاد فيدرالى بين مصر
وسورية إلا أن الجماهير العربية ألحت فى وحدة كاملة . ومن ثم فقد تقرر
أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديموقراطياً وسياسياً ،
وأن يكون لها مجلس تشريعى واحد وعلم واحد وجيش واحد .

ودعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء على الوحدة وعلى
رئيس الجمهورية . وجرى الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ وكانت النتيجة
ما يشبه الإجماع على الوحدة وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً
للجمهورية العربية المتحدة .

ما أبلغ تعبيره حين قال (١) :

« إن هذا الجيل من شعب مصر من تلك الأجيال
التي واعدتها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة
التي تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع

على ظلمات الليل الطويل ..

لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال .

لقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية .

وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى مجلس الأمة فى ٥ فبراير ١٩٥٨ .

وعشنا ورأينا فجر القوة .
وعشنا ورأينا الأمل في بناء المجتمع الجديد .
واليوم نعيش ونرى فجراً جديداً رائعاً .
لقد بدأ مشرق الوحدة .

* * *

وظل عبد الناصر يطوف الإقليم السوري بعد الوحدة ، يخطب في جماهيره ويشرح أهداف القومية العربية . ثم أعلن دستور دولة الوحدة وهو في دمشق يوم ٥ مارس ١٩٥٨ . وأقام الاتحاد القوي للإقليم السوري ، مثلما أقام الاتحاد القوي للإقليم المصري .

كان يريد لدولة الوحدة أن تكون دولة :

« تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ،
توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ،
ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ولا تنحرف
ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء
لها ولبن حولها وللبشر جميعاً بقلر ما تتحمل
وتطبق » .

وخلال ثلاث سنوات ونصف من الوحدة حقق جمال عبد الناصر
لسورية إنجازات ضخمة .

وكانت أهم هذه الإنجازات ، إعلان القوانين الاشتراكية في مايو
١٩٦١ لتطبق في الإقليمين السوري والمصري .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ استقبل الشعب العربي بالوجوم والأسى
الخبر الذي نقله إليه جمال عبد الناصر عن المؤامرة الانفصالية ضد
الوحدة . كانت المؤامرة انتكاساً لنضال الشعب العربي وخيانة لرسالة
عبد الناصر في تحقيق إذابة الفوارق بين الطبقات سلمياً والقضاء على

الاستغلال ، ومحاربة الاستعمار ورييته إسرائيل .
 وهب الشعب في جميع أنحاء سوريا للثورة وقوميته . فلجأ
 المتآمرون إلى محاولة للتمويه وكسب الوقت بحجة أن لهم مطالب تخص
 الجيش وأنهم يريدون حلاً وسطاً .
 وأعلن عبد الناصر في خطاب تاريخي أنه يرفض المساومة ويرفض
 أنصاف الحلول .

ولكنه أرى أن يقاتل العربي أخاه العربي . ففي ٥ أكتوبر ١٩٦١ وجه
 جمال عبد الناصر بياناً إلى الأمة العربية أعلن فيه أنه أوقف جميع
 العمليات العسكرية ، التي كانت قد بدأت لمناصرة الجموع الشعبية
 الثائرة ضد الحركة الانفصالية في سوريا . ودعا لسوريا الحبيبة أن يعينها
 الله على أمورها ويسدد خطاها ويبارك شعبها .

« وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها
 مرددة نشيدها مندفة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون
 سنداً لكل كفاح عربي ولكل حق عربي ولكل أمل
 عربي . . . »

• • •

وقدم عبد الناصر كشف حساب عن الأعمال الحقيقية التي تمت خلال
 سنوات الوحدة ، مدعماً بالأرقام مؤكداً بذلك مقدرة الشعب السوري
 على بناء نفسه إذا ما أتيحت له الفرصة لتركيز جهوده وإحسان توجيهها .
 في مجال بناء الوطن ، قال عبد الناصر :

« بلغ مجموع الإنفاق العام الفعلي بواسطة الدولة
 في سوريا ، من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية
 الحالية ٢٨٦٢ مليون ليرة ، بينها :

٥٥ مليون ليرة في الزراعة .

١١٤	مليون ليرة في الصناعة والكهرباء .
٢٣٨	مليون ليرة في الري واستصلاح الأراضي
٢٢٠	مليون ليرة في النقل والمواصلات .
٣٨	مليون ليرة للإسكان .
٣٦٢	مليون ليرة في التعليم .
٧٧	مليون ليرة في الصحة .
٢٧	مليون ليرة للخدمات الاجتماعية .
١٩	مليون ليرة للخدمات الثقافية .
١٥٥	مليون ليرة في المرافق والبلديات .
وبعد ذلك تجيء الاعتمادات التي خصصت للدفاع .	
وفي مجال بناء الوطن ، كان برنامج هذا العام ،	
وهو السنة الثانية من خطة السنوات الخمس .	
يقضى ... توجيه ٦١٠ ملايين ليرة للتنمية . بينها :	
٨٢	مليون ليرة للري وإصلاح الأراضي .
٦١	مليون ليرة للزراعة .
٨	ملايين ليرة للصحة .
١٨٠	مليون ليرة للصناعة والتعدين والبترو
والكهرباء .	
٧٨	مليون ليرة للنقل والمواصلات .
٢٤	مليون ليرة للتعليم .
٤	ملايين ليرة للخدمات الاجتماعية
والعمالية .	
٩	ملايين ليرة للخدمات الثقافية .
٥٧	مليون ليرة للمرافق العامة والسياحة والبلديات .

- ٦٥ مليون ليرة للخدمات الإدارية العامة .
 ٥ ملايين ليرة للقطاع التجارى والمالى .
 ١٥ مليون ليرة للتغيير فى المخزون .
 ١٠ ملايين ليرة احتياطى لمواجهة أى
 نقص .

وفى مجال بناء الوطن ، كانت هناك خطة تستهدف
 مضاعفة الدخل القومى السورى فى عشر سنوات
 أو أقل .

وكانت هذه الخطة بالنسبة للسنوات الخمس
 الأولى منها توجه للنواحى الإنتاجية ونواحى الخدمات
 وحدها ما قيمته الإجمالية ٢٧٢٠ مليون ليرة ، ومن
 أبرز مشروعات هذه الخطة ، مشروع سد الفرات
 العظيم .

وفى مجال بناء المواطن الحر .
 فى مجال تحرير لقمة العيش ، فى مجال رفع
 السيطرة الرأسالية والاحتكارية عن الفرد السورى
 تمت الخطوات الثورية الاشتراكية التالية وأصبحت
 لها قوة القانون بعد أن كانت آمالا بعيدة تراود أحلام
 الفلاحين والعمال فى أمتنا العربية .

تم تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، الذى يبنى
 تحرير الفلاح ، والذى بمقتضاه أصبح أجير الأرض
 سيداً ، وبدأ توزيع ٥٦١١٣٣ هكتاراً على الآلاف
 من الملاك الجدد .

تم نقل ملكية المصارف إلى الشعب ، ليكون

المال أداة في خدمة الوطن ، ولا يتحول الوطن إلى أداة
في خدمة المال .

تم نقل ملكية شركات الاحتكار إلى الشعب لكي
يقف استغلال فئة قليلة من أفرادها ، لسواده الأعظم ،
أو استئثارهم وحدهم بأكبر قسط من الدخل
القوى .

تقرر أن يكون للعمال والموظفين في جميع الشركات
ربع أرباحها وأن يكون لهم حق الاشتراك في إدارة
المؤسسات التي يعملون فيها بعضوين يجرى انتخابهما في
مجلس الإدارة :

* * *

وبرغم مرارة النكسة والردة الرجعية ، ازداد إيمان جمال عبد الناصر
بالوحدة العربية ، معلناً :

« إن أملى هو حرية الوطن العربي وحرية المواطن
العربي . وإني لأثق في حتمية الوحدة بين شعوب الأمة
العربية ثقتي بالحياة وثقتي بطلوع الفجر بعد الليل مهما
طال » .

واستمر يؤازر ثورة الجزائر ، وحينما قامت الثورة في اليمن قدم لها
كل مساندة .

كان عبد الناصر يقول من قبل :

« إن القومية العربية ليست جمال عبد الناصر
وليست شكري القوتلي ، وليست زعيما من الزعماء ،

ولكنها أقوى من هذا جميعاً . . إنها تتمثل في الشعب العربي جميعاً» (١).

وكان يعلم أن المعركة طويلة بين القومية العربية وبين أعدائها وأن الاستعمار سيستخدم في هذه المعركة كل أسلحته وأساليبه (٢).

كان من رأيه « التمهيد للوحدة تدريجياً على سنوات نتمكن خلالها من أن نضع الأسس الحقيقية لها قبل أن نقيم إطارها الدستوري . ولكنه نزل على الإرادة الشعبية السورية لينقذ الوطن السوري مما كان يهدده من أخطار: شيوع وأحزاب في الجيش ، انقلابات متلاحقة ، تهديد استعماري مستمر» (٣).

ولكن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة . فقد :

« أثبتت التجربة أن الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي ثمراته الاجتماعية . وأثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى لو أدى ذلك أن تمكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي إليها » .

(١) من خطاب الرئيس في وفد الأساتذة والطلبة السوريين في ١١ فبراير ١٩٥٧ .

(٢) من خطاب الرئيس في ٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

(٣) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ ومن بيانه إلى الأمة العربية في ٥ أكتوبر ١٩٦١ .

وكان خطؤنا أننا فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومى
أمام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ أن
الرجعية التى تسالت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل
فاعلياته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لاتحركها
قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية « (١) .

وكان للدرس النكسة أثره بعد ذلك فى تصور جديد من خلال ميثاق
العمل القومى الذى قدمه عبد الناصر بعدها بأشهر إلى المؤتمر القومى للقوى
الشعبية :

« فوحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها إلى
حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .
فالاستعمار قد غير مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة
الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل
قصور الرجعية » .

* * *

ومع ذلك فإن إعلان الوحدة ، برغم انتكاستها بعد ذلك بفعل المؤامرة
الانفصالية الرجعية ، قد حقق الكثير للقومية العربية ولتبين طريق
الوحدة .

كان لدعوة القومية العربية التى تحققت فعلا بالوحدة بين مصر
وسورية ، أثرها فى قيام العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ التى أطاحت بالنظام
الملكى وأعلنت الجمهورية العراقية وأسقطت حلف بغداد . وكانت تأكيداً
للشخصية العربية المتحدة التى برزت فى مؤتمر باندونج ، « وكانت كشفاً
للعناصر الرجعية وتفجيراً للشرارة الثورية التى كان يمكن على ضوءها أن

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

يرى الإنسان العربى حقيقة الاستغلال الاجتماعى الذى يرسف فى أغلاله (١).

ومضى المد الثورى بعدها يحرق الاستعمار والرجعية . فانتصر شعب الجزائر فى معركة التحرير وسقط الحكم الملكى الإقطاعى فى اليمن . . . وقامت ثورة السودان . . ثم قامت ثورة ليبيا . . وكلها ترفع شعار الحرية والاشتراكية والوحدة الذى أعلنه عبد الناصر . .

« فإن عهوداً طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهى : الحرية والاشتراكية والوحدة .

بل إن طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .
لقد أصبحت الحرية الآن ، تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى للأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الإجماع على قبولها ، تنويهاً للدعوة والعمل معاً (٢) .

(١) محمد حسنين هيكل ، ما الذى جرى فى سوريا ؟

(٢) الباب الثانى من الميثاق .

٩ يناير ١٦٩٠

السد العالي

ليست هناك بقعة من الأرض تصور
المعركة العظيمة للإنسان العربي المعاصر
في أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذي
تقف أمامه على سد أسوان العالي .

جمال عبد الناصر

٩ يناير ١٩٦٠

السد العالي

في يوم ٩ يناير ١٩٦٠ وتحت شمس أسوان المتوهجة ، أعطى الرئيس عبد الناصر إشارة البدء في بناء السد العالي .

وقصة بناء السد العالي . . هي قصة معركة أخرى من المعارك التي خاضها عبد الناصر ضد الاستعمار وضد التخلف . بل إن الانتصار في هذه المعركة كان لها مغزى أعمق . . كان تأكيداً للإرادة الوطنية المستقلة . في هذا اليوم وقف جمال عبد الناصر ، يعلن أن :

« هذا هو السد العالي الذي دارت من حوله المعارك ، وحارب من أجله الأبطال ، هذا هو السد العالي الذي شهد كل هذا الكفاح واستحق كل هذا الكفاح ، لا لسبب قيمته الذاتية فحسب ، بل لأنه أصبح كرمز لتصميم الأمة العربية كلها على أن تسير في بناء وطنها الكبير المتحرر . . إن الذين حاربوا ليحققوا الأمل ، والذين كافحوا ليحولوا الأمل إلى حقيقة ، والذين لم ترهبهم النار والحديد ، لم يفعلوا ذلك كله لمجرد استخلاص مليون أو مليوني فدان من برائن الصحراء فحسب ، ولا لمجرد الحصول على عشرة ملايين كيلووات من الكهرباء فحسب ، وإنما فعلوا ذلك تحقيقاً لإرادتهم المستقلة التي انتزعوها انتزاعاً من قبضة الطغيان والاحتلال والاستبداد والسيطرة. . . »

بدأ التفكير في مشروع السد العالي منذ الأيام الأولى للثورة ، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة في أكتوبر ١٩٥٢ بالبدء في دراسة المشروع . وانتهت الدراسات في ديسمبر ١٩٥٤ . إن بناء السد العالي ممكن . وهو الحل الوحيد لتنمية الإنتاج الزراعي والصناعي . فهو يحقق التخزين المستمر لمياه الفيضان وهي الجانب الأكبر من إيراد النيل تذهب كميات هائلة منه تصل إلى مائة مليار متر مكعب سنوياً ليلتلعها البحر ، على حين نحن في حاجة إلى استغلال كل قطرة من ماء النيل لأن رقعة الأرض الزراعية لم تعد كافية لسد حاجة السكان الذين يتزايدون . فالمشروع يكفل بذلك التوسع الزراعي أفقياً في الأراضي البور ورأسياً بتحويل حياض الوجه القبلي إلى نظام الري المستديم . وهو فوق ذلك كفيل بتوفير طاقة كهربائية هائلة لتصنيع البلاد (١) .

وبدأت بعد ذلك مشكلة التمويل . فقد قلرت التكاليف الإجمالية لبناء السد العالي وما يتصل به من مشروعات للاستفادة بمياه التخزين واستصلاح وإسكان ورافق وطرق بحوالى أربع مائة مليون جنيه . وقام البنك الدولي بدراسة المشروع وانتهى خبراؤه إلى رأى بأن هذا المشروع سيرفع الدخل الزراعي بمقدار ٤٠٪ وسيزيد من الدخل القومي عامة . وأن دخل المشروع سوف يتيح لمصر الوفاء بالتزاماتها المالية قبل البنك الدولي والهيئات التي تشترك في التمويل .

كان مقتضى هذا أن يقوم البنك الدولي بالتمويل . ولكن القوى الاستعمارية وجدتها فرصة لكي تعود بنفوذها إلى مصر بشكل آخر . كان جمال عبد الناصر قد حقق لمصر الاستقلال وتم جلاء آخر جندي بريطاني في ١٨ يونيو ١٩٥٦ . فبدأت تثير اعتراضات ثم تضع شروطاً للتمويل تمس استقلالنا الاقتصادي . ورفض عبد الناصر .

(١) لمراجعة تفصيلات أوفى : موسى عرفه ، السد العالي ، دار المعارف ،

وفجأة في ١٩ يوليو ١٩٥٦ أعلن البنك الدولي سحب عرض تمويل مشروع السد العالي بعد أن أعلنت كل من أمريكا وبريطانيا تخليهما عن المساهمة في المشروع . وكان رد عبد الناصر ، وبعد أسبوع واحد ، أن أعلن تأميم قناة السويس . ثم كان العدوان الثلاثي على مصر .

كشف الرئيس عبد الناصر وقائع المواجهة ضد بناء السد العالي في خطابه التاريخي يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والذي أعلن في ختامه تأميم شركة قناة السويس . قال الرئيس :

« كان قد قدم لنا مشروع السد العالي في عام ١٩٥٢ ، ووضعناه موضع الدراسة وتبين أن المشروع سليم ، وأنه ينتهي بعد عشر سنوات ، وواجهتنا عقبة التمويل ، واتصلنا بالبنك الدولي ، وطلبنا منه - ونحن من المشتركين فيه - المساهمة في تمويل المشروع .

ولكنهم قالوا : إن هناك عقبات : الإنجليز ، وإسرائيل ، فعندما تنهون خلافاتكم معهما نستطيع أن نمول المشروع . . وقالوا : ليس عندكم نظام برلماني فنطلب منكم عمل استفتاء على المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام أننا لن ننال مساعدة من البنك . . فقررنا الاعتماد على أنفسنا ، وعلى الشركات الصناعية . . واتصلنا بالشركات الألمانية فقالوا : إنهم على استعداد لإعطائنا خمسة ملايين جنيه ، وقالت الشركات الألمانية ، والإنجليزية والفرنسية إن كل شركة مستعدة لإعطائنا خمسة ملايين على أساس قرض قصير الأجل . وسافر وزير المالية إلى لندن وقابل وزير مالية إنجلترا . . فقبل له : إن الشركات الثلاث مستعدة لرفع القرض إلى ٥٠ مليون جنيه ونكمله نحن من العملة المصرية .

وعلى هذا الأساس سافر وزير المالية إلى
 واشنطن فقال الأميركيون إنهم قرروا لمصر ٤٠ مليون
 دولار . . معونة .

ولكنه كان كلاماً على ورق . فقد رجع الإنجليز
 في كلامهم وقالوا أخذوا القرض من البنك الدولي ، ونحن
 نعطيكم مليون جنيه ، والأميركان يعطونكم ٢٠ مليوناً . . وقال
 البنك الدولي إنه مستعد لإقراضنا ٢٠٠ مليون دولار على خمس
 سنوات ، ونحن نصرف بنحلالها ٣٠٠ مليون دولار .
 وعلى هذا الأساس بدءوا يشترطون الشروط .

ودارت المحادثات في سبتمبر (١٩٥٥) ووضعوا
 الشروط التي يجب أن تتبعها مصر لكي تنال هذا القرض . .
 هل أن نتفاوض في شروط القرض من وقت لآخر كلما
 جد ما يستدعي ذلك . وقال البنك الدولي إن هذا القرض
 يتوقف على الشروط الآتية :

- ١ - أن يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية
 التي ستأخذها مصر من المنح الأمريكية والإنجليزية لا تنقطع .
- ٢ - أن يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية
 ويتفق معها من وقت إلى آخر حول برنامج الاستثمار . .
- ٣ - التفاهم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات
 العامة للدولة .

- ٤ - لا تتحمل الحكومة المصرية أي دين خارجي ،
 ولا توقع اتفاقات دفع إلا بعد التفاهم مع البنك الدولي
 أولاً وقبل الاتفاق على أي مشروع .
- وطلب البنك أن تكون إدارة المشروع خاضعة
 للاتفاق معه .

وأخيراً.. وبعد هذا كله فاتفاقات البنك خاضعة لإعادة النظر فيها إذا حدث ما يستدعي ذلك .
وأصبحت العملية معقدة ، وظهر أن هناك فخاً
ينصب للسيطرة على استقلالنا الاقتصادي .

وقد رفضنا هذا الكلام رفضاً باتاً . . . وقلت :
لا يمكن أن نبيع أنفسنا بسبعين مليون دولار ، وتكلمنا
مع الأمريكان . . . وسألناهم هل مثل هذه القيود تشترط
في الإعانات التي تمنح لإسرائيل ؟

وقارنا بين موقف العرب ، وموقف إسرائيل . .
والمساعدات التي تمنحها أمريكا للطرفين . . .

وتكلمنا مع ممثلي أمريكا . . . وقلنا لهم : إنه
في فترة خمس سنوات سيصرف على السد ٣٧٠ مليون
دولار تدفع منها مصر ٣٠٠ مليون وتدفعون ٧٠ ، والمشروع
يتكلف نحو ألف مليون دولار سندفع منها ٧٣٠ مليوناً
أولاً . . فكيف يمكن لي أن أنفذ الشروط التي يعلها
على البنك الدولي ؟ ١ . . وقلنا لهم : إن لنا تجربة في ذلك ،
وسبق أن وقعنا في هذا الاستغلال ، وحضر "كرومر"
وبقي في مصر .

وفي هذه الأيام جاء السفير الروسي ، وقال :
إن روسيا مستعدة للاشتراك في تمويل السد العالي ،
وكان ذلك بعد شهر ديسمبر (١٩٥٥) فقلت له : إننا
نتكلم مع البنك الدولي . . وتأجل الكلام في التفاصيل .
وعرف الأمريكان أن هناك عرضاً روسياً ،
فأرسل مدير البنك الدولي كتاباً يطلب فيه دعوته
للحضور إلى مصر .

ووصل مدير البنك ، وبدأت المفاوضات معه
في شهر فبراير (١٩٥٦) وحينما قابلته قلت له :
بصراحة نحن عندنا عقدة من ناحية القروض ، والفوائد ،
لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن نقبل
أى مال يمس سيادتنا . .

وكان مفروضاً أن نبدأ المشروع في يونيو الماضي
(١٩٥٦) .. وعلى ذلك أبلغت مدير البنك أننا
لن نبدأ المشروع إلا بعد أن نصل إلى اتفاق مع
البنك . وقال مدير البنك : إنه يجب علينا أن نحل
مشكلة الماء بيننا وبين السودان ثم يوقع البنك الاتفاق
معنا . ولكنه لم يضمن أن تدفع أمريكا وإنجلترا أكثر
من ٧٠ مليون دولار .

وظهر الفخ : نأخذ ٧٠ مليون دولار ، ونبدأ
في المشروع ، ونصرف المال ، فنطلب من البنك
مبلغ ٣٠ مليون دولار فيعرض البنك علينا شروطه .
ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع
ويضيع ما أنفقناه هباء .

ومعنى هذا أن يرسل البنك من يجلس مكان وزير
المالية ، وآخر يجلس مكان وزير التجارة ، وآخر يجلس
مكاني أنا .

هذا هو الفخ الذي انكشف . . .

كانت هناك خدعة لنقع في براثنهم . . يتحكمون
فينا عندما تستنزف أموالنا دون أن نصل إلى أية نتيجة .

* * *

عبد الناصر يبنى لمصر استقلالها . عبد الناصر يريد أن يبنى

السد العالي . البنك الدولي تحت تأثير أمريكا وإنجلترا يسحب تمويل المشروع . عبد الناصر يؤمم قناة السويس . العلوان الثلاثي على مصر . . . كلها حلقات متصلة في سلسلة الكفاح الذي قاد فيه عبد الناصر شعب مصر . وبعد دحر العلوان ، بدأ عبد الناصر مرحلة جديدة لاستكمال التحرر الوطني وخلق نواة التحول الاجتماعي ، بدأ تمصير البنوك وشركات التأمين وإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وعادت الملاحة إلى قناة السويس وبدأت مصر تستقبل إيراداتها . ولم يتوقف عبد الناصر عن التفكير في حلمنا الكبير : السد العالي . وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على أن يساهم في تمويل المشروع . وفي يوم ٩ يناير ١٩٦٠ حينها بدأ تنفيذ المشروع ، قال عبد الناصر :

« ونحن نحتفل ببناء السد العالي لا بد أن نذكر اللولة التي قبلت أن تساعدنا في هذا العمل . . ساعدتنا بقرض من أجل البناء ثم ساعدتنا بمعونة فنية من أجل البناء . . تلك اللولة هي الاتحاد السوفيتي . وإن مساعدة الاتحاد السوفيتي لنا بإعطائنا قرض بناء المرحلة الأولى للسد العالي والمساعدة الفنية في بناء السد العالي ، إنما كانت مساعدة خالصة غير مشروطة . . مساعدة تمليها الصداقة وتمليها المودة التي تجمع بين الشعب العربي وبين الشعب السوفيتي » .

كانت هذه بداية العمل الصعب الشاق الذي أثبت فيه الإنسان المصري صلابته وتصميمه وأثبتت فيه الإدارة المصرية كفاءتها . ومضى الاتحاد السوفيتي يقدم لنا معونته الاقتصادية والفنية . كان قد وقع معنا في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ اتفاقية بأن يقدم لنا قرضاً قيمته ٣٤,٨ مليون جنيه يستخدم في تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع السد العالي ويسدد على ١٢ قسطاً سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦١ بفائدة سنوية قدرها

اثنان ونصف في المائة . ومع ذلك شنت القوى الاستعمارية حرباً نفسية ضدنا . . قوامها أننا لن نستطيع أن ننفذ المرحلة الأولى في موعدها ، وأن الاتحاد السوفييتي لن يقدم على المساعدة في تنفيذ المرحلة الثانية . ولكن الاتحاد السوفييتي وقع اتفاقية جديدة في ٢٧ يوليو ١٩٦٠ بقرض جديد بمقداره ٧٨,٤ مليون جنيه لتمويل المرحلة الثانية .

* * *

وفي ١٤ مايو ١٩٦٤ ، احتفلت مصر مع عبد الناصر بإتمام المرحلة الأولى لبناء السد العالي ، وبتحويل مجرى النيل . كان يوماً آخر خالداً في حياة البطل عبدالناصر . . وفي حضور بعض رؤساء الدول العربية الصديقة ، من بينهم نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي وقتئذ . . خاطب عبد الناصر الجمهور التي احتشدت للاحتفال بهذا الانتصار العظيم ، قائلاً :

« يا رجال مصر . يا رجال مصر وبنساءها وأطفالها .
هنا أمام الدنيا كلها ، رمز حي لإرادتكم وتصميمكم
ومقدرتكم على العمل وعلى الفداء .
هنا بهذا السد العالي تذكار انتصاركم على كل
اعتداء وعلى كل الصعوبات .

هنا صورة رائعة لأحلامكم صنعها العمل الذي
يحرك الجبال ويخضع الطبيعة لإرادة الإنسان مهما دفع
من الدم والعرق ، ليؤكد سيطرة الإنسان بروح ربه وهداه ،
على الحياة لتكون شرفاً له وليكون شرفاً لها .

أيها الأصدقاء . . أيها المواطنون . . ليست هناك
بقعة من الأرض تصور المعركة العظيمة للإنسان العربي
المعاصر في أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذي تقف
أمامه على سد أسوان العالي .

هنا تختلط الممارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية للشعب المصري . وتخرج كأنها كتل الأحجار الضخمة ، التي تسد مجرى النيل القديم وتحترق مياهه في أكبر بحيرة صنعها الإنسان لتكون مصدراً دائماً للرياء .

* * *

ومضينا في تنفيذ المرحلة الثانية بالعزم والتصميم . . . ورغم ظروف العلوان الحديد في ٥ يونيو ١٩٦٧ . . . انتهى بناء السد العالي كاملاً شامخاً . . . وقبل الموعد المحدد لتنفيذه .

ولم تكن أهمية بناء السد العالي في نظر عبد الناصر مقصورة على تجسيد الإرادة المصرية ، أو على ما يحققه من إضافة ٣٤ مليون جنيه إلى دخلنا القومي سنوياً وما يمد به رقعة وادي النيل من خصوبة مليونين من الأفدنة ولا مضاعفة الطاقة الكهربائية الحالية — بل إنه كان في نظره : « صورة كاملة للثورة المتعددة الجوانب في نضال الشعب المصري السياسي والاجتماعي والعلمي والاقتصادي والعسكري والمعنوي » . إنه خلق علاقات جديدة في المجتمع ونموذجاً جديداً للإنسان المصري . . . وآخر الأرقام :

* بلغت التكاليف النهائية للسد العالي ٣٢٠ مليون جنيه بما فيها تكاليف محطة الكهرباء .

* بلغ القرض السوفيتي ١١٠ ملايين جنيه على دفعتين ، الأولى كانت بمبلغ ٣٤ مليون جنيه تسدد نصفها . ويستكمل سدادها في عام ١٩٧٦ . والثانية ينتهي سدادها في عام ١٩٨٢ .

* وبعد عامين فقط يغطي السد العالي تكاليفه .

* وبحيرة ناصر أمام السد . . . كبنك للمياه بلغ رصيدها فيها ٦٥ ألف مليون متر مكعب . . . وهي لم تمتلئ بعد . . .

١٩ يوليو ١٩٦١

بداية التحول إلى الاشتراكية

أريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين
الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين
المواطنين .

أريد مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد
لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته
ونخلقه .

جمال عبد الناصر

١٩ يوليو ١٩٦١

بداية التحول إلى الاشتراكية

في يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر عدة قوانين ثورية كانت إيذاناً ببدء تحول مجتمعنا إلى الاشتراكية (١) .
وكان أول هذه القوانين تقرير حق العمال في أرباح الشركات المساهمة التي يعملون فيها بحيث ينصهم خمسة وعشرون في المائة من الأرباح الصافية . وصدر قانون مماثل ليطبق في الإقليم السوري .

ثم قانون آخر بتحديد الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية ، بحيث لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه سنوياً أو خمسين ألف ليرة بالنسبة للإقليم السوري .

ثم قانون بإشراك العمال في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، على أن يعمل به في الإقليمين .

ثم زيادة في سعر الضريبة العامة على الإيراد المطبقة في الإقليم المصرى بالنسبة للشرائح العليا حتى أصبح سعر الضريبة يصل إلى ٩٠٪ إذا زاد الإيراد على عشرة آلاف جنيه .

وقانون بتعطيل بورصتى الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية .
وكان هذا القانون الأخير يعنى أن هناك ثمة إجراءات أخرى .

* * *

في اليوم التالى وهو ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس عبد الناصر قانوناً بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليمى الجمهورية ،

(١) القوانين رقم ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ لسنة ١٩٦١ .

وبتأميم عدد من الشركات والمنشآت في الإقليمين (١) .
وفي اليوم نفسه أصدر قانوناً آخر بتقرير مساهمة الحكومة بحصة
لاتقل عن خمسين في المائة في عدد كبير من شركات المقاولات والشركات
التجارية والصناعية في الإقليمين (٢) .
وفي اليوم نفسه أيضاً وبالنسبة لطائفة أخرى من الشركات ، وفي
الإقليمين ، تقرر تحديد الحد الأقصى لما يملكه أى شخص طبيعي
أو معنوي من أسهم فيها بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه أو مائة ألف
ليرة سورية (٣) .

وتقررت مساهمة القطاع العام في منشآت تصدير القطن في الإقليم
الجنوبي بنسبة لاتقل عن خمسين في المائة (٤) .
وأسقط الالتزام الممنوح لشركة ليون وشركة ترام القاهرة (٥) .

* * *

وفي اليوم الثالث وهو ٢١ يوليو ١٩٦١ أصدر الرئيس عبد الناصر
قانوناً آخر بعدم تجاوز الجمع بين وظيفتين (٦) .

وفي يوم ٢٥ يوليو ، صدر قانون بتعديل الحد الأقصى للملكية الأراضى
الزراعية فأصبح مائة فدان للفرد بعد أن كان الحد المسموح به مائتى
فدان (٧) .

وتقرر في اليوم نفسه تخفيض أقساط الدين وفوائده على المتفعين
بقوانين الإصلاح الزراعى في إقليمى الجمهورية بمقدار النصف (٨) .

(١) القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ (٢) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١

(٣) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ (٤) القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١

(٥) القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١

(٦) القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ (٧) القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

(٨) القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١

وفي هذا اليوم نفسه أيضاً زيد سعر الضريبة على العقارات المبنية في الإقليم المصري. وفرضت ضريبة عامة على الإيراد في الإقليم السوري (١)

* * *

وفي يوم ٢٨ يوليو صدر قانون يحدد ساعات العمل بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية باثنتين وأربعين ساعة في الأسبوع ، ويحظر تشغيل العامل وقتاً إضافياً إلا بإذن من وزير الصناعة (٢).

كانت هذه قوانين يوليو الشهيرة التي فتح بها عبد الناصر الطريق أمام التحول إلى الاشتراكية . . والتي سجل الميثاق بعدها الإنجازات التي حققتها ووضعها ضمن إطار نظرية متكاملة .

وأعلن زعيمنا عبد الناصر وهو يحتفل مع جماهير الشعب بالعيد التاسع للثورة في ٢٢ يوليو ١٩٦١ وبعد أن صدرت أهم القوانين الاشتراكية أن الهدف منها :

« إزالة التناقض الطبقي ، حتى لا تبقى الملكية في يد فئة قليلة من الناس ويحرم كل أبناء الشعب ؛ وأن إشراك العامل في إدارة المؤسسة وأرباحها له معنى كبير » فالعمل وظيفة اجتماعية مثل رأس المال ، ومن الظلم أن يكون الدخل القومي في الصناعة موزعاً بنسبة ٢٣٪ أجوراً للعمال و ٦٨٪ أرباحاً لصاحب العمل .

ولم يكن التأميم عقوبة ، لا ولا كان الهدف منه حصول الدولة على عائد ، إنما كان الهدف الأساسي إحداث تغيير في علاقات الإنتاج في المجتمع .

ثم عاد الرئيس فتحدث يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١ قائلاً :

« إن احتفال اليوم أكثر إيجابية ، فلم يعد معنى

(١) القانونان رقم ١٢٩ و ١٣٠ لسنة ١٩٦١

(٢) القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

الاحتفال هو تخليد اليوم الذى أسقطنا فيه فاروق ،
ولنما احتفالنا اليوم يمثل الميلاد الحقيقى للأمل الذى
كنا نريد أن نسعى إليه ونحققه بطرد فاروق . لقد
تحددت قسماً مجتمعنا الجديد فى هذه الأيام
الحاسمة . . وهذه أول خطوة فى هذه المرحلة .
وأعلن بعد ذلك أن :

« الثورة الاشتراكية التى تشتعل اليوم فى نطاق هذه
الجمهورية ليست بالحدث البسيط ولكنها الحدث الكبير
لأننا نحقق الاشتراكية بطريقة تنبع من إرادتنا وبطريقة
تتمشى مع طبيعتنا ، ونحقق العدالة الاجتماعية ونعمل
على القضاء على الفوارق بين الطبقات بالوسائل السلمية
وبدون عنف » (١) .

وحينما وقعت مؤامرة الانفصال الرجعية بعد أشهر من صدور هذه
القوانين الاشتراكية ، أعلن عبد الناصر أن :

« النضال الشعبى فى حاجة إلى مزيد من القوى
الشعبية ، وأن الثورة الاشتراكية فى حاجة إلى مزيد من
الثورية الاشتراكية » . وأضاف :

« أريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات
عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . . أريد مجتمعاً
يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس
كفايته وقدرته وخلقه . . لا أريد مجتمعاً تحقق فيه الشعارات
الثورية كمجرد شعارات ، ولكن أريد مجتمعاً يمجى بالعمل
الثورى من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . .

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى ١٧ أغسطس ١٩٦١ .

فلم تكن شريعة العدل ، شريعة الله ، تسمح بأن يكون
الغنى إرثاً وبأن يكون الفقر إرثاً وبأن تكون الصحة إرثاً
ويكون المرض إرثاً وبأن يكون العلم إرثاً وبأن يكون
الجهل إرثاً . . بل أن تكون الكرامة الإنسانية إرثاً وبأن
يكون الدل الإنساني إرثاً . . إن شريعة العدل شريعة
ترفض ذلك وتأباه » (١) .

وكانت إجراءات يوليو الاشتراكية بداية الطريق . فالثورة الاجتماعية
كانت لا تزال في مراحلها الأولى حينما قال الرئيس بعد ذلك في اجتماعات
اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية : « إن العمل الذي اتخذ في
يوليو الماضي لا يمثل بأى حال كل الثورة الاجتماعية . إننا بدأنا في
الثورة الاجتماعية بطريقة جدية بهذه القوانين ، ولكن الثورة الاجتماعية
ستسير في طريق طويل » (٢) .

وشهدت بعد ذلك سنتا ١٩٦٣ و ١٩٦٤ سلسلة جديدة من إجراءات
التأميم ، فطبق التأميم الكامل على شركات ومنشآت كانت قد أمت
جزئياً بموجب قوانين يوليو ، ثم أمت جميع منشآت وشركات تصدير
القطن وأمت مطاحن ومضارب للأرز تأميماً كاملاً ، ثم شركات ومصانع
الأدوية وشركات للملاحة والمقاولات البحرية ، ثم أمت تأمياً كاملاً عدة
شركات صناعية من الشركات التي كانت خضعت للتأميم الجزئي ، وعدة شركات
لنقل والملاحة وتجارة الأخشاب وبعض شركات التجارة الداخلية وبعض
الشركات الزراعية . ثم شركات للتجارة الخارجية وللمقاولات ، وأمت
أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركة آبار الزيوت

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

(٢) حديث عبد الناصر في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني

للقوى الشعبية في ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ .

الإنجليزية المصرية وشركة شل مصر ليمتد (١) .
 وكان من أهم القوانين التي أصدرها عبد الناصر في يوليو ١٩٦٤
 تحديد الحد الأقصى للتعويض عن التأميم بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه
 للفرد ، على أن يؤدي بسندات على الدولة مدتها خمسة عشر عاماً وبفائدة
 قدرها أربعة في المائة ، كما تقرر أن تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات
 التي كانت خاضعة للحراسة والتي تزيد على ثلاثين ألف جنيه .
 ذلك أن الأخذ بمبدأ التعويض الكامل كان من شأنه استمرار الوضع
 الذي كان قائماً وكان من شأنه أن يمثل عبثاً يتحملة المجتمع في النهاية (٢) .

* * *

حققت هذه الإجراءات الاشتراكية سيطرة الشعب على أهم وسائل
 الإنتاج بعد أن أصبح القطاع العام القوة الرئيسية الموجهة والمسيطرة على
 الاقتصاد القومي ، وبذلك أصبح أيضاً قاعدة للتحويل إلى الاشتراكية .
 وفي هذا يقول عبد الناصر في الميثاق (٣) :

« إن النضال الوطني لحماير الشعب هو الذي صنع
 نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح
 الاحتكارية الأجنبية وتأميمها وإعادةتها إلى مكانها
 الطبيعي والشرعي وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فإن هذا النضال الوطني — حتى في إبان

(١) من أهم قوانين التأميم : القوانين ٣٨ و ٥١ و ٦٥ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٣ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٧ لسنة ١٩٦٣ .

والقوانين ٣١ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) القانونان ١٣٤ و ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

(٣) الميثاق ، الباب السادس في حتمية الحل الاشتراكي .

معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار — أضاف لهذا القطاع العام كل الأموال البريطانية والفرنسية في مصر . وهي الأموال التي سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية . وفي العقود التي استيحت فيها حرمة الثورة الوطنية لتكون نهباً للمغامرين الأجانب . كذلك فإن هذا النضال الوطني — في سعيه إلى الحرية الاجتماعية وفي اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي — هو الذي ضم إلى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثورتها العميقة المعبرة عن إرادة التغيير الشامل في مصر .

• • •

ولكن تطوير الاقتصاد القوي ، من اقتصاد كان يسيطر عليه رأس المال الخاص إلى اقتصاد يلعب فيه رأس المال العام الدور الرئيسي والقائد ، لم يكن بالأمر الهين .

لقد اقتضى ذلك سنوات طويلة من التجربة والخطأ ، كما اقتضى مراحل من التغيير في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، حتى تتحول دولة الإقطاع ورأس المال إلى دولة لتحالف قوى الشعب العاملة ، وحتى يصبح من مهام الدولة أن تقوم بالإنتاج والتخطيط من أجل الشعب بعد أن كانت مهمة الدولة حراسة المصالح الطبقية لكبار الملاك والرأسماليين .

كان الزعيم عبد الناصر منذ أول أيام الثورة يؤكد على وجوب منع سيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق لنقيم مجتمعاً تسوده الرفاهية . ثم بدأ بعدها

يدعو إلى إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وإلى أن يتعاون رأس المال الخاص غير المستغل مع رأس المال العام ، ثم بدأ يوسع قاعدة القطاع العام ليصبح القطاع المسيطر والقائد وليبدأ أولى خطوات التحول إلى الاشتراكية العلمية بقوانين يوليو ١٩٦١ . . .

وعلى حد تعبير الرئيس عبد الناصر :

« كما مشينا في ثورتنا السياسية مرحلة مرحلة ، وانتقلنا من مرحلة كفاح إلى مرحلة كفاح - ففي ثورتنا الاجتماعية نسير مرحلة مرحلة . وكل مرحلة من المراحل تحدد الالتزامات وتحدد الخطط التفصيلية التي يجب أن نتبعها في المرحلة الأخرى » (١) .

فلم يكن من الممكن لعبد الناصر بعد ثورة ٢٣ يوليو أن يغير من أهداف الدولة دفعة واحدة ، دون أن يسبق ذلك مرحلة تجميع القوى الوطنية وتعبئتها ضد الاستعمار الذي كان لا يزال رابضاً على ضفاف القناة ، وقبل أن يدعم الأساس المادي للاشتراكية ويهيئ الجو الصالح الذي يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية . فكان أمام عبد الناصر مهام القضاء على النظام الملكي وإلغاء الأحزاب السياسية وطرد المستعمر وإقامة جيش وطني وتقليم مخالب الرأسمالية المتحالفة مع الاستعمار والقضاء على سيطرتها على نظام الحكم . ولوحلنا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٧ - لتبين لنا أن الثورة سارت في اتجاهين ظهرا في ذلك الحين وكأنهما سيران جنباً إلى جنب في تعايش سلمي : فإلى جانب الإصلاح الزراعي وتحرير الفلاح من الإقطاع وتعديل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعديل قوانين الضرائب بما يسمح بالحد من

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر في المؤتمر التعاوني يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

الدخول الكبيرة ، ثم اتجه الدولة إلى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادي وعلاقات العمل ، المتمثل في إنشاء مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وصدور القوانين التي تحمي العمال - إلى جانب ذلك الاتجاه ، سارت الدولة في اتجاه آخر نحو تشجيع رؤوس الأموال المصرية والأجنبية على الاستثمار . فقانون الإصلاح الزراعي الذي يعد البذرة الأولى في تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف المصري وتغيير مهمة الدولة ، والذي كان يهدف إلى القضاء على سوء توزيع الثروة الزراعية ورفع مستوى معيشة الفلاح وتحريره وتخليصه من سيطرة كبار الملاك ، كانت له أهداف أخرى - عبرت عنها مذكرته الإيضاحية - بأنها تشجيع رؤوس الأموال التي كانت مستغلة في الملكية الزراعية إلى الاستثمار في ميادين الصناعة والتعدين والتجارة

واستصلاح الأراضي . وقانون استثمار المال الأجنبي عام ١٩٥٣ صدر بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج وقتئذ من عدم الاعتماد على الخزنة العامة وحدها في تمويل مشروعاته والعمل على تشجيع رأس المال على الاستثمار وتشجيع الادخار الأهلي المكتنز على الانجذاب إلى المشروعات التي يسهم فيها رأس المال الأجنبي والخبرة الأجنبية .

وقد أوضح الرئيس عبد الناصر في ذلك الحين طبيعة الدولة في هذه المرحلة . فذكر أنه يمكن تسمية هذه الدولة بأنها دولة العمال والفلاحين كما أنها دولة الموظفين والمتقنين ، وهي دولة أرباب الأعمال وأصحاب الأموال أيضاً مشيراً إلى أن « الثورة إذا كانت قد خدمت الفلاحين بالإصلاح الزراعي ، فقد خدمت أيضاً رأس المال المصري الذي كان محبوساً في الأرض ، ففتحت بذلك آفاقاً جديدة لأرباب الأعمال بهذه المشروعات الكبرى في ميادين الصناعة وتصنيع الزراعة ، فضمنت لبعض هذه المشروعات الكبرى نسبة من الأرباح وساهمت بما لها في

بعضها الآخر ومنحت تسهيلات كثيرة لرؤوس الأموال التي تريد أن تفتح في الصناعة ميادين جديدة» (١) .

فقد قامت دولة الثورة في ذلك الحين بتحويل شركة السكر إلى شركة اقتصاد مختلط ساهمت فيها بنسبة ٥١٪ من رأس مالها مستقبلية الباقي لرأس المال الخاص ، كما أنها أسست بنك الجمهورية وساهمت في رأس ماله بحصة قدرها ٢٥ ٪ ، في حين اكتتب رأس المال الخاص بالباقي . وإن كان قد تقرر في نظام هذا البنك أن يكون للعمال ممثلون في مجلس إدارته ، فقد كان ذلك باعتبارهم مالكين لحصة في رأس المال . كذلك ضمنت الحكومة حصة من الأرباح للمساهمين في شركة مصر للفنادق وفي شركة الحديد والصلب . وكلها كانت اتجاهات لتشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار .

والواقع أن هذا الاتجاه كان هو الاتجاه السليم وقتئذ في دولة اقتصادها متخلف ويحبو نحو النمو وفي حاجة إلى تجميع قوى الشعب لطرد المستعمر وتأمين الثورة نفسها . وهو نفس الاتجاه الذي سلكته من قبل جميع الدول النامية في تطويرها نحو الاشتراكية .

ويمكن القول بأنه قد بدأت في هذه المرحلة اهتمامات شديدة بخلق صناعة قوية بلغ رأس المال المستثمر فيها في عام ١٩٥٧ مبلغ ٤٤ مليون جنيه في حين كان لا يتجاوز مليونين من الجنيهات عند بداية الثورة . كما بدأ اتجاه نحو تخطيط الاقتصاد القوي . ولكن الدولة ظلت حتى أواخر عام ١٩٥٦ محتفظة بسيماة « الدولة الإصلاحية » .

وقد انعكس هذا الدور على أول تنظيم سياسي قامت به الثورة وهو هيئة التحرير التي انحصرت أهدافها في إجلاء القوات الأجنبية وتحقيق

(١) من خطاب الرئيس في عيد الثورة الثاني في ٢٣ يوليو ١٩٥٤

العدالة الاجتماعية والتي كانت تمثل تجمعاً وطنياً شمل جميع العناصر .
وقد عبر الرئيس عبد الناصر عن طبيعة المجتمع وقتئذ بقوله :
« إن مجتمعنا كما هو الآن مجتمع رأسمالى تقيد به الدولة
بالقوانين لخلق حياة طيبة للجميع ، وهو لا يزال
مجتمعاً استغلاليّاً والمجتمع الذى نعمل على خلقه هو
المجتمع التعاونى » (١) .

* * *

وقد أعلن عبد الناصر بعد ذلك تأميم قناة السويس مؤكداً ملامح
« الدولة الوطنية » المتحررة من السيطرة الأجنبية . ثم كانت حرب
السويس وما دعت إليه من فرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين
والفرنسيين بداية للمرحلة الثانية ، مرحلة « تدخل الدولة » وهى المرحلة
التي سبقت التحول الاشتراكى وهيات له ، وكانت الدعوة فيها إلى إقامة
مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .

وقد أوضح عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٥٧ أهداف تدخل الدولة
فى علاقات الإنتاج وصورة المستقبل بقوله (٢) :

« لما تدخلت الدولة فى الصناعة لم تكن قط ترى
أن تكون الرأسمالى الوحيد . . كما قلت لكم إننا نعدّ
الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقوم اقتصادنا
وللتنمية وللوصول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

(١) من حديث الرئيس مع الأستاذ كامل الشناوى ، جريدة الجمهورية
يوم ٣٠ مايو ١٩٥٦ .

(٢) من خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة فى
٥ ديسمبر ١٩٥٧ .

ولكن الدولة كانت تتدخل لأنها تعتقد أن لها
الولاية وأنها مسئولة عن حماية الغالبية العظمى من أبناء
الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال
الاقتصادي الذي كان مسيطراً علينا قبل ذلك وضد
الاستغلال الصناعي الاجتماعي الذي كان مسيطراً
علينا في الماضي .

تدخلت الدولة في الصناعة لا لتكون هي الرأسمالي
الوحيد . . ولكن لتقضي على الاستغلال ولتعطى الفرصة
لكل مواطن مدخر ليشارك في الصناعة وهو مطمئن إلى
أن أمواله هذه في أيدي أمينة ، وإلى أنه لن يكون هناك
استغلال اقتصادي بأية طريقة من الطرق ، وبأية
وسيلة من الوسائل ، وكان الغرض هو عدم تمكين رأس
المال لأن يسيطر على الحكم مرة أخرى ويفسده كما
سيطر عليه وأفسده في الماضي . .

هل الهدف منه القضاء على الشخصية الفردية ؟
عندما نقول إننا نريد أن نقضي على الفردية الانتهازية
شيء ، وعندما نقول إننا نريد أن نقضي على الفردية
شيء آخر . . لم نقل إننا نريد القضاء على الفردية ،
إننا نؤمن بالفرد . . وبحرية الفرد وشخصية الفرد ،
وحقه في العمل ، وحقه في الحركة ، مادام هذا
يتماشى مع الدستور ومع مصالح الشعب ، ولكن
لا نؤمن أبداً بالفردية الانتهازية أو الفردية المستغلة . .
والنظام الاشتراكي الديمقراطي التعاوني يعمل على الحد
من الفردية الانتهازية . . وتشجيع الفردية الوطنية التي

تعاون من أجل خير الشعب ومن أجل مصلحة المجتمع » .

* * *

كان عام ١٩٥٧ بداية لتوسيع مهام الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادي وهي مرحلة « التمصير » و « توسيع قاعدة القطاع العام » .

ففي ١٤ يناير صدر قانون المؤسسة الاقتصادية ، وفي ١٥ يناير تقرر تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية . وقد سهلت إجراءات الحراسة تصفية المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وأيلولتها إلى الدولة حيث تولت المؤسسة الاقتصادية الإشراف عليها ، إلى جانب الشركات الحديدية التي حولتها الدولة الحق في تأسيسها بمفردها أو المساهمة فيها مع رأس المال الخاص في صورة شركات اقتصاد مختلط .

وفي ذلك الحين لم تكن النظرية الثورية قد اكتملت ، كما أن كفة التيار الاشتراكي في ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة ، لم تكن قد رجحت - وهذا ما يفسر ماردته المذكورة الإيضاحية لقانون المؤسسة الاقتصادية من أن المؤسسة ستختار الوقت المناسب لتداول الأسهم في الشركات التي أنشأتها وأنها « قد ترى عدم تداولها إلا بعد أن تحقق الشركة قدراً من النجاح في عملها حتى تضمن إقبال رؤوس الأموال الخاصة عليها » .

ومع ذلك سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد دعائم القطاع العام . وسارت الهيئة العامة للسنوات الخمس التي تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة نصر ، في نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوى في الصناعة مع استمرار استعانتها في بعض مشروعاتها برأس المال الخاص .

وقد كان تأميم البنك الأهلي وبنك مصر في ١١ فبراير ١٩٦٠

خطوة جديدة نحو تدعيم سيطرة الدولة على الاقتصاد . ومع أن الدولة عللت هذا الإجراء بأنه إجراء خاص بالبنكين لظروف خاصة بهما ، لأن البنك الأهلي أصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ، ولأن بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة التى كان يملك معظم أسهمها ، وكان لذلك أشبه بمؤسسة قابضة احتكارية ، ومن ثم كان على الدولة أن تتولى السيطرة عليه وتوجيهه فى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية - وهذا الإجراء قد مكن الدولة فى الواقع من تدعيم قاعدة القطاع العام ، كما أن التطورات المتلاحقة التى تلت ذلك الإجراء قد دلت على نقطة تحول فى ميزان القوى الاقتصادية المتصارعة .

فى ٢٤ مايو من السنة نفسها صدر قانون تنظيم الصحافة وبمقتضاه آلت دور الصحف الكبرى إلى الاتحاد القومى لتصبح الصحافة مملوكة للشعب . فلم يكن من المتصور أن يبدأ التحول الاشتراكى مع بقاء الصحافة ، وهى القوة الموجهة للرأى العام المؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة رأس المال ، الذى تتعارض مصالحته مع التحول الاشتراكى . وفى نفس اليوم تقرر إسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة ، وتولت مؤسسة النقل العام مسئولية مرفق النقل . وبعدها تقرر الاستيلاء على مخازن الأدوية وقصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للأدوية . كما فرضت ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة وزيدت معدلات الضرائب الأخرى . وبدأت فى هذه السنة الخطة الشاملة للتنمية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

وقد أوضح الرئيس فى خطابه الذى افتتح به المؤتمر العام للاتحاد القومى فى ٩ يوليو ١٩٦٠ أهداف المرحلة يقوله :

« لم يكن الهدف من الخطة هو مجرد زيادة الدخل

القوى ، وإنما كان لابد أن يتلازم مع هذه الزيادة أن تتجه آثارها بحيث تتيح الفرصة لمن عزت عليهم الفرصة وأن تتيح الامتلاك للذين قضوا حياتهم كلها أجراء ، وكان ذلك — أيها الإخوة — يستتبع بالتالى أن يقوم القطاع العام بدور حيوى فى التطوير الصناعى وأن يقوم التعاون بنفس الدور الحيوى فى التطوير الزراعى ، ولقد بدأ وجود القطاع العام على نطاق متسع فى الصناعة فى أعقاب الخطوة الرائعة التى تعدّ من أبرز مكاسب حرب تثبيت الاستقلال سنة ١٩٥٦ وأغنى خطوة تمصير الجزء الأكبر والأهم من الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر . فإنه بعد تمصير هذه الممتلكات التى كانت تسيطر على المراكز الحساسة من اقتصادنا كان اتجاهنا أن تكون هذه الممتلكات امتداداً للقطاع العام فى الاقتصاد القومى وتوسيعاً ل مجال نشاطه ، وكان هناك من يتصور أن واجب الحكومة هو أن تباع هذه الممتلكات إلى الشركات أو الأفراد الذين يمارسون نفس نوع نشاطها ، وكان ذلك خروجاً على التصور الاشتراكى الذى تجتذبه ظروفنا ، ذلك أن الحكومة إذا باعت ما أصبح تحت إشرافها بعد التمصير فإن النتيجة المحتمة لذلك هى مجرد إتاحة الفرصة للذين يملكون مرة أخرى ، ذلك أن الذى يقدر على شراء المصنع المعروض للبيع هو ذلك الذى يملك بالفعل مصنعاً ، كما أن الذى سيشتري السهم الجديد هو نفس حامل السهم القديم . ولم يكن ذلك منطق العدل ...

من هنا - أيها الإخوة - من هنا كانت ضرورة وجود القطاع العام الذي يملكه الشعب كله ، وإلى الشعب كله يعود نشاطه وفائض غلته ، هكذا لم تكن الحكومة بوجود القطاع العام هي التي ملكت ، وإنما الشعب عن طريق حكومته هو الذي ملك ما عز على الغالبية الكبرى من أبنائه أن يملكوه أفراداً ، وإذا كان التمسير هو بداية اتساع القطاع العام وتقوية نشاطه ، فلقد كان من أهداف الخطة ، بل كان أيضاً من ضمانات نجاحها ، أن تزداد قوة هذا القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه ، ولم يكن ما تم تحقيقه بالفعل مما سمعتم نماذج منه مستطاعاً ، ولو كان من المستطاع أن تعقبه الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات بما تتطلبه من جهود هائلة وبما تتجه إليه من أهداف اجتماعية عظيمة إلا لقيام رأس المال العام بدوره الخطير ، وليس يخالفنا شك أن رأس المال الخاص قد أدى دوره فيما وصلنا إليه بالفعل من نتائج ، كذلك فإن لرأس المال الخاص دوراً بارزاً في الخطة الشاملة ، وإننا لنوفر لرأس المال الخاص كل الضمانات التي تكفل له مباشرة نشاطه ، فإن رأس المال الخاص إذا ما التزم طريقه دون رغبة في الاستغلال أو الاحتكار ، فإنما هو كرأس المال العام سواء بسواء ، ثروة قومية يتحتم الحرص عليها وصيانتها وتوفير كل أسباب الحماية لها .

ولقد كان من الملامح الباعثة على الأمل

في تطورنا ، هو ذلك الانسجام بين رأس المال العام
ورأس المال الخاص ، ذلك الانسجام الذي تجلى واضحاً
في العديد من المشروعات الكبيرة التي قامت بالتعاون
المشترك بين رأس المال الخاص ورأس المال العام
وهو ما يعبر عنه بالاقتصاد المختلط .

* * *

كان دور دولة الثورة إذن في هذه المرحلة ترجمة لما نص عليه
دستور ١٩٥٨ ، الذي أعلن بعد تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ،
من أن تنظيم الاقتصاد القومي يكون وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ
العدالة الاجتماعية ، مع كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادي العام
والنشاط الاقتصادي الخاص ، ومن أن التضامن الاجتماعي هو أساس المجتمع .
وانعكس دور الدولة على التنظيم السياسي الذي تميزت به هذه
المرحلة « وهو الاتحاد القومي » الذي كان يهدف إلى حث الجهود لبناء الأمة
بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذي كان
يمثل مجموع مواطني الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق وحدة الشعب
العربي وهدفه نحو إقامة مجتمع اشتراكي تعاوني . والذي كان يحكمه
منطق إمكان المصالحة الوطنية مع كبار ملاك الأراضي والرأسماليين ،
وبالتالي تقرر قبولهم في الاتحاد القومي . ولكن التجربة العملية أثبتت
على حد تعبير الرئيس عبد الناصر في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ عقب مؤامرة
الانفصال أن الرجعية التي تسالت إلى الاتحاد القومي تمكنت من شل
فاعليته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير
ومطالبها الحقيقية .

وعلى هذا فإننا لو أردنا تقييم الدور الذي أراده عبد الناصر لدولة
الثورة قبل يوليو ١٩٦١ ، لتبين لنا أنه في خلال السنوات من ١٩٥٧

إلى ١٩٦١ قد برزت وظيفة الدولة الاقتصادية وبدأ النشاط الاقتصادي يتحول من رأس المال الخاص إلى نطاق الملكية الاجتماعية . وبذلك كانت هذه الفترة مقدمة لازمة لإقامة علاقات الإنتاج الاشتراكية وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى التحول الاشتراكي للمجتمع وحمل الدولة لأعبائه بعد أن وضعت خطة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات مستهدفة توجيه استثمارات قدرها ١٦٩٢ مليوناً من الجنيهات في السنوات الخمس الأولى يزيد بها الدخل القومي بما متوسطه ١٠٣ ملايين جنيه في السنة .

ثم كانت قوانين يوليو الاشتراكية وما تبعها من إجراءات ، إيداناً بإعلان الميثاق الذي سجل بداية التحول إلى الاشتراكية العلمية ونقل سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وقيام الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي ممثل لهذا التحالف في المجتمع الجديد . . مجتمع الكفاية والعدل الذي كان يريده عبد الناصر .

« مجتمعاً تدوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . . مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه »

ومع ذلك مضى عبد الناصر بعدها ينبه إلى أن :

« اشتراكيتنا هي أساس واقعنا وتجربتنا ، كما أن حلول ما قد نواجهه من المشاكل لا يقتضي منا أن ندير رؤوسنا بعيداً عن أرض التجربة . ولنذكر دائماً أن المحذور الوحيد الذي ترفضه الاشتراكية هو استغلال الإنسان للإنسان ، وأما ما عدا ذلك فأساليب واجتهادات » (١) .

(١) من خطاب الرئيس في دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة يوم

٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

وعاد بعدها فكرر هذا المعنى حينما افتتح مؤتمر الإنتاج في ١٩ مارس ١٩٦٧ لبحث مشكلات التحول الاشتراكي في مصر فقال :
 « إن الاشتراكية ليست متاهات فلسفية وليست شعارات ذات طنين . الاشتراكية في النهاية بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيشين للعمل من أفرادها رجالاً ونساء »
 ثم أضاف بعدها أن :

« الإنتاج هو الأداة لتحقيق الاشتراكية . ومن ثم فإن خدمة أهداف الإنتاج هي معيار الإخلاص للاشتراكية » . وأنه إذا كان الإنتاج أداة تحقيق أهداف الاشتراكية ، فإن الإدارة هي أداة تحقيق أهداف الإنتاج . والإدارة علم له قواعده وله أصوله ، وهو في تطوره يتبع منهجاً علمياً ولا يتطور بالمصادفات أو بالشعارات أو النوايا الحسنة وحدها . ولقد أصبحت الثورة الإدارية من أبرز سمات عصر التقدم الذي نعيشه وليس هناك علم إدارة اشتراكي وعلم إدارة رأسمالي . بنفس المقياس ، إنه ليس هناك مثلاً علم نووي اشتراكي وعلم نووي رأسمالي . هناك علم نووي واحد ، والذي يحدد الهوية الاشتراكية أو الرأسمالية له هو نوع المجتمع الذي يوجد فيه هذا العلم . وكذلك علم الإدارة . إنه واحد في قواعده وأصوله وتطوره المنهجي . إن علم الإدارة في كل المجتمعات هو علم تحريك وسائل الإنتاج لتحقيق أكفاً وأعلى نسبة نمو فيها ، والفارق بين الاشتراكية والرأسمالية في هذا الصدد هو من الذي يملك وسائل الإنتاج ؟ وإلى من يذهب عائده ؟ . . على أن تكون عملية الإنتاج بالطبع داخل قوانين المجتمع الذي تجري فيه » .

٣٠ يونيو ١٩٦٢

إعلان الميثاق

إن الميثاق في يدنا طريق إلى
التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله
إلى حاجز أمامه .

جمال عبد الناصر

٣٠ يونيو ١٩٦٢

إعلان الميثاق

« إن شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

إن شعبنا يملك من إيمانه بالله ، وإيمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ، ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

ونحن أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب في الجمهورية العربية المتحدة ،

والصادرين عن إرادة شعبية تبرم أمرها في إجماع ووحدة ،
إيماناً منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام ،
وتقديساً لحق الإنسان في العزة والكرامة ، وفي الكفاية والعدل ، واستمساكاً
بحق أمتنا في الحياة والتحرر والانطلاق ،

وتشبيهاً لحطانا على طريق ثورتنا الإنسانية والاجتماعية والسياسية ،
وسعيّاً إلى تحقيق التكافل ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ،
وتوكيداً لمعاني الفضيلة والإيثار في سلوك الفرد وصلات الجماعة ،
وتجلية لطابعنا الشعبي وحياتنا الأصيلة ، في إطار قيمنا الروحية
الدينية والخلقية ،

واعترافاً براثنا في الماضي ، وجهدنا في الحاضر ، وعملنا من أجل
المستقبل ،

ويقيناً بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي ، وأن أمتنا العربية
أمة واحدة ،

وأداء لواجبنا التاريخي ، ورسالتنا الخالدة في بناء السلام القائم على العدل ،

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه إطاراً لحياتنا ، وطريقنا لثورتنا ، ودليلاً لعملنا من أجل المستقبل .
نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نتمسك بكل ما فيه من معاني الحق والخير والعدل في الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة لنضع هذه المعاني جميعاً موضع التنفيذ .

بهذه العبارات أعلن الميثاق في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ، باسم الشعب ، ممثلاً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

كان عبد الناصر قد قال للجماهير في أعقاب مؤامرة الانفصال الرجعية : « لقد دقت ساعة العمل الثوري » ثم أصدر بياناً سياسياً في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ أعلن فيه عن تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لتكون مهمتها دراسة الطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصلية للشعب المصري عن طريق الانتخاب . بحيث ينعقد هذا المؤتمر في يناير ١٩٦٢ ، ويفتح بتقرير من الرئيس يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطني على ضوء التجارب والأهداف الثورية معاً ثم تجرى مناقشته في جلسات علنية .

وقد بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أولى جلساتها في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ . وعرض فيها عبد الناصر فكره السياسي عن وجود صراع بين الطبقات ينبغي العمل على حله سلمياً ، وعن تحديد المقصود بالشعب بأنه الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية وصاحبة المصلحة فيها وعن الطريق إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية .

وعقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة استمرت حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، وجرت فيها مناقشات صريحة ، كانت تداع بكافة وسائل

الإعلام ، حيث انتهت إلى اقتراح تحديد عدد أعضاء المؤتمر الوطني بألف وخمسمائة عضو ، وبتوزيع هذا العدد على قطاعات الشعب المختلفة من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية ونقابات مهنية وموظفين وقطاع نسائي . كما وضعت قواعد بشأن العزل السياسي ، أى الحرمان من الحقوق السياسية لبعض العناصر التي تتعارض مصالحها في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

وكان عبد الناصر يشارك في هذه المناقشات بفكر القائد والمعلم . ويطلب أن يدور الحوار في حرية تامة ، بل يطلب عدم حذف أى كلمة تقال من المضبطة ، ويقول إن أى كلام قد يكون فيه جزء خطأ وآخر صواب :

« وكل واحد يقول ما يريد أن يقول .. قد نصصح وقد نرد ، نقول الكلام ، ونقول الرد ، وبعد ذلك من يقتنع يعود ويقول إنى اقتنعت » .
في مفهومه للحرية كان يرى أنها ليست مطلقة « لأن الاشتراكية نفسها معناها عملية تنظيم للمجتمع بحيث تكون هناك كفاية ويكون هناك عدل » وهو يوضح ذلك بقوله :

« إن معنى الديمقراطية بالنسبة للاشتراكية قد يختلف ، أما الواحد يبص بالنسبة للاشتراكية فيجد أنه عايز يحد من حريات الناس . أنا بأقصد هنا من حريات الناس في التملك تدخلت في الحرية ، بأحد من حرية الناس في إطلاق الأسعار ، تدخلت في الحرية ، بأحد من حرية الناس في الاستغلال ، تدخلت في الحرية » .
ويتساءل الرئيس ما هى الاشتراكية والديموقراطية بالنسبة للفلاح ؟

« الاشتراكية والديموقراطية أن يجد فرصة متكافئة في بنك التسليف أو يجد التطبيق لقانون سبعة أمثال الضريبة وأن يستطيع أن يسوق محصوله بالنسبة له ، هذه هي الاشتراكية وهذه هي الديمقراطية .

بالنسبة لمن لا يجد ما يأكله ، ما هي الديمقراطية والاشتراكية ؟ بالنسبة له أن يأكل . وبالنسبة للذي لا يجد عشاء أولاده ، إذا ظللنا نقول له ده ثلاث ساعات حرية واشتراكية وديموقراطية ، ما جدوى هذا له ؟ الحرية والاشتراكية والديموقراطية أنك توفر له العمل وتوفر له وجبة لأولاده ، وتوفر له عملاً شريفاً يستطيع أن يطمئن إليه على يومه وعلى مستقبله .

ومضى الرئيس يحدد الفئات الداخلة في قوى الشعب العاملة ، وكيف يمكن جذب الطبقة المتوسطة إليها فيقول :

« عندما أجيء اليوم وأقول من هو الشعب ؟ سيختلف عن السؤال الذي سألته لنفسى سنة ١٩٥٣ من هو الشعب ؟ هناك اختلاف في التكوين بسبب الإقطاعي الذي كان عنده عشرون ألف فدان أو عشرة آلاف فدان أو خمسة آلاف فدان وأخذت منه أربعة آلاف وتسعمائة فدان . هل ممكن أن يقبل أبداً كلمة الاشتراكية أو يقبل الكلام الذي نقوله ؟ » .

ويمضى في تحديد المقصود بالطبقة العاملة قائلا :

« أنا أعتبر بالنسبة لمجتمعنا الاشتراكي أننا كلنا طبقة عاملة ، أنا قلت في يوم ٢٢ يوليو إن كل من يأخذ أجراً عن عمله طبقة عاملة غير العاطل بالوراثة وغير المعتمد على الملكية . »

ثم يقول عن الطبقة المتوسطة :

« لم يتكلم أحد عن الطبقة المتوسطة . وأنا أرى أنه لا يريد أن نتكلم عن الطبقة المتوسطة ، ونضع الأمور بوضوح ، قطعاً توجد الطبقة الرأسمالية والإقطاعية وتوجد الطبقة المتوسطة . وتوجد طبقة العمال والفلاحين يدخل ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، يدخل ضمن الطبقة المتوسطة التجار . الرجل الذى يشتغل فى محله هو وأولاده ومعه ناس يشتغلون — طبعاً غير المستغلين — الذين لا يمثلون السيطرة أو الاستغلال مثل الاستيراد والتصدير الذى تكلمت عنه فى المرة الماضية . يدخل أيضاً ضمن هذه الطبقة المهنيون ، الأطباء . المهندسون . المحامون ، المحاسبون . إلى آخره . أنا أعتبر أن كل هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى القوى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة .

بالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أنه يوجد صراع بينا وبين الرجعية والاستعمار والرجعية ورأس المال . الطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول أن تبلبل وتجذب إليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها فى ضرب الثورة الاجتماعية . إننا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة أن مصالحها مرتبطة مع مصالح الطبقة الإقطاعية الرأسمالية . وقد بين الرئيس بعدها أهمية إقامة تنظيم شعبى جماهيرى ، فقال :

« الحقيقة أننا نقابل وضعاً قد يكون قريداً فى نوعه . وبالنسبة لجميع الحركات السياسية أو الثورات الاجتماعية التى نجحت ، كانت نتيجة عمل

وتنظيم شعبي ، وبعد أن نجحت كان موجوداً التنظيم الشعبي
والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذي أعلن أثناء
الكفاح الشعبي . حينما قامت هذه الثورة ونجحت
لم يكن موجوداً هذا التنظيم الشعبي ، لم يكن موجوداً
هذا الكفاح العلني بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة .
ولكن كان هناك كفاح ، وكان هناك ناس طبعاً
يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب .»

ومضى محلاً لسبب استبعاد بعض العناصر من هذا التنظيم
الشعبي قائلاً :

« في إعادة توزيع الثروة هزرت المجتمع هزة
عنيفة . بعد هز المجتمع هزة عنيفة أريد أن أعمل
قيادة شعبية لأحمي هذه المكاسب . إذا جئت بالناس
الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم
لأعطى الآخرين ، أو الناس الذين كانوا يسيطرون
على هذا البلد . . وأعطيهم القيادة ، يكون كل
مانع له لا فائدة منه . هذا هو المقصود في تعريف
من هو الشعب . والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة .
لن نأتي بالناس نحاكمهم ونشنتهم » .

ثم يقول :

« فنحن عندما نقول الشعب . فإننا نعني من
هو الشعب الذي لمصلحته تقوم الاشتراكية .
والواقع أنه ليس من مصلحة هذا الشعب أن نأمن
لمن كان لهم في الماضي نفوذ وسيطرة أثرت عليها
ثورتنا الاجتماعية . هؤلاء هم الذين لا ينبغي أن نمكنهم

في تنظيماتنا من تولى النواحي القيادية إلى أن يحدث تفاعل وتنصر عناصر المجتمع ، وشيئاً فشيئاً يمكن أن نغير نظرتنا ونغير تعريفنا... لكن العملية ليست عملية دفع للناس بأن نقول هذا الشعب عدو أم لا . لكنى أقول إن هذا لا يمكن أن يكون أميناً على القيادة السياسية في هذه الثورة الاشتراكية أو في هذه الثورة الاجتماعية لسبب بسيط هو أنه كان رأسالياً لديه ٣٠ مليون جنيه أو أقل واليوم أمنا هذه الملايين .

وحينما انعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم إليه الرئيس مشروع الميثاق وتلاه بنفسه .

وخلال المناقشات التى جرت بشأنه فى المؤتمر قال الرئيس عن الميثاق ، إن المبادئ الواردة فيه مبادئ عامة نتيجة تجربة عشر سنين ونتيجة تطلعات إلى مستقبل مملوء بالأمانى ووسيلة نقل من مجتمع متخلف اجتماعياً واقتصادياً إلى مجتمع متقدم اجتماعياً واقتصادياً . ولكن هناك استحالة فى أن يتضمن كل وسائل التطبيق التى قد تتغير بعد سنوات .

وقال الرئيس إن هناك تناقضات فى المجتمع يجب أن نعمل على حلها بالوسائل السلمية ، ولكن « نحن فى الميثاق لم نستبعد العنف . وقلنا إذا الرجعية لم تسر معنا ، إذا أخذت فترة لتهاجمنا وتهاجم مجتمعا ، بتدخل معها فى العنف إلى أقصى حد ممكن » .

وأشار الرئيس إلى أنه يعتبر أن أهم نقطة فى الميثاق هى ضمان خمسين فى المائة من مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية للفلاحين والعمال ، وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة . وطالب بوضع تعريف للفلاح والعامل قائلا :

« حينما تكلمت يوم ٢٢ يوليو قلت إن كل من يأخذ أجراً على عمله فهو عامل . . ولكن إذا كنت أنا . . بأخذ أجر على عملي وعندى عمارة سبعة أدوار بتجيب لى سبعين جنيهاً أو ستين جنيهاً أبقى عامل أو رأسمالى؟ مش معقول. يوم مانصل إلى تدويب الفوارق بين الطبقات ونوسع قطاع العمال وقطاع الفلاحين ، وكل واحد يطلع يشتغل . . يوم ما نصل إلى هذا، يبقى كل من يأخذ أجراً عن عمله يبقى عامل».

* * *

وبعد أن أقر المؤتمر الميثاق وأعلنه باسم الشعب ، طرح الرئيس على المؤتمر بعد ذلك بجلسة ٢ يوليو ١٩٦٢ مشروع التنظيم السياسى الديمقراطى المقترح للاتحاد الاشتراكى .

وقد بين الرئيس طبيعة الاتحاد الاشتراكى وأنه ليس حزباً ولكنه تحالف (١) وقال : « المهم فى التنظيم أن احنا يوم ماننزل عن الشعب تبى الأمور ضاغت . التنظيم يساعد على ألا ننزل ويساعد على أن رغبة الشعب وإرادة الشعب تكون موجودة » .

وعارض الرئيس اقتراحاً بأن يضم الاتحاد الاشتراكى أعضاء بحكم مناصبهم ، قائلاً إن العمليات كلها يجب أن تتم بالانتخاب . وقد أعلن المؤتمر موافقته على المبادئ التى أوردها الرئيس فى تقريره عن تنظيم الاتحاد الاشتراكى .

(١) وقد أكد الزعيم بعد ذلك فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ هذا المفهوم بقوله : « وإذا كان الحزب يمثل مصلحة معينة فى أى وطن من الأوطان أو طبقة ، فإن الاتحاد الاشتراكى يتخطى مرحلة التعبير عن الفئة أو الطبقة لكى يعبر عن الإرادة السياسية لقوى الشعب العاملة المتحالفة داخله » .

وكان هذا إيذاناً بميلاد التنظيم السياسى القائم على تحالف قوى الشعب العاملة ليقود المجتمع إلى مرحلة الانطلاق العظيم بعد مرحلة التحول العظيم . . الانطلاق إلى التنمية المتواصلة وإلى توسيع إطار الديمقراطية وتعميق مضمونها وإلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . .

* * *

كان يوم إعلان الميثاق من أيام عبد الناصر الخالدة ، فقد زود الجماهير بوضوح فى الرؤية ، وبدليل للعمل الثورى .

« ووصل ما بين الكفاية والعدل ، وما بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، ما بين سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والإدارة الديمقراطية لهذه الوسائل المنتجة — ما بين أمان الإنسان على غده وقدرته على إبداء رأيه اليوم .

ووصل ما بين الحزب ضد الاستعمار والحرب ضد التخلف ، ما بين القضاء على الرجعية والقضاء على الفقر ، ما بين تذويب الفوارق بين الطبقات وحق الفرصة المتكافئة أمام كل مواطن .

ووصل ما بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والتقدم العلمى والفكرى الثقافى .

بل وصل الميثاق إلى أبعد من ذلك فى استخلاصه بوضوح لعبرة مرحلة التحول العظيم وما يستطيع أن تقدمه لخدمة مرحلة الانطلاق العظيم .

من استخلاص هذه العبرة صمم الميثاق على أن العمل الوطنى ، اجتماعياً وسياسياً لن يبلغ أهدافه فى مرحلة الانطلاق إلا تحت قيادة تحالف قوى الشعب

العاملة ، بديلاً عن تحالف الإقطاع ورأس المال
الذى سقط . . . بديلاً ليس غيره بديل (١) .

ولكن الزعيم صاحب الميثاق كان ينبه دائماً إلى أن الميثاق في
يدنا طريق إلى التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله إلى حاجز أمامه :
« إن الميثاق ليس نصاً جامداً . ولكنه أسلوب للحركة الشاملة . .
إن الميثاق يجب أن يكون أداة في يد تحالف قوى الشعب العاملة ولا
ينبغى أن يتحول إلى قيد عليها » .

وكرر هذا التنبيه بعد ذلك حينما قال بعد ترشيحه بالإجماع
رئيساً للجمهورية في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ لمدة الرئاسة التى تبدأ
في ٢٧ مارس ١٩٦٥ والتى كان المفروض أن تنتهى في ٢٦ مارس
سنة ١٩٧١ :

« ليس هناك طريق مسدود أمام الثورة . .
إن الثورة وهى مصلحة كل الشعب ، هى إرادة كل
الشعب . . وحمايتها هى القانون الأول لهذا المجتمع » .

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر يوم افتتاح مجلس الأمة في ٢٦ مارس

٢٥ مايو ١٩٦٣

مولد الوحدة الإفريقية

إن الخطوة الإيجابية الأولى نحو الوحدة
الإفريقية هي وحدة الفكر . ولا تتحقق
وحدة الفكر إلا باللقاء المباشر على أرض
الحيات .

جمال عبد الناصر

٢٥ مايو ١٩٦٣

مولد الوحدة الإفريقية

في ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، وفي ختام اجتماعات مؤتمر أديس أبابا ،
وقع عبد الناصر مع أربعة وعشرين زعيماً إفريقيًا ميثاق منظمة الوحدة
الإفريقية .

كان هذا اليوم بداية الطريق الطويل الذي كان عبد الناصر يتطلع
أن تسير فيه مصر إلى جانب مسيرتها نحو الوحدة العربية .
في السنوات الأولى من الثورة ، كتب عبد الناصر في كتابه فلسفة
الثورة يقول :

« إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا —
أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور
اليوم في أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض
ومائتي مليون من الإفريقيين .

لا نستطيع لسبب هام وبديهي ، هو أننا في
إفريقيا .

ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن
الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها
بالعالم الخارجي كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن
مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور
والحضارة حتى أعماق القارة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة .
ويبقى أيضاً أن السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده إلى أعماق إفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها .

والمؤكد أن إفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الأبيض الذي يمثل عدة دول أوربية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذي يجري في إفريقيا ونتصور أنه لا يمكن ولا يعني .
ولسوف أظل أحلم باليوم الذي أجد فيه القاهرة معهداً ضخماً لإفريقيا يسعى لكشف نواحي القارة أمام عيوننا ويخلق في عقولنا وعياً إفريقياً مستنيراً ، ويشترك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها .
وقد أعاد عبد الناصر بعدها عرض أفكاره في الميثاق حينما قال :
« إن شعبنا شعب عربي ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

إن شعبنا يعيش على الباب الشمالي لإفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

إن شعبنا ينتمي إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطني وهو أبرز سمات القرن العشرين .»

كان صوت عبد الناصر قد ارتفع في باندونج حينما انعقد أول مؤتمر آسيوي^(١) - إفريقي في ١٩ أبريل ١٩٥٥، مطالباً بتصفية الاستعمار في إفريقيا وداعياً إلى التعاون بين الشعوب الآسيوية والإفريقية .

ومضى عبد الناصر يدافع عن حق شعوب أفريقيا، فيقول بعد انتصار الشعب المصري في معركة بور سعيد : « إننا نطلب لها الحق في تقرير المصير ونطلب القضاء على التمييز العنصري فيها » (١) .

وكان لانتصار الشعب المصري في السويس معنى عميق بالنسبة للحركات التحررية في آسيا وإفريقيا ، فقد مضى ذلك العهد الذي كانت القوى الاستعمارية تملك أن تحشد الجيوش فيه وتوجه الأساطيل إلى ضرب حركات التحرر .

كانت أفريقيا قد استيقظت وبدأت شعوبها تحصل على استقلالها، ولكن عبد الناصر كان يرقب بحذر تحرك الاستعمار في أسلوبه الجديد لبسط سيطرته على البلاد التي استقلت حديثاً . ففي ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ كان يقول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة :

« لقد شهدت القارة الإفريقية نهاية صورة من صور الاستعمار منذ أربعة أعوام ، وتشهد القارة الأفريقية اليوم بداية صورة جديدة من صور هذا الاستعمار . وكانت السويس نهاية الاستعمار السافر المسلح ومقبرته ؛ واليوم نجد أن الكونجو بداية الاستعمار المقنع الذي لا يتورع حتى عن محاولة اتخاذ الأمم المتحدة ذاتها ، شعاراً يخفى وراءه مطامعه ويقوم من خلف ظهره بمناورات لتحقيق أغراضه » .

(١) من خطاب الرئيس في عيد النصر ببورسعيد في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ .

وقد ساهمت روح باندونج في إذكاء حركة الثورة الإفريقية ، فعقد مؤتمر في أكرا عاصمة غانا بعد مضي عام على استقلالها ، وكان شعاره « إفريقيا للإفريقيين » . وقد أجمع الرأي في هذا المؤتمر على تأكيد مبادئ باندونج .

وبعد سلسلة من مؤتمرات الشعوب الإفريقية ، عقد مؤتمر الدار البيضاء في المدة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ ، وشهده جمال عبد الناصر . كانت قد وقعت نكسة الكونغو نتيجة تأمر الاستعمار (١) بعد أن حصلت معظم دول إفريقيا على استقلالها .

وفي هذا المؤتمر عرض عبد الناصر سبع نقاط (٢) :

- ١ - إن المعركة ضد الاستعمار في الكونجو والجزائر هي جزء من المعركة ضد الاستعمار في القارة الإفريقية كلها .
- ٢ - إن مشاكل إفريقية جزء من قضية السلام العالمي . ومن ثم فإن التجاوب مع بقية الشعوب أمر حيوي .. ومشاكل نزع السلاح وتوجيه الطاقات الذرية إلى الأغراض السلمية ، يجب ألا تقل عن مشاكل تصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية .
- ٣ - إن التطوير الاقتصادي والاجتماعي لشعوب القارة هو ركيزة الكفاح الأفريقي ، وهو المعنى الأصيل للحرية المنشودة .
- ٤ - إنه يجب استخلاص الأمم المتحدة من براثن المؤامرات الاستعمارية . ويجب أن نجد الوسائل الكفيلة بحمايتها كأداة في خدمة السلام العالمي .

(١) خطاب الرئيس في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) خطاب الرئيس في مجلس الأمة عن مقررات مؤتمر الدار البيضاء في

- ٥ - إن نجاح أهداف الكفاح الأفريقي لا يتحقق بدفع إفريقيا إلى الحرب الباردة بين الكتل وإنما يتحقق إذا تحولت إفريقيا إلى أرض لقاء بناء ، والأمم المتحدة أسلم إطار لهذا اللقاء .
- ٦ - مع أن المسئوليات الكبرى أن نصون وحدة الزحف الأفريقي ، ظل الهدف الذى تسعى إليه الجمهورية العربية هو الهدف الأصيل لتحرير كل وطن عربى وتحرير كل فرد عربى سياسياً واقتصادياً .
- ٧ - إنه يجب أن نحدد لكل مرحلة من النضال الأفريقي نصيبها من الأهداف وهى مسألة هامة لتوكيد جدية الكفاح الأفريقي وواقعيته .



وكانت دلالة مؤتمر الدار البيضاء التى ركز عليها عبد الناصر ، أنه جاء ردًا على محاولات الاستعمار تقسيم القارة إلى إفريقيا عربية وإفريقيا سوداء . فلم تعد الصحراء الكبرى التى اعتبرها الاستعمار خطأ فاصلاً بين أقسام القارة ، « إلا جسراً يصل ويربط امتداد الأرض ويربط امتداد الأمل ويربط امتداد الكفاح تحقيقاً لهذا الأمل »

ونجح عبد الناصر فى أن يعلن هذا المؤتمر استنكار مادأبت عليه إسرائيل من مناصرة الاستعمار ، ثم ندد بها كأداة فى خدمته ، ودعا إلى الوقوف أمام خطرهما .

والتقى عبد الناصر فى هذا المؤتمر بزعماء إفريقيا البارزين .. التقى بنكروما وكان يعرفه من قبل ، وقابل لأول مرة أحمد سيكوتورى رئيس غينيا وموديبو كيتا رئيس مالى .

وبعدها بأشهر ، فى ٢٥ مارس ١٩٦١ ، عقد فى القاهرة المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية وشهده أكثر من مائتى زعيم إفريقي . وفى هذا المؤتمر قال عبد الناصر منبهاً إلى خطئين وقع فيهما الكفاح الأفريقي :

« النقطة الأولى : أن الكثيرين يبتنا تصوروا أن الاستعمار قد انتهى في إفريقيا وأنه تخلى عن مطامعه وبدأ يطوى أعلامه استعداداً للرحيل . هذا بينما كان الاستعمار عازماً على البقاء مصمماً على أن يحتفظ في يده بكل الأسلاب التي حرم منها أصحابها الحقيقيين . والنقطة الثانية : أن دول الاستعمار وحدثها مطامعها في موقف واحد متساند مترابط ، أما نحن فإن الحق الذي نناصره لم ينجح في أن يجمعنا على موقف واحد نصمد فيه ونعلم أن سلامة هذا الموقف هي سلامتنا جميعاً وسلامة الحرية . »

والتقى بعدها أقطاب دول ميثاق الدار البيضاء بالقاهرة في يونيو ١٩٦٢ ، وبعدها شهد عبد الناصر مؤتمر أديس أبابا الذي أعلن ميثاق الوحدة الإفريقية في ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

• • •

كان عبد الناصر يرى أن « قضية الحرية لا تتجزأ . وقضية الرخاء لا تتجزأ . وأن نضال شعوب آسيا وإفريقيا لا يجرى في عزلة عن نضال الأمة العربية » (١) .

فقد وقف إلى جانب شعب الكونغو كما وقف قبلها إلى جانب شعب الجزائر والشعوب العربية في شمال إفريقيا حتى تحررت . وقف إلى جانب نضال كينيا ، ووقف ضد محاولة الانفصال في نيجيريا . وأدان التفرقة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا .. وفي عام ١٩٦٥ زار غانا وغينيا ومالي ثم زار تانزانيا في سبتمبر ١٩٦٦ . كان عبد الناصر يندد دائماً بمؤامرات الاستعمار لعزل مصر عن إفريقيا

(١) من كلمة للرئيس في ٩ مايو ١٩٦٤ .

لمحاولة إيجاد تناقض مصطنع بين عروبة مصر وإفريقيتها ، ولمحاولة تصوير حوافز الوحدة العربية باعتبارها متعارضة مع حوافز الوحدة الإفريقية (١) .

واستطاع عبد الناصر أن يجعل من القاهرة قاعدة لنضال شعوب أفريقيا ، كما كانت قاعدة لنضال الشعب العربى .

لقاءات فى القاهرة مع زعماء إفريقيا .. رسائل إلى الشعوب الإفريقية فى كل احتفال بيوم أفريقيا .. مؤتمرات فى القاهرة .. كان أهمها عقد مؤتمر القمة الإفريقى الثانى فى ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، الذى شهدته رؤساء أربع وثلاثين دولة إفريقية . كما شهدته يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة .

فى هذا المؤتمر قال عبد الناصر :

« إن الخطوة الإيجابية الأولى نحو الوحدة الإفريقية هى وحدة الفكر ، ولا تتحقق وحدة الفكر إلا باللقاء المباشر على أعرض الجبهات .

إن الاقتراب الفكرى القائم على الفهم المشترك ، والاحترام المتبادل بيننا جميعاً هو أعظم قوة دافعة نمنحها لمنظمة الوحدة الإفريقية التى صنعناها فى أديس أبابا ..

لقد أنشأنا فى أديس أبابا كياناً لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وعلينا الآن أن نعطى هذا الكيان أعصابه وعضلاته القوية .. لكن تعميق الفهم المشترك هو ضمان أن تتحرك الأعصاب والعضلات القوية للمنظمة وفق

(١) من خطاب للرئيس عبد الناصر فى حفل استقبال الرئيس السنغالى سنجور فى ١٢ فبراير ١٩٦٧ .

إرادة متحدة ، فلا يكون هناك تناقض يؤدي إما إلى التمزق وإما إلى الشلل .

ومن بين هذه المؤتمرات أيضاً اجتماع في القاهرة في أبريل ١٩٦٧ حضره بومدين ونيريري وولد داده وممثل للرئيس سيكوتوري ، وصدر في ختامه بيان أدان السياسة الاستعمارية في روديسيا ، كما أدان العدوان في فيتنام وطالب بجلاء الإنجليز عن الجنوب العربي وأعلن تأييد حقوق الشعب العربي في فلسطين ، وطالب باتخاذ إجراءات دولية للتخفيف عن كاهل الدول النامية كما دعا إلى التقاء الأحزاب التقدمية في إفريقيا ، ليستمر النضال في دعم ومساندة حركات التحرر الوطني .

* * *

في زيارة الرئيس السنغالي سنجور للقاهرة وهو المفكر والأديب قال في خطاب ألقاه في الحفل الذي أقيم له في ١٢ فبراير مخاطباً الرئيس :

« مصر هذه القائمة على التوازن والانسجام بين البشر لا تزال مجسدة فيك على أكمل وجه ياسيدي الرئيس جمال عبد الناصر . فأنت من أعماق الصعيد ولكنك ولدت في الإسكندرية فبك توحدت مصر العليا ومصر السفلى . ومهما يكن من شيء فأنت منذ الحملة الفارسية على مصر ، أي منذ ٢٤٩٢ سنة على وجه التحديد ، إذا لم أخطئ في التقدير ، أول مصري صميم يصبح رئيساً لدولة مصر . وهذه الحقيقة وحدها كافية لتفسير القومية المصرية إن لم تكن وحدها كافية لتبريرها . تلك القومية التي تركت في شعب يعد بين شعوب إفريقيا أثقها ارتباطاً بأرضك ، فإنما فضائلك نابعة من مصر فيك . وإنما من خلال هذه المصرية أنك تريد أن ترسو بسفينتك كفاحك على شط الاشتراكية ذاتها . »

٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧

الرفض والإصرار

كان يوما ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧

بعثاً للثورة وتجديداً لشبابها وإلهاماً

لا يخبى وضوءاً لا يخبى أمام طريق

المستقبل .

جمال عبد الناصر

٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧

الرفض والإصرار

« هذه ساعة للعمل وليست ساعة للحزن.. وهو موقف
للمثل العليا وليس لأية أنانيات أو مشاعر فردية .
إن قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي
وليكن الله معنا جميعاً أملاً في قلوبنا وضياءً وهدى » .

بهذه العبارات ختم الزعيم عبد الناصر حديثه إلى الشعب .. ليلة
٩ يونيو ١٩٦٧ وهو يعلن تنحيه عن أى منصب رسمى وأى دور سياسى
وأن يعود إلى صفوف الجماهير كواحد منها .

استمعت الجماهير فى ذهول عميق إلى حديث زعيمها وبطلها .
ولم تنقضى ساعات إلا كانت الجماهير قد غطت الطرقات . كان شبح
الهزيمة ينجيم علينا .. وكانت مصر تعيش فى ظلام الغارات الجوية ..
ووسط أصدااء المدافع والقنابل خرجت الجماهير لا تلوى على شىء معلنة
بيعها لبطلها عبد الناصر ، تعبيراً عن تمسكها بكل ما كان يمثلها وماحقته
قيادته الثورية طوال خمسة عشر عاماً ، وتأكيذاً لإصرارها على الصمود
ومواصلة النضال حتى النصر .

وظلت الجماهير تهتف باسم عبد الناصر فى مظاهرات صاخبة طوال
الليل ، وطلع عليها يوم ١٠ يونيو وهى ما زالت تموج فى الطرقات مؤكدة
تمسكها بقيادة عبد الناصر وبنظامه الثورى . واتجهت الجماهير التى
زحفت من الأقاليم إلى دار زعيمها باكية هادرة تطلب منه أن يواصل

قيادتها . كانت حناجرها تدوى : « سنحارب .. سنقاوم » .

ولم تكن جماهير مصر وحدها هي التي خرجت في ٩ و ١٠ يونيو معلنة إصرارها على مواصلة النضال تحت قيادة عبد الناصر .. بل كانت جماهير الأمة العربية كلها .

واستطاع إيمان الشعب بزعيمه أن يحول قسوة الأيام التي عشناها بعد ٥ يونيو ومرارتها إلى طاقة تفجرت بالإصرار على المقاومة .. والنصر . ولم يكن هذا أول اختبار لصلابه شعبنا وأصالته ..

واجه هذا الاختبار إبان حرب السويس ، وواجهه حينما وقعت حركة الانفصال الرجعية ..

وفي كل مرة كان يواجه النكسة مع زعيمه بشجاعة ، بالنقد الصريح وبتخطي النكسة ..

وكانت إجابة الشعب يوم ٩ و ١٠ يونيو استفتاء جديداً على التفاف الشعب حول مبادئ عبد الناصر ..

• • •

وعقد مجلس الأمة جلسة طارئة في منتصف الليل ، أصدر فيها قراراً برفض تنحي الرئيس عن رئاسة الجمهورية :

« باسم تحالف قوى الشعب العاملة .. باسم الملايين الذين أشعلت فيهم بقيادتك الحكيمة الواعية أول قوس من نور على طريق حياتهم يوم ٢٣ يوليو .. باسمهم نقول لا .. لا .. أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا .. وستظل ما بقينا قائدنا ورئيس جمهوريتنا » .

واستمرت المسيرات الشعبية طوال اليوم ، وأحاطت الجماهير بمجلس الأمة بعد أن علمت أن الرئيس سيحضر إلى المجلس ليناقدش معه قراره .

ولكن وصول الرئيس إلى المجلس كان استحالة مادية ، وقد سدت الكتل البشرية جميع الطرقات المؤدية إليه .

وأمام ضغط شعبي غلاب قرر الرئيس أن يؤجل قراره بالتنحي . وفي الخطاب الذي أرسله عبد الناصر إلى مجلس الأمة قال :

« كنت أتمنى لو ساعدتني الأمة على تنفيذ قراري بالتنحي .. ويعلم الله أنني لم أصدر في اتخاذ هذا القرار عن أي سبب غير شعور المسؤولية تجاهواً مع ضميري ومع ما أتصور أنه واجبي .. وفي نفس الوقت فإن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لي أمر لا يرد .. لذلك فقد استقر رأيي على أن أبقى في مكاني وفي الموقع الذي يريد الشعب مني أن أبقى فيه .. حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعاً من أن نزيل آثار العدوان .. والأمر كله بعد هذه الفترة يجب أن يرجع فيه إلى الشعب في استفتاء عام » .

ثم أضاف الرئيس في خطابه :

« إنني لأشعر أن النكسة لا بد أن تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينة على عملنا .. على كثير من جوانب عملنا .

وأول ما ينبغي أن نؤكد به فهم واعتزاز وهو الواضح من الآن ، أمام عيوننا ، أن الشعب وحده هو القائد وهو المعلم وهو الخالد إلى الأبد » .

وفي ١٩ يونيو شكل الرئيس وزارة جديدة برياسته لمواجهة مقتضيات هذه المرحلة من النضال الوطني ، وتولى بنفسه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي .

لقد وصف عبد الناصر موقف جماهير الشعب يومى ٩ و ١٠ يونيو بأنه لم ينظر إليه كتكريم لشخصه وإنما اعتبره تصميماً على النضال وقال :

« ولقد رفعت صوتى أكثر من مرة محذراً من الاعتماد على الفرد ، لأن كل فرد له دوره يؤديه ويمضى ، ويبقى الشعب وحده من الأزل إلى الأبد . وإذن فمن هذه الناحية ليس عندي ما أقوله .. لقد كان موقف شعبنا يومى ٩ و ١٠ أكثر مما أستحق ، وأكثر مما يستحق أى فرد ، ولكنه بالنسبة لى كان يحمل معانى أخرى . معنى استمرار النضال ومعنى استمرار النضال الشعبى ، ومعنى استعداد الشعب لكل التكاليف والتضحيات ، ومعنى التصميم على المقاومة والصمود » .

هكذا قال الزعيم فى أول لقاء له مع الجماهير بعد ٩ و ١٠ يونيو بمناسبة العيد الخامس عشر لثورة ٢٣ يوليو ..

وأضاف الزعيم : « إن الشعب بهذا الموقف أجاب عن أهم سؤال كانت الحوادث تطرحه وهو : ما العمل ؟ إن الشعب أجاب بالتصميم وبالمقاومة وبالصمود والاستعداد لكل التضحيات . ولكن ذلك ليس نهاية وإنما هو بداية نجد بها أنفسنا أمام سؤال آخر : من أين نبدأ ؟

وفى الإجابة عن هذا السؤال قال عبد الناصر إنه ليس هناك طريق مختصر ، كما أن هناك عدة طرق لا بد إن نتحرك عليها فى نفس الوقت . هناك نضال بالعمل السياسى ونضال بالعمل الاقتصادى ونضال بالعمل العسكرى . وأول شيء هو إعادة البناء المصرى بسرعة باعتباره القاعدة الأساسية للمقاومة وهو جبهة الصمود .

ومضى عبد الناصر يقول متفاعلاً مع الجماهير : إن خسارة معركة

عسكرية لاتعنى ضياع النصر : مشيراً إلى تجارب من كفاح شعوب أخرى .

ثم قال :

● إن الشعب يطالب ببداية جادة وحازمة تتفق مع جدية الظروف التي تواجهها وحزمها .. وأنا معه .

● لا بد أن يتوقف الإسراف ، وتنتهى المظاهر ، وتكون هناك مقاييس للحساب ثواباً أو عقاباً .

● والشعب يطالب بوضع حد للامتيازات التي حصل عليها البعض بغير وجه حق .. وأنا معه .

● والشعب يطالب بالتكافؤ في التضحيات .. وأنا معه .

● لا بد من النقاء الثورى ، ولا بد من الطهارة الثورية .

وكان عبد الناصر يشير بعد ذلك إلى بعض العوامل التي شابت مسيرتنا الثورية وبعض العناصر التي انحرفت عن هذه المسيرة .

ثم رفع عبد الناصر هذا الشعار : يد تبنى ويد تحمل السلاح .

وفي أقل من عام كانت مصر قد انتهت من مرحلة نقد النفس ونقضت الغبار الذي لحق بها والذي كان من بين عوامل الهزيمة .

وفي الذكرى الأولى لخمسة يونيو الحزينة .. وجه الزعيم خطاباً إلى الأمة عرض عليها فيه ما تحقق إيجابياً خلال هذا العام . فالقوات المسلحة تعيد بناء نفسها ، والأمة العربية تملك من إرادة التصميم ما لم تملكه في يوم من الأيام ، والمقاومة الفلسطينية قد ولدت وقوى دورها في الكفاح ، والرأى العام العالمى أصبح يرى من حقائق الصراع العربى الإسرائيلى أكثر وضوحاً .

وأضاف الرئيس :

« إن العدو في هذه السنة خائنه ثلاث فرص محددة

تصور أنها سوف تأتيه بالنتيجة السياسية للعمل العسكرى
الذى بدأه يوم ٥ يونيو :

● فرصة مفاجأة الهزيمة .. وقد تصورهما من الناحية
النفسية والمعنوية قادرة على تحطيم إرادة المقاومة لدى
شعبنا وإجباره على الركوع . لكن جماهير ٩ و ١٠ يونيو
غيرت اتجاه التيار وكانت المفاجأة للعدو ذاته .

● فرصة الضغط الاقتصادى .. وقد تصور العدو أن هذا
الضغط سوف يحقق فعله فى شهر ديسمبر الماضى .. لكن
تضامن الأمة العربية وتكافلها إلى جانب المنجزات
الحققة التى بناها الشعب المصرى ، عززت كلها إرادة
المقاومة السياسية بسند اقتصادى سليم ومتين .

● ثم فرصة تمزق الجبهة الداخلية المصرية .. قد تصورهما
العدو قريبة من بداية هذا العام ، لكن العدو أخطأ فى
تفسير تملل الجماهير فى حين كانت هذه الجماهير
تطلب التغيير والتصحيح لإصراراً على مبادئها وأهدافها ،
فلقد ظن العدو أن هذا التملل بداية للتخلي ومقدمة للقعود .

* * *

إن الشعوب لا تعيش وتقوى ويشتد ساعدها بالانتصارات وحدها ،
بل بالحن أيضاً وبقدرتها على أن تجتاز الحن .

هكذا لم يستطع العدو أن يحقق هدفه من العدوان ، وهو أن يفرض
على شعبنا الاستسلام وأن يصفى الثورة العربية ، بل على العكس شهدت
والمنطقة العربية بعدها تغيرات عميقة .. شهدت ثورة السودان ، ثم ثورة
ليبيا ..

وقد قال عبد الناصر عن ذلك إنه (١) :

« بعد سنة ١٩٦٧ وبعد النكسة ، حينما قال الأعداء إن الأمة العربية قد تفتت وإن الأمة العربية قد انتهت. وإن روح القومية العربية قد ضاعت ، وإن الثورات التقدمية في طريقها إلى الزوال وفي طريقها إلى الانهيار . بعد هذا شهدت أرض الأمة العربية الثورة السودانية وقامت الطلائع من القوات المسلحة السودانية . الطلائع الوطنية ، وأعلنت الثورة وتحرير البلاد ، وقام قائد الثورة الأخ نميري يعلن الثورة السياسية .. وأيضاً الثورة الاجتماعية ، وصممت الثورة في السودان على أن تتحرر كلياً من النفوذ الأجنبي ، وعلى أن تعمل بكل طاقاتها في إطار التضامن العربي وفي إطار الوحدة العربية ، ومن أجل الحفاظ على استقلال وحرية الأمة العربية . »

وقال الرئيس عن ثورة ليبيا :

« شهدت الأمة العربية كيف قامت الطليعة للقوات المسلحة في ليبيا وأعلنت الثورة وأعلنت مبادئها : الحرية والاشتراكية والوحدة .. كيف قام الشعب الليبي يؤيد ثورته ويؤيد الطليعة التي قامت لتحريره ، يؤيد قواته المسلحة ، ثم كيف خرج مجلس قيادة الثورة بقيادة الأخ معمر القذافي ليعلنوا على الملأ أنهم صمموا على الكفاح وعلى النضال من أجل شرف ليبيا وحرية ليبيا ، ومن أجل شرف الأمة العربية وحرية الأمة العربية ، وصمموا بعد هذا على جلاء القواعد الأجنبية ، واليوم قبل

(١) من خطاب الرئيس في ٢٣ يوليو ١٩٧٠

أن تمضى سنة واحدة على الثورة الليبية شهدنا احتفالات الشعب الليبي في طرابلس وبنغازي بانتهاء القواعد الأجنبية الإنجليزية ومجلاء آخر جندي أمريكي أجنبي من أرض الثورة ، أرض ليبيا .

إننا ننظر لشعب ليبيا البطل وقادة ليبيا الأبطال ونقول لهم إنكم بعملكم هذا دعمتم الأمل للأمة العربية ، إنكم بنذائكم من أجل الحرية وعملكم على تحقيق حرية الوطن قد ساهمتم في حرية الوطن العربي ، وعملكم من أجل الحرية الاجتماعية قد ساهمتم في رفع شأن الوطن العربي ، وعملكم من أجل الوحدة إنما يحقق التضامن والقوة والمنعة بين أبناء الأمة العربية كلها .

• • •

كان يوما ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ بداية لطريق النضال في سبيل النصر .. « وبعثاً للثورة وتجديداً لشبابها وإلهاماً لا يخب وضوءاً لا يخبو أمام طريق المستقبل » (١).

ومضى عبد الناصر يتحرك نحو الهدف وهو تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين : مضى يكشف للرأى العام العالمى خطر الصهيونية المتحالفة مع الاستعمار على سلام العالم ومبادئ حقوق الإنسان .

وصدر قرار مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ مؤكداً عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب ومطالباً بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها .
وبرغم أن قراراً بوقف إطلاق النار كان قد صدر في ٩ يونيو ١٩٦٧ ،

(١) من بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

فإنه إزاء رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ، أعلنت مصر سقوط قرار وقف إطلاق النار وتجدد القتال مرة ثانية . « لأن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغيرها » ودعا عبد الناصر إلى تشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة .

ولم تكن المبادرة الأمريكية إلا عودة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذي كانت إسرائيل قد رفضت تنفيذه . ولم يكن قبولها إلا خطوة على طريق الكفاح المتعدد الجوانب الذي يخوضه شعبنا . فقد صدر قرار مجلس الأمن في ظروف جد مختلفة عن ظروف اليوم . صدر في وقت كنا قد فقدنا فيه الجانب الأكبر من قواتنا المسلحة ، كانت منطقة القناة تتعرض كل يوم لعدوان العدو ، دون أن نملك له ردعاً . أما اليوم فقد تغير الموقف . وأخذت قواتنا تسقط طائرات الفانتوم الأمريكية التي تحاربنا بها إسرائيل . وأصبحنا نتحرك من مركز القوة لا مركز الضعف .

وقد بين الرئيس ذلك في خطابه الذي ألقاه في العيد الثامن عشر للثورة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، آخر عيد نلقاه فيه بقوله :

« لقد كانت هناك عوامل كثيرة في صالح موقفنا القوى . أبرز عاملين في هذا الموقف : تزايد مقدرة قواتنا المسلحة على الردع ، العامل الثاني : تزايد الدعم السوفيتي السياسي والعسكري لنا نتيجة لتقدير الاتحاد السوفيتي السليم لعدالة نضالنا وأهمية هذا النضال بالنسبة لحركة التحرر الوطني في العالم .

ونحن نشعر الآن أن موقفنا أقوى وأنا لا نتحرك من موقف الضعف وإنما نتحرك من موقف القوة »
« ونحن لا نحتاج في هذا اليوم الغالي من أيام نضالنا

يوم ثورة ٢٣ يوليو ، يوم مرور ثمانية عشر عاماً على قيام هذه الثورة ، غير أن فنقل البصريين خطين على أرض وطننا لكي نعرف جوهر نضال هذا الوطن وأهداف هذا النضال ، والقوى التي تتحرك فيه وتدفعه . . . خط عند الجنوب بعرض النيل العظيم ، هو السد العالى الذى اكتمل بناؤه هذا اليوم . وخط عند الشمال بمحاذاة قناة السويس هو خط القتال الذى يخوض عليه الشعب المصرى والجيش الوطنى للشعب المصرى أشرف معاركه .. أعظم معاركه .. وبين ذلك الخط عند الجنوب بعرض نهر النيل أمام أسوان وبين الخط الآخر عند الشمال بمحاذاة قناة السويس ، فإن الوطن المصرى كله صامد مؤمن عامل بالجد كله وبالإخلاص والإيمان بالهدف . جبهة داخلية كان العدو وأصدقاء العدو ينتظرون أن تتشقق وتهار ثم تهاوى فإذا هى تزداد صلابة .. وإرادة كان العدو وأصدقاء العدو يتصورون أنها سوف تهتز وتضعف فإذا هذه الإرادة فى وقت الشدة أكثر ثباتاً وطاقة عمل بطولى يقوم بها الفلاحون والعمال من قوى هذا الشعب العامل (١) .

* * *

وكان آخر ما قاله عبد الناصر لنا :

« نحن نريد السلام ، ولكن السلام بعيد ، ونحن لا نريد الحرب ، ولكن الحرب من حولنا ، وسوف نخوض المخاطر مهما كانت ، دفاعاً عن الحق والعدل ، ولا

(١) من كلمة الرئيس فى ختام الدورة الرابعة للمؤتمر القومى العام للاتحاد

الاشتراكى فى ٢٦ يوليو ١٩٧٠ .

سبيل لتحقيقها إلا بطرد قوى العدوان من كل شبر
 من الأرض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ . . من القدس .
 من الجولان . من الضفة الغربية . من غزة . من سيناء .
 والحق والعدل ، لا سبيل لتحقيقهما غير استعادة
 الشعب الفلسطيني لحقوقه الشرعية ، ونخروجه من خيام
 اللاجئين ، ليدخل مدنه وقراه . ويعود مرة أخرى إلى
 قلب الحياة ، بعد أن أرغمته الظروف أن يبقى أكثر من
 عشرين سنة على هامش الحياة .

٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج للنضال الوطني

إن بيان ٣٠ مارس من وضع الجماهير ومن
صنعها . فقد كان صدى لصوت الجماهير
يومي ٩ و ١٠ يونيو حين خرجت الجموع معلنة
رفض الهزيمة ومطالبة بالصمود وبالوحدة الوطنية .
جمال عبد الناصر

٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج للنضال الوطنى

فى يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ألقى الرئيس عبد الناصر بياناً على المواطنين عرض فيه برنامج عمل محدد « يكفل وصولنا إلى الأهداف القريبة لنضالنا ويقرب منا يوم الوصول إلى الأهداف البعيدة لهذا النضال ، برنامج عمل لا تختلف فيه الاجتهادات ولا تتصارع الآراء ولا تتصادم القوى ، برنامج عمل نمسك به فى أيدينا وبعد أن يتحقق لقاء فكرنا عليه ، ثم نمضى على طريق الكفاح الطويل وفى يدنا خريطة للأفق الفسيح أمامنا ، ونخطة عمل لتقدمنا على هذا الأفق ، برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة التى حركت جماهر شعبنا إلى وقفها الحالدة يومى ٩ و ١٠ يونيو » .

ووصف عبد الناصر فى هذا البيان التغيير الذى تطالب به الجماهير بأنه « يجب أن يكون أكثر بعداً ، وأكثر عمقاً من مجرد استبدال شخص بشخص . إن التغيير المطلوب لا بد أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ ، وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسرون فى نفس الطريق الذى سبقه إليه غيرهم . إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكراً أوضح ، وحشداً أقوى ، وتخطيطاً أدق ، وبذلك يكون للتصميم معنى ، وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود ، نافذة وأصلة إلى هدفها » .

وتضمن برنامج العمل المقترح ، جانباً يتعلق بحشد كل قوا

العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر . وجانباً يتعلق بتعبئة كل جماهيرنا بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة من أجل واجبات التحرير والنصر ومن أجل آمال بعد التحرير والنصر . ومن ثم فقد دعا البرنامج إلى إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب ، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة الذي قاربت مدته الدستورية على الانتهاء ، كما دعا إلى تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة في تحقيق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطني في كافة مجالاته وإلى تدعيم بناء الدولة الحديثة في مصر التي لا تقوم بعد الديمقراطية إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا ، عن طريق إنشاء مجالس متخصصة على المستوى القومى سياسياً وفنياً لكى تساعد على الحكم . كما دعا إلى إعطاء دفعة للتنمية الشاملة وتدعيم القيم الروحية والخلقية وإطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية وتعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة ، وتوجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول وتوفير الحافز الفردى ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

وقدم البرنامج تصوراً للخطوط العريضة التى يقترح أن يتضمنها الدستور الدائم الذى يجب أن يكون معداً بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبى . وقد ركزت الخطوط الأساسية للدستور على تحقيق وتأكيد الانهاء المصرى إلى الأمة العربية تاريخياً ونضالياً ومصبوياً ، وعلى حماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها وعلى ربط الحرية الاجتماعية بالحرية السياسية وعلى قيام الدولة العصرية وتحديد واضح لمؤسسات الدولة وتأكيد أهمية العمل وضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحصانة القضاء وكفالة حق التقاضى ، وإنشاء محكمة دستورية عليا ووضع حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى .

وقد جرى الاستفتاء على هذا البرنامج في ٢ مايو ١٩٦٨ وجاءت موافقة الشعب عليه بما يشبه الإجماع . وأصبح وثيقة سياسية هامة إلى جانب الميثاق .

* * *

كان بيان ٣٠ مارس نقطة تحول هامة على طريق النضال من أجل المعركة « فلا ينبغي أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعركة ولا نداء أقدم من نداءها » .

ففي برنامج ٣٠ مارس :

الحرية من أجل المعركة .

والديموقراطية من أجل المعركة .

وبناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب من أجل المعركة

والوحدة الوطنية من أجل المعركة .

ومبادئ الدستور الدائم من أجل المعركة .

والتنمية الشاملة من أجل المعركة .

وحماية الثورة في ظل سيادة القانون .. من أجل المعركة .

وتعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة من أجل

المعركة .

وهذا في نظري هو الخط الأساسي الهام الذي يجب أن نتعمق

فهمه في برنامج ٣٠ مارس .

إن هذا الخط هو الذي يجعل من هذا البرنامج .. برنامجاً للنضال

الوطني .

وقد لا يكون مخططاً من يقول إنه برنامج يؤكد وحدة قوى الشعب

العاملة وتحالفها .

وقد لا يكون مخططاً من يقول إنه برنامج يؤكد الربط بين

الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية .
 وقد لا يكون مخططاً من يرى فيه برنامجاً لمهام اليوم وآمال الغد .
 ومع ذلك ، فإن فصل أى واحد من هذه العوامل عن الهدف ،
 قد يؤدي إلى فهم خاطئ للسمة الأساسية لهذا البرنامج .
 فالبرنامج قد حدد الهدف .. وهو التحرير والنصر .
 وكل ما عدا ذلك ، عوامل للوصول إلى هذا الهدف .

فهو يضع الديمقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية في خدمة هذا
 الهدف . وهو التحرير ، فلو اقتصر الأمر على رفع شعار الديمقراطية
 والاشتراكية فإذا تكون قيمته والعدو يحتل جزءاً من أرضنا ويهدد حريتنا
 ورزقنا ؟

وقد لا يكون مخططاً من يقول عن هذا البرنامج إنه أعاد تأكيد مبادئ
 أوردها الميثاق من قبل .. ألم ينص الميثاق على سيادة القانون وعلى الربط
 بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وعلى وحدة قوى الشعب العاملة
 وعلى وجوب أن يتم تشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب ؟

ومع ذلك ، فإن هذا البرنامج ليس مجرد تأكيد لمبادئ وردت في
 الميثاق ، بل إنه يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ويرسم الطريق إلى
 ذلك ويحدد زمن التنفيذ وخطواته ، والمبادئ التي تشيع في أبواب الميثاق
 يشدها هذا البرنامج معاً ليربطها بمعركة التحرير الوطني . فالميثاق يواجه
 ظروفاً عادية في حالة « سكون » ... والبرنامج يواجه ظروف المعركة .. في
 حالة « حركة » .

إنه مثلاً قد حسم التردد في طريقة تشكيل الاتحاد الاشتراكي .
 إنه يلتجئ إلى الجماهير في إعادة بنائه . فتحقيق الهدف لا يمكن أن
 يتم إلا بواسطة الجماهير وبمشاركتها الإيجابية ، والانتخاب هو وسيلة
 التعرف على آراء الجماهير . وقد جربت شعوب كثيرة إجراء انتخابات

وهي في قلب معركة التحرير .. وأعلنت شعوب كثيرة وهي في قلب المعركة البرنامج الذي تتجمع حوله قوى المقاومة والتحرير .
وبإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ديمقراطياً ، يصبح لمبادئ الميثاق مضمون يتفاعل مع الأحداث ولع إرادة الجماهير . وتصبح الجماهير هي الحارسة الحقيقية للثورة .

والبرنامج يقرر مبدأ الانتخاب من القاعدة إلى القمة ، ويحدد موعد الانتخاب بحيث ينعقد المؤتمر القوي العام وهو أعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي في ٢٣ يوليو القادم . وعندئذ تصبح بلحته المركزية التي ينتخبها في حالة انعقاد دائم . والمؤتمر الذي كان نظام الاتحاد الاشتراكي يفترض انعقاده كل سنتين والذي لم ينعقد منذ مؤتمر القوى الشعبية الذي أقر الميثاق ، يرسم له البرنامج مواعيد انعقاد كل ثلاثة أشهر ، لكي يتابع مراحل النضال ويوجهها ويصدر في شأنها ما يرى حتى يتم التحرير والنصر .

وهذا الجانب من البرنامج له مغزى هام . إن القيادة السياسية لا تتصرف وحدها ، بل إنها تطلب من جماهير الشعب أن توجه مراحل النضال ، أي أن تقرر بنفسها مصير المعركة .

كذلك يضع البرنامج ما أشار إليه الميثاق من خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي موضع التنفيذ . ويحدد طبيعته بوضوح بأنه طليعة مناضلة تقود العمل الجماهيري داخل الاتحاد الاشتراكي لا من خارجه . وبذلك تتحقق وحدة العمل السياسي داخل التنظيم الجماهيري الواسع .

والبرنامج يخلق الظروف الموضوعية اللازمة لتحقيق هدف التحرير الوطني . وهذه الظروف الموضوعية هي :

١ - الوحدة الوطنية التي تتأكد من خلال التنظيمات المنتخبة للاتحاد

الاشتراكي ، وهو الواجهة العريضة لتحالف قوى الشعب العاملة .
وهذه الوحدة هي التي تحول الاتحاد الاشتراكي في المرحلة الحالية إلى جبهة
للتحرر الوطني .

وداخل هذه الوحدة الوطنية يتأكد دور القوى العاملة في تحقيق
سيطرتها بالديموقراطية . كذلك فإن القضاء وحصانته . والقوات المسلحة .
وتفاعلها مع الشعب تأكيد لهذه الوحدة الوطنية .

٢ - الديمقراطية السياسية التي تتأكد بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي
بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، وتصبح بذلك ضماناً لأن تكون
سلطة الدولة خاضعة لتوجيه سلطة الشعب وليس العكس . كما تصبح
ضماناً لأن يكون دور الاتحاد الاشتراكي تعبيراً عن إرادة الجماهير
التي تنتخب تنظيماته الهرمية لا تعبيراً عن إرادة أفراد لم يتمتعن رأى
الجماهير فيهم .

٣ - مبادئ الدستور الجديد في تأكيدها على المكاسب الاشتراكية
بالمحافظة على النسبة المقررة بالميثاق للفلاحين والعمال في المجالس الشعبية
المنتخبة وإشراك العمال في إدارة المشروعات وأرباحها وفي تأكيدها على
دور العلم والتكنولوجيا وفي تأكيدها على أهمية العمل باعتباره المعيار
الوحيد للقيمة الإنسانية ، وتأكيدها على ضمانات الملكية العامة والتعاونية
والخاصة وأن يبين الدستور حدود كل منها ودوره الاجتماعي ، وفي
تأكيدها على ضمانات الحرية وسيادة القانون وإنشاء محكمة دستورية عليا .
وهي مبادئ تطمئن المواطنين اليوم إلى مايتظرهم في غدهم ، وتدعو إلى
تطوير العلاقات الاجتماعية من خلال القانون وحده ، الذي يغدو
تعبيراً صحيحاً عن إرادة تحالف قوى الشعب العاملة .

* * *

وكان طرح هذا البرنامج للاستفتاء العام عودة إلى جماهير الشعب التي

أعلنت يومى ٩ و ١٠ يونيو إصرارها على مواصلة النضال وفوضت الرئيس عبد الناصر بالتغيير .

ومضى عبد الناصر فى لقاءاته مع قوى الشعب العاملة ، تحدث إلى الفلاحين فى المنصورة يوم ١٨ أبريل ١٩٦٨ ، وإلى المثقفين فى جامعة القاهرة يوم ٢٥ أبريل . وإلى ضباط وجنود القوات المسلحة فى إحدى القواعد العسكرية يوم ٢٩ أبريل . وإلى العمال بكفر الدوار يوم عيد العمال فى أول مايو .

إن الخطب التى ألقاها فى هذه اللقاءات تعد مرجعاً هاماً يمكن التعرف منه على فكر الزعيم وتطلعاته حول بيان ٣٠ مارس ومقتضيات المرحلة الحالية وآمال المستقبل .

قال عن بيان ٣٠ مارس إنه من وضع جماهير الشعب ومن صنعها . وقد كان صدى مباشراً لصوت الجماهير يومى ٩ و ١٠ يونيو حين خرجت الجموع معلنة رفض الهزيمة ومطالبة بالصمود وبالوحدة الوطنية . وإن البيان خلاصة للحوار الذى دار فى وطننا منذ ٩ و ١٠ يونيو إلى ٣٠ مارس .

ومع ذلك فقد نبه الرئيس إلى أن البيان ليس نصاً مقدساً لا يجوز الإضافة عليه .. بل هو نقطة التقاء وبداية الطريق .

وتكلم الرئيس عن التزام المثقف . فقال إن المثقفين قوة تجمع عناصر متعددة ولكنهم لا يكونون طبقة تجمعها مصلحة واحدة . وقد يكون المثقف ملتزماً بمصالح الطبقة التى ينتمى إليها . وقد يتسع التزامه فيكون أشمل وأعم إلى الحدود الوطنية والقومية . وهذا هو العمل السياسى كما يجب أن يكون . بل قد يتسع التزام المثقف بعد هذا فيكون التزاماً بقضايا الإنسانية كلها .

ومضى يحلل ما يقصده بالالتزام فقال : إنه ليس ولاء لفرد ولا ينبغي

أن يكون وإنما الالتزام ولاء للشعب .
وفي آخر حديث له قبل الاستفتاء على البرنامج أشار الرئيس إلى
أن يوم الاستفتاء يصادف اليوم الذى قررت فيه إسرائيل أن تقيم استعراضاً
عسكرياً فى القدس . متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة والضمير العالمى
قائلاً :

« وفى اليوم الذى تسير فيه إسرائيل ثلثمائة دبابة فى
شوارع القدس العربية وتدفع ثلثمائة طائرة فى سماءها .. فى هذا
هذا اليوم يتوجه أكثر من ستة ملايين مصرى إلى صناديق
الاستفتاء ليقرروا إرادتهم واضحة حاسمة . لتثبت إرادتهم
أنها أقوى من هدير ثلثمائة دبابة فى شوارع القدس العربية
وأزير ثلثمائة طائرة تمزق سماء هذه المدينة الخالدة » (١) .

كان المغزى إذن من استفتاء بيان ٣٠ مارس عميقاً .. وقد وافق عليه
الناخبون بأغلبية تكاد تكون إجماعاً . إذ بلغت ٧,٣١٥,٧٣٤ صوتاً
مقابل ٧٩٨ صوتاً (٢) .

• • •

ومضى عبد الناصر فى طريق تنفيذ برنامج ٣٠ مارس . فأعيد بناء
الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة . وفتح باب العضوية
العامة لجميع المواطنين المقيدين فى جداول الانتخاب تأكيداً لطبيعة
هذا التنظيم كتحالف جماهيرى واسع .

وأعلن عبد الناصر قانوناً جديداً لنظام الاتحاد الاشتراكى فى
مايو ١٩٦٨ . وقد صدر بناء على نتيجة الاستفتاء وما تضمنه البرنامج

(١) من حديث الرئيس فى عيد العمال أول مايو ١٩٦٨ .

(٢) قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الاستفتاء ، الوقائع المصرية ،

العدد ٩٧ مكرر فى ٣ مايو ١٩٦٨ .

من تفويض للرئيس بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي .
 كما أصدر تعريفاً جديداً للفلاح والعامل بدلا من التعريف الذي
 وضعته لجنة الرد على الميثاق عند إعلانه . فقد كان تعريف لجنة الميثاق
 يدخل في مدلول الفلاح الذي يضمن له الميثاق نصف مقاعد المجالس
 الشعبية والسياسية من يحوز هو وأسرته ملكاً وإيجاراً لا يزيد على خمسة
 وعشرين فداناً ، فأصبح يشمل من لا تتجاوز حيازته هو وأسرته
 عشرة أفدنة . وكان تعريف لجنة الميثاق يدخل في مدلول العامل كل
 من تتوفر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية . ولكن التعريف
 الجديد استبعد خريجي الجامعات والمعاهد العليا والكليات العسكرية
 من بين فئات العمال حتى لو توافر الانضمام إلى نقابة عمالية . وبذلك
 تحقق ضمان تمثيل للفلاح والعامل الحقيقي (١) ، وكان هذا التعريف أساساً
 لانتخابات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، كما كان أساساً لانتخابات
 جديدة لمجلس الأمة التي جرت بعدها .

وبدأ المؤتمر القومي العام بعد تشكيله بالانتخاب أولى دوراته
 في ٢٣ يوليو ١٩٦٨ وانتخب بلحته المركزية التي انتخبت بدورها
 اللجنة التنفيذية العليا . كما انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للاتحاد
 الاشتراكي . وبشرت مؤسسات الدولة السياسية والدستورية في الاتحاد
 الاشتراكي ومجلس الأمة مسئولياتها .

* * *

وسيظل بيان ٣٠ مارس الوثيقة التي رسم بها زعيمنا الطريق إلى
 التحرير والتي فتحت بها أبواب الأمل في المستقبل . إنه الطريق أيضاً

(١) انظر للمؤلف :

الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية أم سلطة دولة ؟ من مطبوعات المركز العربي

للبحوث والإدارة (أراك) يوليو ١٩٦٨

إلى ضمان حماية الثورة في ظل القانون . ذلك الطلب الذي طالما أكد عليه الرئيس وهو يعلن : « إن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون دائماً أكبر من مراكز القوة وأعلى من إرادات الأفراد » (١) .

إنه الوثيقة التي حملها معه أنور السادات إلى مجلس الأمة وهو يرشحه رئيساً للجمهورية خلفاً للزعيم العظيم .. قائلا : « إنني جئت إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة ، هي بيان ٣٠ مارس أودعها فيه وأمشي ، قائلا لكم : هذا برنامجي وهذا برنامجي أيضاً لأنه إرادة الشعب » .

(١) من خطاب الرئيس في جلسة افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة

٢٧ ديسمبر ١٩٦٩

إعلان طرابلس

إننا قوة من دول ثلاثة متجاورة تجمع
مواردها وتجمع قوتها وتجمع الشعوب العربية
الموجودة فيها من أجل الأمة العربية .
جمال عبد الناصر

٢٧ ديسمبر ١٩٦٩

إعلان طرابلس

في يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ ، وفي طرابلس عاصمة الجمهورية العربية الليبية ، أعلن الرئيس عبد الناصر مع اللواء جعفر نميري رئيس مجلس الثورة السوداني والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة الليبي ، اتفاقاً التقت فيه الثورات الثلاث التقدمية ، ثورة ٢٣ يوليو وثورة ٢٥ مايو وثورة الفاتح من سبتمبر ، وكان بداية لتحول هام في المنطقة العربية .
جاء هذا الحدث التاريخي في أثر اجتماعات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالرباط قبلها بأيام ، ولم يسفر عن نتائج إيجابية محددة .
وسافر بعدها عبد الناصر إلى ليبيا ، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ . واستقبله فيها طوفان من البشر ، حينما وصل إليها يوم ٢٥ ديسمبر مع اللواء جعفر نميري قائد ثورة السودان .
وكان هذا الاستقبال كما وصفه عبد الناصر « موجها للأمة العربية كلها لأنه تعبير عن الأمن القومي لكل الشعوب العربية » .

كانت جماهير ليبيا تنادي بالصمود وتنادي بالقتال وتنادي بالتحريض وتنادي بوحدة الأمة العربية من أجل المصير المشترك .

وقال القذافي وهو يقدم الرئيس عبد الناصر للجماهير « إنها لحظة خالدة نلتقي فيها برائد القومية العربية والمعلم العظيم الذي ما زال صامدا رغم تضافر قوى الرجعية والصهيونية والاستعمار عليه » .

وبدأت بين الرؤساء الثلاثة محادثات لإيجاد صيغة للتعاون الكامل

بين بلاد الثورات الثلاث ، باعتبارها دولا عربية تعيش في منطقة جغرافية واحدة ولها تاريخ قديم يربط شعوبها ، وباعتبارها دولا تتحد أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانتهت هذه المحادثات إلى الاتفاق الذي أعلن بطرابلس يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ .

كان المغزى العظيم لهذا اللقاء أنه يقيم جبهة عربية ثورية تنطلق بقدرات ليبيا ومصر والسودان في تجانس حضارى . وأنه قد تم على أرض ليبيا التي تمكنت بفضل ثورتها ونضال وتصميم طلائعها الثورية من تصفية القواعد العسكرية الأجنبية . فهو بذلك كان تأكيداً لأن هذا النضال يوسع جبهتنا المقاتلة في وجه العدو وبه يتسع ميدان القتال ضده من القاهرة إلى طرابلس إلى الخرطوم حيث تحشد كافة الطاقات والإمكانات وصولاً إلى النصر ، وهو الرد الحاسم على الهزيمة ورفضها . كما أن هذا اللقاء كان دعماً مادياً للثورة الفلسطينية الباسلة والحق المشروع لشعب فلسطين في استعادة حقوقه .

فهذا الاتفاق على طريق الوحدة كان انطلاقة من الشعور الذى سبق للرئيس عبد الناصر أن رفعه ، وهو وحدة الهدف كطريق إلى الوحدة العربية^(١) .

وقد أكد اتفاق طرابلس أهمية العمل الموحد بين البلدان الثلاثة تحقيقاً لأهدافها المشتركة بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء . كما وضع خطوات مدروسة للتوصل إلى ذلك . فتعقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة

(١) من تعليق الرئيس عبد الناصر في خطابه يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤ على

فشل اتفاقية الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا عام ١٩٦٣ .

أشهر لمتابعة المبادئ والأهداف التي أعلنتها ثوراتهم وأمانى وتطلعات الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة . كما تنشأ بلجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأخطار الثلاثة مما يعود بالمنفعة المتبادلة على شعوبهم .

وتنفيذاً لاتفاق طرابلس التي الرؤساء الثلاثة في دورتين آخرين إحداهما في القاهرة في فبراير ١٩٧٠ والثانية في الخرطوم في مايو ١٩٧٠ . وشكلت بلجان ثمان مشتركة لخبراء الدول الثلاث، مهمتها تحقيق التعاون والتكامل بينها في كل المجالات . كما عقدت اجتماعات مشتركة بين الوزراء المختصين في الشؤون الخارجية وفي الاقتصاد والزراعة والصناعة والإعلام والتربية والتعليم .

وفي ٢٠ أبريل ١٩٧٠ وقعت اتفاقيتان : إحداهما للتكامل الاقتصادي والأخرى للتعاون الفني ، كما اتخذت خطوات لإقامة شركات زراعية مشتركة وخطوات لتوحيد مناهج التعليم .

لقد عبر الرئيس عبد الناصر عن أهمية السير في هذا الطريق بخطوات ثابتة ولكن حريصة فقال :

«حينما بدأنا اتفاق طرابلس آلينا على أنفسنا أن نكون حريصين في كل خطوة من الخطوات حتى لا نتمكن الاستعمار وحتى لا نتمكن الرجعية ، وحتى لا نتمكن أعداء الأمة العربية من أن يضلوا شعوبنا . وبهذا نجنب الأمة العربية انفصال الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا .
إننا نقاتل من أجل أمة واحدة ، من أجل وطن واحد ، ومن أجل شعب واحد ، ومن أجل عدو متكالب علينا جميعاً . ولكننا حين نكافح يجب أن نكافح بسلاح قوى قادر هو سلاح وعى الجماهير ، سلاح وعى

الشعب ، سلاح معرفة الجماهير لكل خطوة نتخذها .
ويجب علينا قبل أن نتخذ أى خطوة من الخطوات أن
نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية حتى لا يضل
الشعب من القوى الأجنبية والإذاعات الأجنبية . وحتى
لا ندخل فى معركة أخرى نعطي أعداء الأمة العربية
سلاحاً كاذباً يستخدمونه ضدنا ، ضد هذه الثورات التى
آلت على نفسها أن تسير فى طريق الحرية والاشتراكية
والوحدة .

هذا الدرس الذى أخذناه بعد انفصال الوحدة
الرائدة فى سنة ٥٨ ، يجب أن تكون الشعوب على وعى تام
بكل خطوة نتخذها .

وقد اتفقنا اليوم حينما اجتمعنا نحن رؤساء الدول
الثلاث على أن لا نأخذ أى خطوة من الخطوات قبل أن
نناقشها شعبياً وجماهيرياً بواسطة الشعب فى كل بلد
من البلدان الثلاثة ، وبواسطة الجماهير حتى نحصن
الجماهير ضد قوى الاستعمار وحتى نحصن الجماهير
ضد القوى التى حاولت دائماً أن تضعنا فى مناطق النفوذ
وتحاول دائماً أن تضعنا فى مناطق النفوذ .

ونحن نعتقد بعون الله وبكم أننا سنسير فى اتفاقنا ،
اتفاق طرابلس الذى وقع فى ديسمبر من العام الماضى
خطوة خطوة ، كى نحقق مصالح الأمة العربية كلها .
إننا نكون قوة من دول ثلاث متجاورة تجمع
مواردها ، تجمع قوتها وتجمع الشعوب العربية الموجودة

فيها من أجل الأمة العربية ومن أجل قوتها ومن أجل
الدفاع عن هذه الدول : ومن أجل البناء ومن أجل
التعمير ، ومن أجل تعويض ما فات .

* * *

كان عبد الناصر يدعو في نضالنا ضد العدو الإسرائيلي وضد الاستعمار
إلى « وحدة القوة وقوة الوحدة في نفس الوقت » .
وقد بين عبد الناصر مغزى وقيمة نجاح ثورتى ليبيا والسودان ، في
تحقيق هذا الطلب فقال (١) :

« إن حيوية الأمة العربية — رجالها ، نساؤها ،
شبابها ، أطفالها — تضغط تلقائياً ، وتحدث بقوة التطور
ذاته معجزات هائلة .

ويكفى أن نتمثل معنى قيام ونجاح الثورة في ليبيا
وأن نتذكر مشاعرنا عندما صدر البيان الأول بقيام
الجمهورية العربية الليبية .

ليس هناك دليل على حيوية الأمة العربية مثل
هذا الدليل .

وليس هناك مقياس لمدى ضغط هذه الحيوية على
التطور مثل هذا القياس .

ثم نضع الأمور في نصابها الصحيح حين نتأكد أن
تحقيق الذات القومية في ليبيا ، وأن الإصرار على الاشتراك
في معركة المصير كانت أقوى الأسباب التي حركت
الأخ العقيد معمر القذافي ورفاقه الأبطال من أعضاء

(١) من خطاب الرئيس في افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة الحالي
في ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

مجلس قيادة الثورة الليبي إلى مخاطرة عظيمة كان قبولها عملاً من أشرف الأعمال وأنبلها ، وجاء نجاحها ضرباً من المعجزات .

ويكفي أيضاً أن نتمثل معنى الثورة في السودان وتقدم عناصر شابة مقاتلة إلى تسلم زمام السلطة ، والتقدم برجولة نحو مسئوليات المرحلة .

* * *

ومضت الثورتان في طريقهما نحو توفير الظروف الموضوعية التي تساعد على تحقيق هذه الوحدة .

تخلصت ليبيا من القواعد الأجنبية في أرضها وافتتح الطريق بذلك أمام التزامها بسياسة وطنية مستقلة . كانت تقيّد هذه السياسة في عهد الملكية معاهدة صداقة وتحالف وقعت مع بريطانيا في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ تسمح لقوات بريطانيا بأن تستعمل بعض المناطق فيها استعمالاً غير [منقطع للأغراض العسكرية ، وكانت مدة هذه المعاهدة عشرين سنة . ومع أنه كان في الإمكان وفقاً لشروطها إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات من توقيعها - لكن الحكومة الملكية لم تستعمل هذه الحق متوهمة أن في وجود القوات البريطانية حماية للعرش الملكي ! وكانت سياسة ليبيا تقيدها أيضاً معاهدة أخرى مع الولايات المتحدة وقعت في ٩ سبتمبر ١٩٥٤ تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية على إقليمها كان أشهرها قاعدة هويلس بطرابلس ، وكانت مناورات حلف الإطلنطي تجري في الأراضي الليبية .

وكان عبد الناصر يرقب بقلق وجود القواعد الأجنبية على إقليم ليبيا . وحينما أرف الموعد الذي كان يمكن فيه لليبيا أن تطلب إعادة النظر في

معاهدتها مع بريطانيا ، قال جمال عبد الناصر محذراً (١) :

« واحنا النهاردة بتمنى لليبيا أنها تزيد ثروتها القومية ، ولكن نتمنى أيضاً لها أن تزيل القواعد الأجنبية لأن القواعد الأجنبية خطر على ليبيا وعلى الأمة العربية كلها ، إن بريطانيا تحاول الآن تجديد الاتفاقية المعقودة مع ليبيا . الاتفاقية المعقودة مع ليبيا انتهت . بريطانيا تحاول بكل الوسائل تجديد هذه الاتفاقية ، تحاول أيضاً بتجديد هذه الاتفاقية أن تحتفظ بقواعد عسكرية في ليبيا ، نحن نشعر أن تجديد هذه الاتفاقية هو تمكين الاستعمار البريطاني في الأرض العربية ، والأمة العربية . وهو تعريض الشعوب العربية ، وتعريضنا إحناباللدات لخطر العدوان ، لأن بريطانيا الى اعتدت علينا سنة ٥٦ والى النهاردة بيأسف رئيس وزرائها أنه مضربناش سنة ٥٦ ومكملش غزوه ، لا يمكن أن نطمئن إليها ، أو الى سياستها لأن بريطانيا بتأييد إسرائيل ، ولأن أمريكا تؤيد إسرائيل ، ولأن العرب كلهم ضد إسرائيل ، فإذا وقفنا ضد إسرائيل إيه الى يخلينا نطمئن أن أحنا ما ننضربش من القواعد الأمريكية ، والبريطانية الموجودة في ليبيا ، يجب أن تصفى هذه القواعد ، فتمنى أن نحتفل جميعاً مع ملك ليبيا بإنهاء هذه القواعد ، وجلاء آخر جندي أجنبي عن ليبيا » .

وقد حققت ثورة الفاتح من سبتمبر لليبيا سيادتها الحقيقية حينما

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة عيد الوحدة في ٢٢

قامت بتصفية القواعد الأجنبية فيها . وكان لهذا الحدث أهميته التي وصفها عبد الناصر قائلاً (١) :

« كنا أيها الأخوة في الخط الأول . وكانت القواعد هنا في ليبيا تهديداً لنا ، أما اليوم فقد عادت القواعد لكم فقد أصبحت سنداً لنا وسنداً للأمة العربية كلها . وأنا أقول لمعمر القذافي ولإخوة معمر القذافي وللضباط الوجدويين الأحرار ولطلائع الثورة من القوات المسلحة والشعب الليبي . الشعب الذي ناضل على مر السنين والأيام . أقول لهم إن الأمة العربية لن تنسى لهم هذا الصنيع فقد حولت الآن قواعد عدوانية إلى قواعد تساند الأمة العربية .

ومضت ليبيا الثورة تستكمل تحريرها الاقتصادي فقامت بتحويل جميع المصارف الأجنبية العاملة فيها إلى شركات ليبية وطنية مساهمة تحقيقاً لسيطرة الدولة على المصارف لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . واتخذت موقفاً حازماً تجاه شركات البترول الأجنبية ، مطالبة بإعادة النظر في عقود امتياز البترول السابقة . وسجلت الثورة مبادئها في الإعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في ديسمبر ١٩٦٩ مؤكداً على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبيين وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي ، مؤكداً على دعائمي الاشتراكية من كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع .

وفي السودان نجحت ثورة مايو في تصفية النفوذ الأجنبي . كانت سياسة جمال عبد الناصر منذ أول أيام ثورة يوليو ، أن يعاون السودان على بلوغ استقلاله ، وأن تكون علاقته بمصر علاقة الشقيق . فிகفل للسودان حق تقرير مصيره باتفاقية ٢٤ فبراير ١٩٥٢ التي عقدت مع بريطانيا

(١) من خطاب الرئيس في بنغازي يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٠ .

قائلا : « إننا نترك للسودان حق تقرير المصير فإنه واصل إلى حريته ». وفي يناير ١٩٥٦ أصبح السودان مستقلا وعضواً بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ولكن الاستقلال وحده لا يكفي ، بل كان لابد لتأمين هذا الاستقلال من مقاومة تسلل الاستعمار الجديد . وحينما تخلصت السودان بثورة أكتوبر ١٩٦٤ من الحكم العسكري الفاشي الذي بدأ في نوفمبر ١٩٥٨ ، ثم انتكست الثورة بعدها تطلعت الجماهير إلى التصحيح الذي قامت به ثورة مايو ١٩٦٩ التقدمية نحو تصفية النفوذ الأجنبي وتصفية الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ثم كان قرار السودان بتأميم المصارف والتكتلات الأجنبية في التجارة الخارجية الذي أعلنه اللواء جعفر نميري بمناسبة الاحتفال بالعيد الأول لثورة مايو ، خطوة هامة على طريق البناء الاشتراكي . وهو يبدو أكثر تمسكاً مع مقتضيات التنسيق والتكامل الذي عبرت عنه اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني اللتان وقعتا بالقاهرة في ٢٠ أبريل ١٩٧٠ . فسيطرة الدولة على قطاع المصارف مما يسمح بخلق الشروط الموضوعية الكفيلة بإنجاح هذا التنسيق والتكامل بين البلاد الثلاث بما يدعم التنمية الاقتصادية فيها ويزيد حجم التبادل التجاري بينها وينسق سياستها إزاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية ويسهل تسوية مدفوعاتها ويفتح المجال لإقامة مشروعات مشتركة ، وإنشاء مصرف مشترك للتكامل الاقتصادي .

وقد تجلّى تضامن الثورات الثلاث حينما وقعت فتنة مارس ١٩٧٠ في السودان . فوقفت الثورتان المصرية والليبية إلى جانب ثورة السودان ، بحكم تضامن الثورات الثلاث وإحساسها بمسئوليتها في المرحلة الراهنة .

وتجلّى هذا التضامن حينما بدأ العقيد القذافي جهوده لتكون المعركة ضد إسرائيل معركة على المستوى القومي العربي كله . كما بدأ

التنسيق بين سياسة البلدان الثلاثة في تحركاتها السياسية على خريطة العالم العربي ، بعد المبادرة الأمريكية وتجاه الأحداث الدامية التي وقعت في الأردن خلال شهر سبتمبر الماضي .

* * *

وسیظل صوت إعلان طرابلس . . عالياً مدوياً ، كما كان يريدہ
عبد الناصر .

فقد قال لنا النمری :

« إن أنظار العروبة جمعاء تتجه نحوكم وكلها
ثقة بأنكم أنتم جمال . . في حمل الراية الشريفة التي ظل
ممسكاً بها حتى جاد بآخر نفس من أنفاسه . . راية معاداته
الاستعمار والصهيونية . . راية القتال المسلح حتى
النصر . . راية التحرر والتقدم والاشتراكية . . راية الوحدة
العربية . »

وقال لنا القذافي :

« أقول لكم أيها الإخوة إن الجمهورية العربية
الليبية معكم بكل ما لديها معنوياً ومادياً . . إنكم
لستم وحدكم في المعركة . . إننا معكم أكثر قرباً إليكم
أكثر مما كان . . وسوف تكون أرض الجمهورية العربية

(١) من الكلمة التي وجهها اللواء نمری إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة

يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ .

(٢) من الكلمة التي وجهها القذافي الى شعب الجمهورية العربية المتحدة

يوم ٢ أكتوبر ١٩٧٠ .

الليبية امتداداً لأرضكم التي تدور عليها معارك التحرير
والقتال . وسوف تكون عمقاً لكم وقلباً ، .

• • •

وكانت هذه أمنية عبد الناصر حينما أعلن مع الزعيمين نميري والقذافي
اتفاقية طرابلس على الطريق السليم نحو الوحدة العربية .

٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

الوداع الأخير

ماذا تقولون ؟

في كل دقيقة يمكن أن يقتل عشرات من
الرجال والنساء والأطفال في عمان . .
ألا ترون أننا في سباق مع الموت ؟

جمال عبد الناصر

٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

للوداع الأخير

في يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ ، وبعد أيام مضيئة حافلة بالعمل الشاق وبالمعاناة والأمل - توصل عبد الناصر إلى اتفاق مع الرؤساء الذين اجتمعوا في القاهرة لوضع حد للصدام المروع الذي كان قد جرى في الأردن في الأيام السابقة ، بين المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية .

كانت الأزمة قد انفجرت في الأردن يوم ١٦ سبتمبر بعد أن شكلت حكومة عسكرية أعلنت الأحكام العرفية وطلبت من منظمات المقاومة أن تسلم أسلحتها . . واتسع الصدام فدمرت المنازل والمخيمات ، ولم تسلم حتى المستشفيات . . وقتل آلاف من الرجال والأطفال والنساء . . وتشرد الآلاف . . والجريح منهم يئن من جراحه ولا يجد من يسعفه .

ولم يكن يدور بخلد أي عربي أنه سيأتي وقت محزن تضطر فيه المقاومة إلى أن تدافع عن نفسها لاضد الأعداء الطبيعيين للشعب العربي . . بل ضد بعض إخوانهم من العرب

وحينما بدأت بوادر الأزمة ، كان البطل في مرسى مطروح للاستشفاء ، وهناك قدم إليه رفيق عروبه معمر القذافي . . وقطع الرئيس إجازته القصيرة ليعود إلى القاهرة ويواجه الموقف العصيب . ثم توجه الرؤساء الثلاثة عبد الناصر والقذافي والقمي رسالتين إحداهما إلى الملك حسين والأخرى إلى ياسر عرفات ، وكلفوا الفريق محمد صادق بحملها إليهما .

كان ما يؤرق عبد الناصر ، أن تسفك دماء عربية ، وأن تتحول الجبهة الشرقية من جبهة حرب مع العدو إلى جبهة حرب أهلية بين العرب يتفرج العدو عليها .

كان عبد الناصر يرى أن استمرار هذا التزيف عار على الأمة العربية كلها ، عليها أن تحول دونه . وأنه أيًا كانت أي تجاوزات من بعض منظمات المقاومة فإن تأييد المقاومة الفلسطينية هذه مسألة مبدأ لا يمكن التنصل منه ولا يمكن السماح تحت أي ظرف بتصفية حركتها .

وكان الهدف الأساسي عنده هو وقف الاشتباكات فوراً وبغير إبطاء وبعد أن أدت جهوده إلى قرار بوقف إطلاق النار . . ما لبث الصدام أن تجدد بعد ساعات من إعلان القرار .

واقترحت تونس أن يعقد في القاهرة مؤتمر قمة عربي ، ووافق الرئيس على ذلك . في هذه الأثناء كانت إسرائيل قد بدأت تتحفز إلى التحرك ، وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تعد العدة للتدخل .

وبدأت اجتماعات القمة على الفور يوم ٢٢ سبتمبر . وازداد تدهور الموقف بعد أن اتهمت الأردن سوريا بأن قواتها تتدخل مساندة للفدائيين ، وبعد أن اتهمت سوريا الأردن بأن مدرعاتها توغلت داخل أراضيها ، وبعد أن تحالفت عناصر متعددة الاتجاهات على عرقلة الجهود التي تبذلها الجمهورية العربية المتحدة من أجل وقف تدهور الموقف . واعتقل بعض زعماء المقاومة . وفي كل يوم يسقط مئات القتلى من المدنيين رجالاً ونساء وأطفالاً ، وشمل الخراب عمان . . وامتد اللهب يحرق مدناً أخرى .

وفي القاهرة اجتمع مع عبد الناصر سبعة من رؤساء الدول العربية . . ورئيس وزراء تونس .

واعتبر الاجتماع مستمراً لمواجهة الموقف في صورة « مجموعة عمل » . وأوفد الرؤساء إلى عمان وفداً برئاسة اللواء نعيمى مرتين للتباحث مع الملك

حسين ومع ياسر عرفات . ويعود الوفد ثم يسافر ثانية خلال ساعات . .
« فقد كنا في سباق مع الموت » .

هكذا قال عبد الناصر حينما طلب منه أطباؤه أن يخفف قليلا من
الجهد المضني الذي كان يبذله « ماذا تقولون ؟ في كل دقيقة يمكن أن
يقتل عشرات من الرجال والنساء والأطفال في عمان . . ألا ترون أننا في
سباق مع الموت ؟ » (١) .

ووصل ياسر عرفات إلى القاهرة مساء ٢٥ سبتمبر . . وبعث عبد الناصر
إلى الملك حسين برفيقة يبلغه ما انتهى إليه رأى الرؤساء أن يعقد الرئيس نميري
مؤتمراً صحفياً يطرح فيه تقريره عما يجري في الأردن على رأى العام العربى ،
ونختم هذه البرقية التاريخية بقوله : « إننا نشعر بحزن شديد أن تصل الأمور
بيننا إلى هذا الحد . . ولكن ما يجرى الآن لا يترك لنا مجالا لغيره . .
فالحق أحق أن يقال . . وسنبقى أمتنا دائما أكبر من كل شر وأقوى من
كل تدمير » .

ويصل الملك حسين إلى القاهرة . . وكان يوماً حافلاً . . لعب
عبد الناصر فيه آخر أدواره التاريخية الحاسمة .

قال في الاجتماع إن الحساب على ما يجرى لا يمكن أن يضيع . .
وإن الأمة العربية والتاريخ سوف يحاسبان . . ولكن هذا الاجتماع يجب
أن يوجه إلى وقف ما يمكن أن يحدث بدلا من الوقوف أمام ما حدث ،
وخصوصاً أن هناك شهداء بغير قبور وجرحى بغير دواء وأطفالا بغير أمن
ولا بيت ولا طعام . .

وفي مساء ٢٧ سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق بإنهاء العمليات العسكرية

(١) محمد حسنين هيكل ، مقال بصراحة ، ملحة الصراع مع الألم ،

جريدة الأهرام ٩ أكتوبر ١٩٧٠ .

من الجانبين فوراً ، وسحب القوات الأردنية من عمان إلى قواعدنا الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان على أن تنقل إلى أماكن تلائم العمل الفدائي . مع عودة الأوضاع العسكرية والمدنية في إربد وغيرها من المدن إلى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة . كما تقرر تكوين لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق يرأسها الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس وتضم إليها ممثلاً للسلطة الأردنية وآخر للمقاومة ، ويتبع هذه اللجنة العليا ثلاثة مكاتب ، أحدها عسكري لمراقبة وقف إطلاق النار ، والآخر مدني للشئون غير العسكرية التي تهم الطرفين والثالث مكتب للإغاثة للإشراف على توزيع المؤن والمساعدات العربية .

على أن أهم ما تضمنه الاتفاق ، هو أن تكون قرارات هذه اللجنة ملزمة نهائياً لكل من الطرفين ، على أن تتخذ الدول العربية إجراءات موحدة وجماعية ضد أي طرف يخل بأي بند من بنوده أو يعرقل تنفيذه .

* * *

ولم تكن هذه أول مرة تعقد فيها اجتماعات عربية للقمة . كان عبد الناصر هو أول من استحدث مؤتمرات القمة كصيغة جديدة لوحدة العمل العربي تجاه إسرائيل ، يحتفظ الكل فيه بمواقفهم واحتمالاتها ولكن يلتقون على خط واحد بالذات يصبون عنده كل ما يمكن أن يتوافر لديهم من إمكانيات (١) .

كانت الدول العربية تواجه خطر مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن . . فدعا جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي عقد في القاهرة في يناير ١٩٦٤ وتلاه مؤتمر آخر عقد في الإسكندرية في سبتمبر من نفس العام . وفي هذين المؤتمرين تأكد قيام الكيان الفلسطيني . فأعلن الميثاق القومي الفلسطيني في ٢٨ مايو ١٩٦٤ وقامت منظمة التحرير

(١) من خطاب للرئيس في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني . ثم كان مؤتمر الدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥ ، ومؤتمر الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ وما كانت له من آثار هامة في معركة الصمود الاقتصادي . . ثم مؤتمر الرباط في ديسمبر ١٩٦٩ . . وأخيراً هذا الاجتماع الذي جرى على مستوى القمة . . والذي كان آخر اجتماع يشهده عبد الناصر . .

* * *

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها عبد الناصر لحسم أزمات الصدام مع المقاومة .

حينما تفجرت أزمة دامية في لبنان بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في أواخر أكتوبر ١٩٦٩ ، لم يكن في وسع عبد الناصر أن يترك الأزمة للمصادفات فتدخل من موقع المسئولية وبحكم المركز القيادي للجمهورية العربية في النضال المعاصر . . وحسمت الأزمة في القاهرة .

وكانت أنظار العرب تتجه إليه كلما تجددت الأزمة بين المقاومة والسلطات الأردنية . كانت تجد عبد الناصر ليقول : « إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليعرف مكانه ويعرف اتجاه رصاصه ، كما أن هذه الأمة تحتاج إلى وحدتها وإلى تجميع كل طاقاتها القتالية » (١) .
وكان يقول (٢) :

« إن المقاومة الفلسطينية — وهذا ما يجب أن يعرفه الكل ويلتزموا به إيماناً و يقيناً — جاءت لتبقى وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطيني وحتى تتأكد

(١) من برقية له إلى السيد ياسر عرفات إبان أزمة سابقة في يونيو ١٩٧٠ .

(٢) من خطابه في جلسة افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة الحالي

في ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لأمتة العربية . ولم يعد في مقدور أحد أن يقمع المقاومة الفلسطينية فضلاً عن أن يحاول تصفيتها . ولم يعد في مقدور أحد أن يعيد مشكلة اللاجئين إلى سيرتها الأولى — التي طال الادعاء بها — كمشكلة لاجئين أو كمجرد قضية إنسانية — القضية بالدرجة الأولى أصبحت قضية شعب له وطن . . والقضية بالدرجة الأولى أصبحت قضية وطن له شعب .

كان يرى أن المقاومة استطاعت أن تحول الشعب الفلسطيني من شعب من اللاجئين إلى شعب من المقاتلين وأن العمل الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على كل العالم . وكان يدعو منظمات المقاومة إلى أن توحد عملها وتوحد أهدافها ، حتى يمكن لها أن تحبط مؤامرات الاستعمار (١) .

فقد كانت فلسطين دائماً في قلبه منذ كان طالباً يخرج في المظاهرات يندد بوعد بلفور . . ومنذ كان ضابطاً يحارب في خنادق عراق المنشية وفي الفالوجة . . ثم يكتب في فلسفة الثورة بعد قيامها أنه حينما كان يقاتل في فلسطين كان مقتنعاً بأنه لم يكن يقاتل في أرض غريبة ولم يكن القتال انسياقاً وراء عاطفة وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس .

ويوم يكتب تاريخ الثورة العربية سيعرف العالم أنه ليس هناك علم شريف يرفرف على الأرض العربية إلا كانت يد عبد الناصر أولى الأيدي التي امتدت لتساعد على إقامته . . وشهادة التاريخ مبرأة من العقْد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان . .

وقد كانت يد عبد الناصر أول يد تمتد إلى علم المقاومة الفلسطينية تساعد على إقامته . .

(١) من خطابه في العيد الثامن عشر للثورة ، يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

وحيثما نجح في أن يصل إلى اتفاق بين السلطة الأردنية والمقاومة وقع عليه الرؤساء مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ لوقف نزيف الدم الذي كان يجري في الأردن .. قال « أحمد الله أن رأوا الرشد » ..
وبدأ يودع الملوك والرؤساء العرب الذين شهدوا الاجتماع التاريخي ..
وكان لا بد له أن يقوم بالواجب إلى النهاية ..
وكان وداع أمير الكويت ، آخر واجب رسمي قام به .. كان هو للوداع الأخير .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

صور الأيام الخالدة

إن حياة أى إنسان وديعة خالقه ، يستردها حين تشاء إرادته .
ومن ناحية أخرى فلقد كنت أدرك أننى أتعرض لمفاجآت
لا أحصرها طوال مرحلة التحول العظيم .
ولم تكن بى خشية على نفسى ، فإننى أقدر مسئولية ما فعلت
منذ اليوم الذى بدأ فيه العمل لتنظيم الثورة .
لكن الخشية كانت على وطنى .

جمال عبد الناصر



٢٣ يولية ١٩٥٢

الثورة . . . الشعب والجيش



٩ سبتمبر ١٩٥٢

الإصلاح الزراعي . . . توزيع الأرض على الفلاحين



۱۸ آپریل ۱۹۵۵

بہ نکلونج . . . زعماء علم الانجیلز فی بیرونی . ناصر - سرور - قیصر



١٨ يونية ١٩٥٦
يوم الجلاء . . . عبد الناصر يرفع العلم في بورسعيد



٢٦ يوليو ١٩٥٦

تأميم قناة السويس . . عبد الناصر يعلن على الشعب استرداد القناة



أول فبراير ١٩٥٨
الوحدة . . عبد الناصر مع شكرى القوتلى وأنور السادات



١٩١٠

الملك فيصل مع زوجته وبناته

مجلس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجزائر

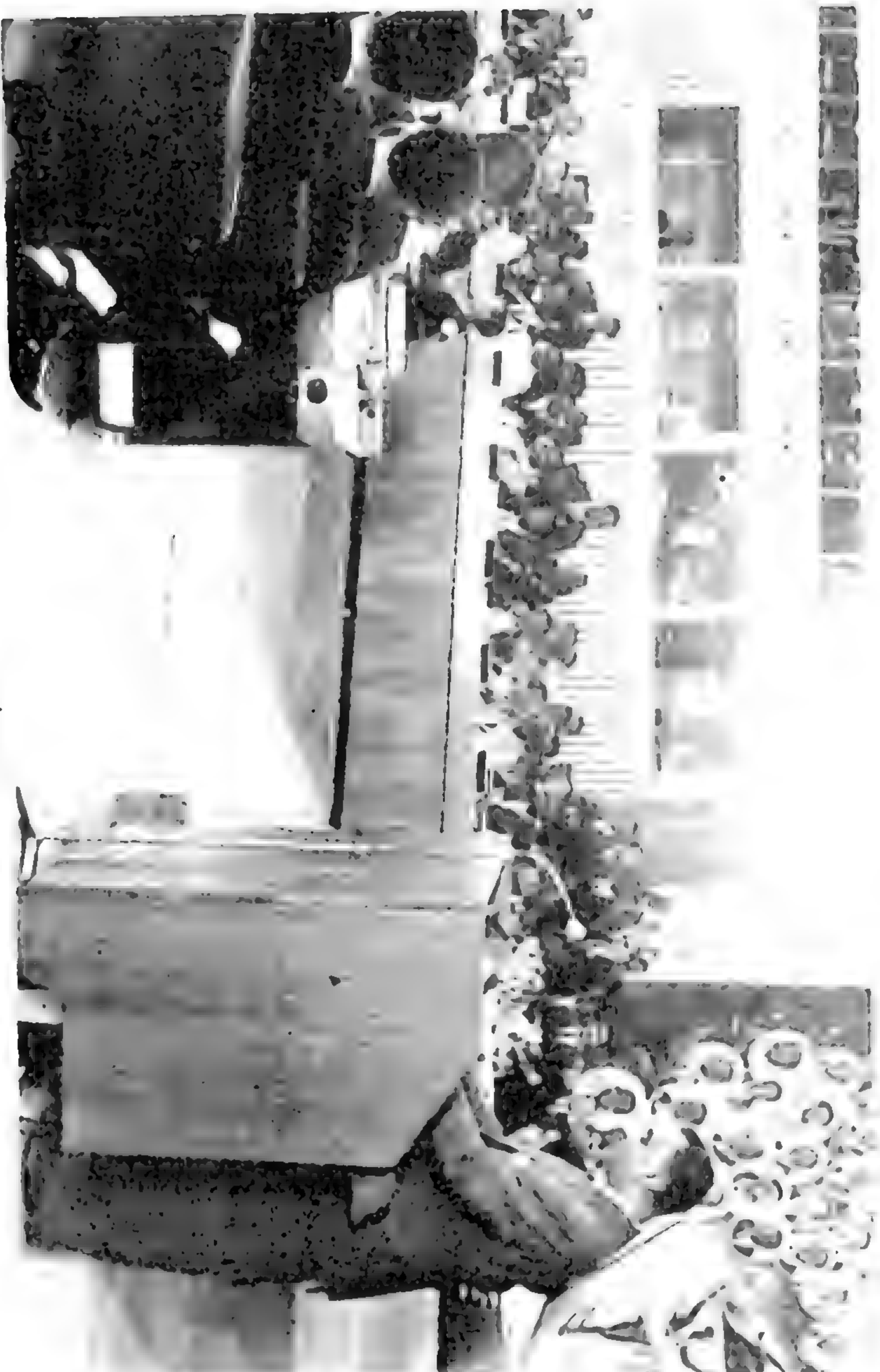
الجزيرة العربية





٣٠ يولية ١٩٦٢

بغداد الميزاق . . . عبد الله ناصر يعرض الميثاق على المؤتمر الوطني العربي
ومعه أورد السادات الأئمة العام للمؤتمر



٢٥ يوليو ١٩٦٣

بداية الوحدة الإفريقية . . . عهد الناصر يلي حظه و مؤثر أديس أبابا



١٠٠٩ يونيو ١٩٦٧

الزيفس والأحجار - جبال إيجس تين - إسكيا بيه - إيسر



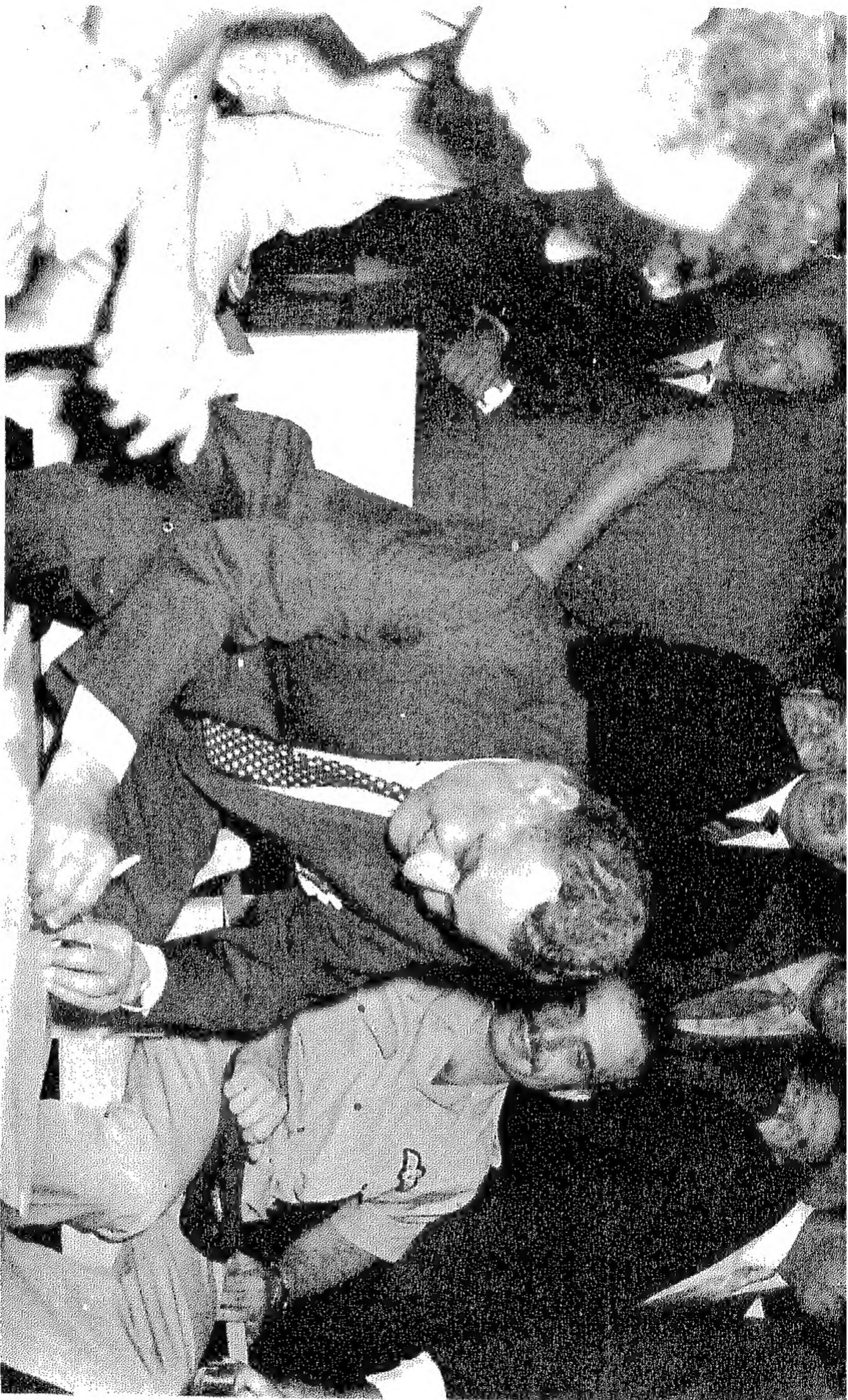
٣٠ مارس ١٩٦٨

برنامج الفضال الوطني . . عبد الناصر يدل بصوته في الاستفتاء



٢٧ ديسمبر ١٩٦٩

إعلان طرابلس . . عبد الناصر مع النميري والقذافي يحيون الجماهير



٢٧ سبتمبر ١٩٧٠

الرئيس يوقع اتفاق القاهرة بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية
وإلى جأزه الملك حسين ويأسر عرفات والعقيد معمر القذافي

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية



٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

الوداع الأخير . . عبد الناصر يودع أمير الكويت في مطار القاهرة

دار المعارف بمصر

تقدم

هذه المجموعة من الكتب السياسية

- التحول العظيم : خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم افتتاح مجلس الأمة في ١٢ ذى القعدة ١٣٨٣ الموافق ٢٦ مارس ١٩٦٤
- كيف نوح عبد الناصر للكاتب الصحفي ك. كارنجيا
- جمال عبد الناصر وصحبه ترجمة الأستاذ خيرى حماد
- سنوات التحول الاشتراكي للأستاذ جورج فوشيه
- الطريق المصرى إلى الاشتراكية للسيد على صبرى
- (باللغة الفرنسية) بقلم نخبة من المفكرين العرب
- فى الحرية والاشتراكية والوحدة للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى
- نظرة على الخطر للأستاذ حاتم صادق
- الثورة العربية الاشتراكية للأستاذ عبد المنعم محمد بدر
- الثورة والتنظيم السياسى للدكتور جلال يحيى
- أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو للدكتور حسن عون
- الصهيونية والنازية . دراسة مقارنة للدكتور محمد كمال الدسوقي
- الدولة العربية الكبرى والأستاذ عبد التواب عبدالرازق سليمان
- التوجية السياسى لفكرة العربية الحديثة للأستاذ محمود كامل
- بنوك وباشوات للأستاذ دافيد لاندز
- أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس ترجمة الدكتور عبد العظيم أنيس
- العالم العربى الحديث ٣ أجزاء للأستاذ تيريس روبرتسون
- التغطية القومية الكبرى (يوليو ١٩٥٢) ترجمة الأستاذ خيرى حماد
- أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها للدكتور جلال يحيى
- أبحاث مختارة فى القومية العربية للدكتور حسن صبحى
- لأستاذ ساطع المصرى

